

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مطبوعة محاضرات خاصة بمقياس:

معايير اعداد التقارير المالية الدولية

دروس موجهة إلى طلبة الماستر 1 ، تخصص محاسبة وتدقيق
ميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية

السادسي: 2.1

إعداد الأستاذ : مقدم عدنان

السنة الجامعة : 2026/2025

فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>
<u>3</u>	<u>تمهيد</u>
	المحور الأول : الأدوات المالية
<u>7</u>	معيار المحاسبة الدولي 32 — الأدوات المالية: العرض (IAS 32 — Financial Instruments: Presentation)
<u>11</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 9 — الأدوات المالية: الاعتراف والقياس (IFRS 9 — Financial Instruments)
<u>15</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 13 — قياس القيمة العادلة (IFRS 13 — Fair Value Measurement)
<u>18</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 2 — المدفوعات المبنية على الأسهم (IFRS 2 — Share-based Payment)
<u>21</u>	معيار المحاسبة الدولي 33 — ربحية السهم (IAS 33 — Earnings per Share)
	المحور الثاني : تجميع الحسابات واندماج الشركات
<u>35</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 3 — تجميع الأعمال (IFRS 3 — Business Combinations)
<u>38</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 10 — القوائم المالية الموحدة (IFRS 10 — Consolidated Financial)
<u>42</u>	معيار المحاسبة الدولي 28 — الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة (IAS 28 — Investments)
<u>47</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 11 — الترتيبات المشتركة (IFRS 11 — Joint Arrangements)
<u>50</u>	معيار المحاسبة الدولي 27 — القوائم المالية المنفصلة (IAS 27 — Separate Financial Statements)
	المحور الثالث : إيرادات ومصاريف أخرى
<u>61</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 15 — الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS 15 — Revenue from Contracts)
<u>65</u>	معيار المحاسبة الدولي 20 — المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية (IAS 20 —)
<u>68</u>	معيار المحاسبة الدولي 19 — منافع الموظفين (IAS 19 — Employee Benefits)
<u>72</u>	معيار المحاسبة الدولي 26 — المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد (IAS 26 — Accounting and)
<u>77</u>	معيار المحاسبة الدولي 21 — آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (IAS 21 — The Effects of)
<u>80</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 17 — عقود التأمين (IFRS 17 — Insurance Contracts)
<u>85</u>	المعيار الدولي للتقارير المالية 8 — قطاعات التشغيل (IFRS 8 — Operating Segments)
<u>116</u>	المراجع

تمهيد

يتضمن هذا الجزء مجموعة من المعايير الدولية للتقارير المالية التي تغطي عددا من أهم المواضيع المحاسبية التي تواجه المؤسسات في الواقع العملي. وقد تم تقسيم هذه المعايير إلى ثلاثة محاور مترابطة، بحيث ينتقل الطالب من معالجة الأدوات المالية والعمليات المرتبطة بها، إلى معالجة تجميع الأعمال والاستثمارات والقوائم المالية، ثم إلى مجموعة من العمليات الأخرى المتعلقة بالإيرادات ومنافع الموظفين والعملات الأجنبية وعقود التأمين وقطاعات التشغيل.

يركز المحور الأول على الأدوات المالية، من خلال دراسة عرض الأدوات المالية والاعتراف بها وقياسها، إضافة إلى قياس القيمة العادلة والمدفوعات المبنية على الأسهم وربحية السهم. ويهدف هذا المحور إلى تعريف الطالب بكيفية معالجة الأدوات المالية والعمليات المرتبطة بها، باعتبارها من العمليات المهمة في القوائم المالية.

أما المحور الثاني فيتناول تجميع الأعمال والاستثمارات والقوائم المالية، حيث يتم التطرق إلى تجميع الأعمال، والقوائم المالية الموحدة، والاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة، إضافة إلى الترتيبات المشتركة والقوائم المالية المنفصلة. ويسمح هذا المحور بفهم المعالجة المحاسبية للعلاقات بين المؤسسات، خاصة في حالات السيطرة والتأثير المهم والترتيبات المشتركة.

ويخصص المحور الثالث للإيرادات والمنافع والإفصاحات وبعض المعالجات المحاسبية الأخرى، حيث يشمل الإيرادات من العقود مع العملاء، والمنح الحكومية، ومنافع الموظفين، وبرامج منافع التقاعد، وأثار تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، وعقود التأمين، وقطاعات التشغيل. ويهدف هذا المحور إلى توسيع قدرة الطالب على معالجة مجموعة متنوعة من العمليات التي تظهر في الحياة العملية للمؤسسة.

ومن خلال هذه المحاور الثلاثة، يتم التركيز ليس فقط على الجانب النظري للمعايير، وإنما أيضا على الجانب التطبيقي، خاصة من خلال المسائل المحاسبية والقيود والتسويات اللازمة، بما يساعد الطالب على الربط بين متطلبات المعايير الدولية والتطبيق المحاسبي الفعلي.

وبذلك تصبح المحاور الثلاثة مترابطة ذهنيا عند الطالب:

المحور الأول: الأدوات المالية والقياس والإفصاحات

IAS 32



كيف نصنف الأداة المالية؟

أداة دين أم أداة حقوق ملكية؟

وكيف يتم عرضها في القوائم المالية؟



IFRS 9



كيف نعرف بالأداة المالية ونقيسها؟

التكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة



IFRS 13



إذا كانت الأداة تقاس بالقيمة العادلة
كيف نحدد القيمة العادلة؟
وما هي مستويات مدخلات القيمة العادلة؟



IFRS 2



إذا كانت المعاملة تتضمن مدفوعات مبنية على الأسهم
كيف نعالج التعويض أو الدفع بالأسهم؟



IAS 33



إذا كانت المؤسسة لديها أسهم عادية
كيف نحسب ربحية السهم
الربحية الأساسية والربحية المخففة



المحور الثاني : تجميع الحسابات واندماج الشركات

IFRS 3



كيف يحدث الاستحواذ وتجميع الأعمال؟

IFRS 10



القوائم المالية الموحدة --- (Control) إذا نتجت سيطرة

IAS 28



المنشأة الزميلة، وكذلك معالجة بعض الاستثمارات --- (Significant Influence) إذا لم توجد سيطرة ولكن يوجد تأثير مهم
في المشروعات المشتركة

IFRS 11



الترتيبات المشتركة --- (Joint Control) إذا كانت هناك سيطرة مشتركة

IAS 27



كيف تظهر هذه الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة؟

المحور الثالث: الإيرادات والمنافع والمعالجات الأخرى

IFRS 15



هل توجد إيرادات من عقد مع عميل؟



تحديد العقد --- تحديد التزامات الأداء --- تحديد سعر المعاملة --- توزيع السعر --- الاعتراف بالإيراد



IAS 20



---إذا حصلت المؤسسة على مساعدة أو منحة حكومية
كيف نعترف بالمنحة؟ وكيف نعرضها ونفصح عنها؟



IAS 19



---إذا كانت العملية مرتبطة بمنافع الموظفين
منافع قصيرة الأجل، منافع ما بعد الخدمة، ومنافع طويلة الأجل أو منافع إنهاء الخدمة



IAS 26



---إذا تعلق الأمر ببرنامح منافع التقاعد
كيف تتم المحاسبة والتقارير المالية الخاصة بالبرنامح؟



IAS 21



---إذا كانت العملية بعملة أجنبية أو لدى المؤسسة عملية أجنبية
كيف نعالج تغيرات أسعار الصرف؟



IFRS 17



---إذا كانت المؤسسة طرفاً في عقد تأمين
كيف يتم الاعتراف والقياس وعرض عقود التأمين؟



IFRS 8



---إذا كانت المؤسسة متعددة قطاعات التشغيل
كيف يتم تحديد القطاعات والإفصاح عن معلوماتها المالية؟

المحور الأول الأدوات المالية

الادوات المالية: العرض

IAS 32

1. الاطار العام واهمية المعيار

يهتم معيار IAS 32 بالجانب المتعلق بعرض الادوات المالية في القوائم المالية، خاصة من حيث تحديد ما اذا كانت الاداة المالية تمثل التزاما ماليا او اداة من ادوات حقوق الملكية. كما يتناول المعيار بعض القواعد الخاصة بالمقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية. ولا يركز IAS 32 بشكل اساسي على كيفية قياس الادوات المالية، وانما يهتم بتحديد طبيعتها وتصنيفها وطريقة عرضها في القوائم المالية. وتظهر اهمية المعيار في تأثير التصنيف المحاسبي للادوات المالية على عدد من المؤشرات المالية، مثل:

- نسبة المديونية. Gearing ratio
- العائد على حقوق الملكية. ROE
- هيكل التمويل. Structure financière

فاذا تم تصنيف اداة مالية بطريقة غير صحيحة، فقد يؤدي ذلك الى تغيير حجم الالتزامات او حقوق الملكية، وبالتالي قد تتأثر قراءة الوضع المالي للمؤسسة.

2. مفهوم الاداة المالية ومكوناتها

يعرف IAS 32 الاداة المالية بانها عقد يؤدي الى نشوء اصل مالي لدى مؤسسة، وفي المقابل يؤدي الى نشوء التزام مالي او اداة من ادوات حقوق الملكية لدى مؤسسة اخرى. ومن خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين ثلاثة عناصر رئيسية:

الاصل المالي: هو مورد مالي يعطي المؤسسة حقا تعاقديا في الحصول على النقد او اصل مالي اخر. ومن امثلته النقدية، والحقوق الناتجة عن استلام مبالغ نقدية، وبعض الاستثمارات في ادوات حقوق الملكية لمؤسسات اخرى.

الالتزام المالي: هو التزام تعاقدى يقع على المؤسسة، ويترتب عليه دفع نقد او تسليم اصل مالي الى طرف اخر، او اجراء مبادلة لاداة مالية وفق شروط قد تكون غير مواتية للمؤسسة.

اداة حقوق الملكية: هي اداة تعبر عن حصة متبقية في اصول المؤسسة بعد طرح جميع التزاماتها. ويكون الفرق الاساسي بينها وبين الالتزام المالي هو عدم وجود التزام تعاقدى على المؤسسة بتسديد النقد او اصل مالي اخر لحامل الاداة.

3. الاساس الذي يعتمد عليه التصنيف

يعتمد IAS 32 على مضمون الاداة وشروط العقد عند تحديد طريقة تصنيفها، وليس فقط على الشكل القانوني الذي تظهر به. فقد تكون الاداة في شكل سهم من الناحية القانونية، ولكنها تصنف محاسبيا كالتزام مالي اذا كانت شروطها تفرض على المؤسسة اعادة مبلغ معين الى حاملها.

كما يمكن ان تحتوي بعض الادوات المالية على اكثر من مكون، وفي هذه الحالة قد يتم الاعتراف بمكون كالتزام مالي ومكون اخر كحقوق ملكية. لذلك فان دراسة الشروط التعاقدية للاداة تعتبر خطوة مهمة قبل تحديد تصنيفها المحاسبي.

4. اهم المعايير المستخدمة في التصنيف

يمكن الاعتماد على مجموعة من النقاط عند تحديد طبيعة الاداة المالية.

اولا: وجود التزام تعاقدي يعتبر وجود التزام تعاقدي بدفع النقد او تسليم اصل مالي من اهم الامور التي تؤخذ بعين الاعتبار. فاذا كانت المؤسسة ملزمة تعاقديا بالدفع، فان الاداة تميل الى التصنيف كالتزام مالي، حتى لو كانت تحمل من الناحية القانونية شكل سهم.

ثانيا: قدرة المؤسسة على تجنب الدفع

اذا كانت المؤسسة لا تستطيع تجنب الدفع الناتج عن العقد، فان ذلك يعد مؤشرا على وجود التزام مالي. اما اذا لم يكن هناك التزام تعاقدي على المؤسسة بالدفع، فقد تكون الاداة اقرب الى حقوق الملكية.

ثالثا: التسوية باستخدام اسهم المؤسسة

عندما ينص العقد على تسوية الاداة باستخدام اسهم المؤسسة، يجب دراسة شروط التسوية. فاذا كانت التسوية تتم بعدد ثابت من اسهم المؤسسة مقابل مبلغ ثابت من النقد، يمكن ان تصنف الاداة كاداة حقوق ملكية، وهو ما يعرف بقاعدة "ثابت مقابل ثابت. Fixed for Fixed" اما اذا كانت التسوية تتطلب اصدار عدد متغير من الاسهم، فقد تكون الاداة التزاما ماليا، حسب شروط العقد.

5. الادوات المالية المركبة

طبيعة الادوات المركبة قد تحتوي بعض الادوات المالية على اكثر من عنصر، بحيث تجمع بين خصائص الالتزام المالي وحقوق الملكية. ومن اشهر الامثلة على ذلك السندات القابلة للتحويل الى اسهم. في هذه الحالة لا يتم التعامل مع الاداة كعنصر واحد من الناحية المحاسبية، بل يتم تحليل مكوناتها.

فصل مكونات الأداة عند الاعتراف الاولي بالاداة المركبة، يتم تحديد قيمة مكون الالتزام المالي بشكل مستقل. وفي حالة السند القابل للتحويل، يمكن مثلا تقدير القيمة الحالية للدفعات المستقبلية والفوائد باستخدام معدل فائدة السوق لاداة مشابهة لا تحتوي على خيار التحويل.

بعد تحديد قيمة الالتزام، يمثل المبلغ المتبقي من قيمة الاداة المكون الخاص بحقوق الملكية.

وبذلك يتم فصل الاداة الى:

مكون يمثل التزاما ماليا.

مكون يمثل حقوق ملكية.

ويؤثر هذا الفصل على طريقة عرض الاداة وعلى هيكل الميزانية، وبالتالي يمكن ان يؤثر على بعض النسب المالية المتعلقة بالمديونية وحقوق الملكية.

6. بعض الحالات التطبيقية

الاسهم الممتازة لا يتم تصنيف الاسهم الممتازة اعتمادا على اسمها فقط، وانما حسب الشروط التي تتضمنها. فاذا كانت الاسهم قابلة للاسترداد بشكل اجباري، وكان على المؤسسة التزام تعاقدى باعادة قيمتها الى حاملها، فقد تصنف كالتزام مالي. اما اذا كانت الاسهم دائمة ولا تفرض على المؤسسة التزاما تعاقديا باعادة قيمتها، فقد تصنف كحقوق ملكية، وذلك حسب شروطها.

الادوات المشتقة المرتبطة باسهم المؤسسة عند وجود اداة مشتقة مرتبطة باسهم المؤسسة، يجب دراسة شروط العقد وطريقة التسوية. فاذا كانت التسوية تتم نقدا، فانها قد تؤدي الى تصنيف الاداة كالتزام مالي. اما اذا كانت التسوية تتم باستخدام عدد ثابت من الاسهم مقابل مبلغ ثابت، فقد تستوفي شروط تصنيفها كاداة حقوق ملكية.

الادوات التي تتضمن شروطا طارئة

قد تتضمن بعض الادوات المالية شروطا مرتبطة بوقوع حدث مستقبلي. وفي هذه الحالات يجب دراسة طبيعة الشرط ومدى تأثيره على التزام المؤسسة بالدفع. واذا كان الشرط يؤدي في النهاية الى وجود التزام تعاقدى على المؤسسة، فقد يتم تصنيف الاداة كالتزام مالي.

7. المقاصة بين الاصول والالتزامات المالية

الاصل في IAS 32 هو عدم اجراء المقاصة بين الاصل المالي والالتزام المالي، بحيث يظهر كل منهما بشكل مستقل في القوائم المالية ويرجع ذلك الى ان عرض المبلغ الصافي فقط قد يؤدي الى عدم اظهار حجم العمليات والمخاطر المالية المرتبطة بها بشكل واضح. ومع ذلك، يسمح المعيار بالمقاصة في حالات محددة عندما تتوفر شروط معينة، اهمها: وجود حق قانوني حالي وقابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها. وجود نية لتسوية المبلغ على اساس الصافي، او تحقيق الاصل وتسوية الالتزام في الوقت نفسه. وبالتالي فان مجرد وجود علاقة مالية بين طرفين لا يكفي وحده لاجراء المقاصة.

8. اسهم الخزينة

عندما تقوم المؤسسة باعادة شراء اسهمها الخاصة، فان هذه الاسهم لا تعامل كاصل مالي للمؤسسة. بل يتم طرح قيمة اسهم الخزينة Treasury shares من حقوق الملكية. والسبب في ذلك ان المؤسسة عندما تشتري اسهمها الخاصة لا تكون قد حصلت على اصل يمكنها استخدامه للحصول على منافع اقتصادية من طرف اخر، وانما قامت بعملية تتعلق مباشرة بحقوق الملكية. كما لا يتم الاعتراف بارباح او خسائر في قائمة الدخل نتيجة شراء او بيع او الغاء اسهم المؤسسة الخاصة.

9. توزيعات الارباح

عندما تقرر المؤسسة توزيع الارباح على المساهمين، فان التوزيع لا يعتبر مصروفا من مصاريف المؤسسة. بل يمثل توزيعا للقيمة على اصحاب المؤسسة، ولذلك يتم تسجيله كتخفيض في حقوق الملكية وفقا للمتطلبات المحاسبية ذات الصلة.

ويختلف ذلك عن المصروف، لأن المصروف يرتبط باستهلاك موارد المؤسسة من أجل تحقيق الإيرادات، بينما توزيعات الأرباح تمثل توزيعاً للأرباح التي تحققت للمساهمين

10. علاقة IAS 32 بالمعايير الأخرى

لا يمكن دراسة الأدوات المالية بشكل كامل بالاعتماد على IAS 32 وحده، لأن معالجة الأدوات المالية في المعايير الدولية تقوم على مجموعة من المعايير المترابطة. ومن أهم هذه المعايير:

IFRS 9 : يهتم بالاعتراف والقياس والتصنيف المتعلق بالاصول والالتزامات المالية، كما يتناول موضوعات أخرى مثل انخفاض قيمة الاصول المالية ومحاسبة التحوط.

IFRS 7 : يهتم بالافصاح عن الادوات المالية، خاصة المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية وطبيعة الادوات المالية.

IFRS 13 : يحدد الاطار الخاص بقياس القيمة العادلة والافصاحات المرتبطة بها.

وبالتالي، فإن فهم الادوات المالية يتطلب الربط بين هذه المعايير وعدم دراسة كل معيار بشكل منفصل عن المعايير الأخرى.

يعد IAS 32 من المعايير المهمة في مجال الادوات المالية، لأنه يحدد الطريقة التي يتم بها عرض وتصنيف الادوات المالية في القوائم المالية. ويتمثل الجانب الاساسي في المعيار في التمييز بين الالتزام المالي وحقوق الملكية، مع الاعتماد على شروط العقد ومضمونه الاقتصادي. كما يتناول المعيار بعض الحالات التي تحتاج الى تحليل خاص، مثل الادوات المركبة، والاسهم الممتازة، والادوات المشتقة، واسهم الخزينة، والمقاصة بين الاصول والالتزامات المالية.

ومن هنا تظهر اهمية IAS 32 في اعطاء صورة اكثر وضوحا عن هيكل تمويل المؤسسة، خاصة ان اختلاف تصنيف الاداة المالية يمكن ان يؤدي الى اختلاف واضح في حجم الالتزامات وحقوق الملكية وفي بعض المؤشرات المالية.

الأدوات المالية - الاعتراف والقياس

IFRS 9

1. مدخل

تعتبر الأدوات المالية من الموضوعات المهمة في المحاسبة، نظرا لكثرة استخدامها من طرف المؤسسات في عمليات التمويل والاستثمار. وقد خصصت المعايير الدولية مجموعة من القواعد لمعالجة هذه الأدوات، ويعد معيار IFRS 9 من أهم هذه المعايير.

ويهتم IFRS 9 بالجانب المتعلق بالاعتراف والقياس، كما يتناول تصنيف الأصول والالتزامات المالية، وانخفاض قيمة بعض الأصول المالية، بالإضافة إلى محاسبة التحوط. ويرتبط هذا المعيار بمعايير أخرى مكمله له، خاصة IAS 32 الذي يهتم بعرض الأدوات المالية، و IFRS 7 الذي يركز على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها. ويمكن القول أن IFRS 9 يهتم أساسا بكيفية تسجيل الاداة المالية وقياسها خلال الفترات المالية المختلفة.

2. مفهوم الاداة المالية

يقصد بالاداة المالية العقد الذي ينشأ عنه أصل مالي لدى مؤسسة، وفي المقابل ينشأ عنه التزام مالي أو أداة من أدوات حقوق الملكية لدى مؤسسة أخرى. ومن أمثلة ذلك القروض والذمم المدينة والسندات والأسهم وبعض المشتقات المالية. فعندما تمنح مؤسسة قرضا لمؤسسة أخرى، يظهر القرض كأصل مالي لدى المؤسسة المقرضة، بينما يظهر كالتزام مالي لدى المؤسسة المستفيدة من القرض. ومن هنا تظهر العلاقة بين طرفي الاداة المالية.

3. الاعتراف الاولي بالاداة المالية

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي عندما تصبح المؤسسة طرفا في الشروط التعاقدية للاداة المالية. وعند الاعتراف الاولي، يتم قياس الاداة المالية عادة بالقيمة العادلة. وفي بعض الحالات تضاف تكاليف المعاملة المباشرة إلى قيمة الأصل أو تخصم منها، وذلك حسب طبيعة الاداة وطريقة تصنيفها. أما الأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتسجل تكاليف المعاملة المرتبطة بها مباشرة ضمن النتيجة.

4. تصنيف الأصول المالية

يعد تصنيف الأصل المالي مرحلة مهمة في تطبيق IFRS 9، لأن طريقة التصنيف تحدد طريقة القياس في الفترات اللاحقة. ويعتمد التصنيف بصورة أساسية على عاملين هما: نموذج الأعمال الذي تتبعه المؤسسة في إدارة الأصل المالي. طبيعة التدفقات النقدية الناتجة عن الأصل المالي. ويتم في هذا الإطار تطبيق اختبار SPPI، أي التحقق مما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط أصل المبلغ والفائدة. وبناء على ذلك يمكن تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية.

4.1 الاصول المالية بالتكلفة المطفأة

يصنف الاصل المالي ضمن هذه الفئة عندما يكون الهدف من الاحتفاظ به هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وتكون هذه التدفقات مستوفية لشروط اختبار SPPI. ومن الامثلة على ذلك بعض القروض والذمم المدينة والسندات التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض تحصيل المبالغ المتفق عليها.

4.2 الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يصنف الاصل المالي ضمن هذه الفئة عندما يكون نموذج الاعمال قائما على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، الى جانب امكانية بيع الاصل المالي، مع ضرورة استيفاء التدفقات النقدية لشروط اختبار SPPI. وفي هذه الحالة يتم قياس الاصل بالقيمة العادلة، بينما تعالج بعض التغيرات في القيمة ضمن الدخل الشامل الاخر وفقا لمتطلبات المعيار.

4.3 الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

تدخل في هذه الفئة الاصول المالية التي لا تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. ومن امثلتها بعض الاستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة وتحقيق ارباح من تغيرات اسعارها.

5. القياس اللاحق للاصول المالية

بعد تحديد تصنيف الاصل المالي، يتم تحديد طريقة القياس اللاحق. بالنسبة للاصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة، تستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي للوصول الى القيمة المحاسبية للاصل، مع الاخذ بعين الاعتبار الفوائد والتدفقات النقدية وتكاليف المعاملة ذات الصلة. اما الاصول التي تقاس بالقيمة العادلة، فيعاد تحديد قيمتها في نهاية الفترات المالية وفقا للقيمة العادلة، وتختلف المعالجة المحاسبية للتغير في هذه القيمة حسب تصنيف الاصل. ففي حالة FVTPL تظهر التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة، بينما تعالج وفقا لقواعد مختلفة بالنسبة للاصول المصنفة ضمن FVOCI.

6. انخفاض قيمة الاصول المالية

من اهم التغيرات التي جاء بها IFRS 9 في مجال الادوات المالية اعتماده على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بدلا من الانتظار الى حين تحقق الخسارة فعليا. ويهدف هذا النموذج الى الاعتراف بالخسائر الائتمانية في وقت مبكر، اعتمادا على المعلومات المتاحة للمؤسسة، بما فيها المعلومات السابقة والحالية والتوقعات المستقبلية. ويعتمد المعيار في هذا المجال على ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة	وضع الاصل المالي	الخسارة المعترف بها
المرحلة الاولى	لم تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان	خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرا
المرحلة الثانية	حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى عمر الاصل
المرحلة الثالثة	اصبح الاصل متدهورا ائتمانيا	خسائر ائتمانية متوقعة على مدى عمر الاصل

وبالتالي فان قيمة الخسارة التي تعترف بها المؤسسة تختلف حسب تطور مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الاول بالاصل.

7. قياس الالتزامات المالية

بالنسبة للالتزامات المالية، يعتمد IFRS 9 في اغلب الحالات على التكلفة المطفأة كاساس للقياس اللاحق. ومن امثلة هذه الالتزامات القروض والسندات المصدرة والديون المستحقة للغير. وتستخدم طريقة معدل الفائدة الفعلي في قياس العديد من الالتزامات التي تقاس بالتكلفة المطفأة. وفي المقابل توجد بعض الالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة، وذلك حسب طبيعة الالتزام وشروط تصنيفه.

8. محاسبة التحوط

تستخدم المؤسسات التحوط من اجل الحد من تأثير بعض المخاطر المالية التي قد تؤثر على نتائجها. وقد وضع IFRS 9 قواعد لمحاسبة التحوط بهدف جعل المعالجة المحاسبية اكثر ارتباطا بطريقة ادارة المؤسسة للمخاطر. ومن اهم انواع التحوط: تحوط القيمة العادلة. تحوط التدفقات النقدية. تحوط صافي الاستثمار في عملية اجنبية. وتسمح محاسبة التحوط بربط المعالجة المحاسبية لاداة التحوط بالعنصر الذي يتم التحوط له، عندما تتوفر الشروط المطلوبة.

9. الغاء الاعتراف بالاصل المالي

لا يستمر الاعتراف بالاصل المالي في الدفاتر في جميع الحالات، فقد تنتهي العلاقة التعاقدية او تقوم المؤسسة بتحويل الاصل المالي الى طرف اخر. ويتم الغاء الاعتراف بالاصل عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية، او عندما يتم تحويل الاصل المالي بطريقة تستوفي الشروط المحددة في IFRS 9 وعند تحويل الاصل، يجب النظر الى مدى انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة به، وكذلك مسالة السيطرة عليه حسب الحالة.

10. الغاء الاعتراف بالالتزام المالي

يتم الغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الوفاء به او الغاؤه او انتهاء الالتزام. وفي حالة استبدال التزام مالي قائم بالتزام جديد مع نفس الدائن وبشروط تختلف بشكل جوهري، يعامل الالتزام القديم والالتزام الجديد وفقا للقواعد المحددة في IFRS 9.

11. اثر IFRS 9 على القوائم المالية

يؤثر تطبيق IFRS 9 على عدد من العناصر التي تظهر في القوائم المالية، خاصة قيمة الاصول والالتزامات المالية، وايرادات ومصاريف الفوائد، والخسائر الائتمانية، وكذلك التغيرات في القيمة العادلة.

كما يمكن ان يؤثر تصنيف الاداة المالية وطريقة قياسها على نتيجة المؤسسة وعلى حقوق الملكية. وهو ما يجعل تطبيق المعيار مهما عند تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

يتضح مما سبق ان IFRS 9 يمثل احد المعايير الاساسية في معالجة الادوات المالية. حيث يحدد القواعد المتعلقة بالاعتراف والقياس والتصنيف وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. ويقوم تطبيق المعيار على الانتقال من الاعتراف بالاداة المالية، الى تحديد تصنيفها، ثم اختيار طريقة القياس المناسبة، مع متابعة التغيرات في قيمتها ومخاطرها الائتمانية.

قياس القيمة العادلة

IFRS 13

1. مدخل

يعتبر معيار IFRS 13 من المعايير المهمة في مجال القياس المحاسبي، حيث يضع اطارا موحدا لتحديد القيمة العادلة للاصول والالتزامات عندما يتطلب معيار اخر قياسها بالقيمة العادلة او يسمح بذلك. ولا يحدد IFRS 13 متى يجب على المؤسسة استخدام القيمة العادلة، كما لا يحدد العناصر التي يجب الاعتراف بها في القوائم المالية. فهذه المسائل تحددها المعايير الاخرى. ويهتم IFRS 13 اساسا بطريقة تحديد القيمة العادلة والافصاح عنها. وبالتالي فان دور المعيار يمكن فهمه من خلال التمييز بين مسالتين: المعيار الاخر يحدد متى تستخدم القيمة العادلة، بينما يحدد IFRS 13 كيفية قياس هذه القيمة.

2. مفهوم القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بانها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع اصل، او السعر الذي سيتم دفعه لتحويل التزام، في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويعني ذلك ان القيمة العادلة تقوم على مفهوم سعر الخروج Exit Price، وليس على تكلفة اقتناء الاصل. وبالتالي فان تحديد القيمة العادلة يعتمد على ظروف السوق في تاريخ القياس، وليس فقط على المبلغ الذي دفعته المؤسسة عند شراء الاصل.

3. خصائص قياس القيمة العادلة

يعتمد قياس القيمة العادلة على عدد من المبادئ، من اهمها:
القياس يتم في تاريخ محدد.
يعتمد على ظروف السوق في ذلك التاريخ.
يفترض وجود معاملة منتظمة.
يعتمد على منظور المشاركين في السوق.
لا يعتمد بصورة اساسية على نية المؤسسة في الاحتفاظ بالاصل او تسوية الالتزام.
وعليه، فان القيمة العادلة قد تختلف عن القيمة التي ترغب المؤسسة في الحصول عليها من الاصل او عن المبلغ الذي دفعته عند اقتنائه.

4. تحديد الاصل او الالتزام محل القياس

قبل تحديد القيمة العادلة، يجب معرفة العنصر الذي سيتم قياسه.
وقد يتعلق الامر ب: اصل مالي. اصل غير مالي. التزام مالي. التزام غير مالي.
مجموعة من الاصول او الالتزامات في بعض الحالات.
ويجب ايضا تحديد خصائص العنصر التي يأخذها المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تحديد السعر، مثل حالة الاصل وموقعه اذا كانت هذه الخصائص ذات صلة بالقياس

5. السوق الرئيسي والسوق الأكثر منفعة

يعتمد قياس القيمة العادلة على السوق الذي تتم فيه المعاملة. ويتم استخدام السوق الرئيسي Principal Market للأصل أو الالتزام عندما يكون هذا السوق موجودا. وإذا لم يوجد سوق رئيسي، يستخدم السوق الأكثر منفعة Most Advantageous Market. ويجب التمييز بين السوق الأكثر منفعة والسوق الذي يعطي المؤسسة أعلى سعر فقط، لأن تحديد السوق يخضع للقواعد المحددة في IFRS 13. كما أن المؤسسة لا تحتاج عادة إلى القيام ببحث شامل عن جميع الأسواق الممكنة إذا كان هناك سوق رئيسي يمكن تحديده.

6. المشاركون في السوق

يقوم قياس القيمة العادلة على افتراض أن المعاملة تتم بين مشاركين في السوق Market Participants. ويفترض أن هؤلاء المشاركين مستقلون عن المؤسسة. لديهم معرفة كافية بالعنصر محل القياس. قادرون على الدخول في المعاملة. لديهم الرغبة في القيام بها، دون وجود ضغط أو اجبار. لذلك فإن القيمة العادلة لا تعتمد على ظروف المؤسسة وحدها، بل على الافتراضات التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في السوق.

7. تقنيات قياس القيمة العادلة

يسمح IFRS 13 باستخدام تقنيات تقييم مختلفة، ويجب اختيار التقنية المناسبة حسب طبيعة العنصر وتوافر المعلومات. ومن أهم تقنيات التقييم:

7.1 مدخل السوق

يعتمد مدخل السوق Market Approach على استخدام معلومات وأسعار مرتبطة بمعاملات السوق. ومن أمثلته استخدام أسعار أصول مماثلة أو قابلة للمقارنة.

7.2 مدخل الدخل

يعتمد مدخل الدخل Income Approach على تحويل التدفقات النقدية أو الإيرادات والمصروفات المستقبلية إلى قيمة حالية. ومن أهم تطبيقاته طريقة التدفقات النقدية المخصومة.

7.3 مدخل التكلفة

يعتمد مدخل التكلفة Cost Approach على تقدير المبلغ اللازم حاليا لاستبدال القدرة الخدمية للأصل. ويستخدم هذا المدخل بصورة خاصة بالنسبة لبعض الأصول غير المالية التي يصعب قياسها بالاعتماد المباشر على أسعار السوق.

8. مدخلات قياس القيمة العادلة

تختلف طبيعة المعلومات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة حسب توفر البيانات في السوق. ويصنف IFRS 13 مدخلات القياس ضمن ثلاثة مستويات:

المستوى	طبيعة المدخلات
المستوى 1	اسعار معلنة وغير معدلة في اسواق نشطة لاصول او التزامات مماثلة
المستوى 2	مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة او غير مباشرة، باستثناء اسعار المستوى 1
المستوى 3	مدخلات غير قابلة للملاحظة وتعتمد بدرجة اكبر على التقديرات

ويعتبر المستوى الاول الاقرب الى الملاحظة المباشرة من السوق، بينما يحتاج المستوى الثالث الى قدر اكبر من التقدير والحكم المهني.

9. القيمة العادلة للاصول غير المالية

لا يقتصر تطبيق IFRS 13 على الاصول المالية، بل يمكن ان يشمل الاصول غير المالية عندما يتطلب معيار اخر قياسها بالقيمة العادلة.

وفي هذه الحالة يؤخذ في الاعتبار مفهوم الاستخدام الاعلى والافضل Highest and Best Use للاصل من منظور المشاركين في السوق، عندما يكون ذلك المفهوم مناسباً.

وقد يختلف الاستخدام الحالي للاصل عن الاستخدام الذي يمكن ان يعطيه اعلى قيمة في السوق، بشرط ان يكون الاستخدام البديل ممكناً من الناحية المادية، ومسموحاً من الناحية القانونية، ومجدياً اقتصادياً.

10. معالجة التغيرات في القيمة العادلة

لا يحدد IFRS 13 بحد ذاته ما اذا كانت الزيادة او النقصان في القيمة العادلة تسجل في الربح او الخسارة او في الدخل الشامل الاخر.

فهذه المعالجة تحددها المعايير الاخرى التي تتطلب استخدام القيمة العادلة.

فقد تؤدي التغيرات في القيمة العادلة الى:

زيادة او انخفاض في الربح او الخسارة.

او تسجيلها ضمن الدخل الشامل الاخر في بعض الحالات.

وبالتالي يجب عدم الخلط بين كيفية قياس القيمة العادلة التي يعالجها IFRS 13، وبين كيفية معالجة التغير في القيمة العادلة التي قد يحددها معيار اخر.

11. اهمية IFRS 13 في المحاسبة

يساعد IFRS 13 على توحيد طريقة قياس القيمة العادلة بين المؤسسات، خاصة عندما لا يكون هناك سعر سوق مباشر يمكن الاعتماد عليه.

كما يوفر اطاراً مشتركاً لاختيار الاسواق وتقنيات التقييم وتصنيف المدخلات المستخدمة في القياس.

وتزداد اهمية المعيار عندما تكون القيمة العادلة مبنية على نماذج وتقديرات بدلاً من الاسعار المعلنة في الاسواق النشطة.

يتضح ان IFRS 13 لا يحدد الحالات التي يجب فيها استخدام القيمة العادلة، وانما يحدد الاطار الذي يتم من خلاله قياسها والافصاح عنها.

وتقوم القيمة العادلة على مفهوم سعر الخروج، مع الاعتماد على ظروف السوق والمشاركين فيه في تاريخ القياس.

كما يعتمد المعيار على ثلاث مستويات للمدخلات، وعلى ثلاث تقنيات رئيسية للتقييم هي مدخل السوق ومدخل الدخل ومدخل التكلفة.

المدفوعات المبنية على الاسهم

IFRS 2

1.مدخل

يتعلق معيار IFRS 2 بالمعاملات التي تحصل فيها المؤسسة على سلع او خدمات مقابل منح اسهم او ادوات حقوق ملكية اخرى، او مقابل مبالغ نقدية يكون مقدارها مرتبطا بسعر سهم المؤسسة او بقيمة اداة من ادوات حقوق الملكية. وتكمن اهمية هذا المعيار في انه يفرض الاعتراف محاسبيا بالسلع او الخدمات التي تحصل عليها المؤسسة في اطار هذه المعاملات، حتى عندما لا يكون هناك دفع نقدي مباشر في بعض الحالات. ويهدف ذلك الى اظهار التكلفة المرتبطة بالمعاملة في القوائم المالية، وعدم اعتبار منح الاسهم للموظفين او مقدمي الخدمات عملية دون تكلفة محاسبية.

2.مفهوم المدفوعات المبنية على الاسهم

يقصد بالمدفوعات المبنية على الاسهم **Share-based Payment** المعاملات التي تحصل فيها المؤسسة على سلع او خدمات مقابل ادوات حقوق ملكية خاصة بها، او مقابل التزام نقدي تكون قيمته مرتبطة بسعر سهم المؤسسة او بقيمة اداة من ادوات حقوق الملكية. ومن الامثلة على ذلك: منح الاسهم للموظفين. منح خيارات شراء الاسهم. منح حقوق مرتبطة بارتفاع سعر السهم. بعض خطط مكافأة الموظفين التي تعتمد قيمتها على سعر سهم المؤسسة. وبالتالي فان المعاملة لا تقتصر على الدفع النقدي المباشر، بل يمكن ان تكون التسوية من خلال اسهم المؤسسة او من خلال مبلغ نقدي مرتبط بقيمتها.

3.انواع معاملات الدفع المبني على الاسهم

يقسم IFRS 2 هذه المعاملات حسب طريقة التسوية الى انواع رئيسية.

3.1معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية

في هذه الحالة تحصل المؤسسة على سلع او خدمات مقابل منح ادوات من حقوق الملكية الخاصة بها. ومن امثلتها:

الاسهم.

خيارات الاسهم.

بعض الحقوق التي يتم تسويتها بادوات حقوق الملكية.

وفي هذه الحالة لا ينشأ التزام مالي ناتج عن المعاملة لمجرد وجود التزام بمنح ادوات حقوق الملكية، وانما تتم معالجة المقابل ضمن حقوق الملكية وفقا لشروط المعيار.

3.2معاملات التسوية نقدا

في هذه الحالة تحصل المؤسسة على السلع او الخدمات مقابل التزام بدفع مبلغ نقدي يعتمد على سعر سهم المؤسسة او على قيمة اداة من ادوات حقوق الملكية.

ومن الامثلة على ذلك بعض خطط حقوق زيادة قيمة الاسهم. Share Appreciation Rights وفي هذه الحالة ينشأ التزام مالي، ويعاد قياسه بالقيمة العادلة في كل تاريخ تقرير الى حين تسويته، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة في الربح او الخسارة.

3.3 المعاملات التي تمنح المنشأة او الطرف المقابل خيارا في طريقة التسوية

توجد بعض المعاملات التي تسمح فيها شروط العقد للمؤسسة او للطرف المقابل باختيار طريقة التسوية، سواء بادوات حقوق الملكية او نقدا. وتحدد المعالجة المحاسبية في هذه الحالة حسب شروط الاتفاق والجهة التي تملك حق الاختيار، وبناء على متطلبا. IFRS 2

4. الاعتراف بالسلع والخدمات

عندما تحصل المؤسسة على سلع او خدمات في اطار معاملة مبنية على الاسهم، تعترف بها محاسبيا وفقا لطبيعتها. فاذا كانت الخدمات مقدمة من الموظفين، تسجل التكلفة كمصروف على الفترات التي يتم فيها تقديم الخدمة، ما لم تكن مؤهلة للاعتراف بها ضمن تكلفة اصل اخر وفقا للمعايير ذات الصلة. اما اذا كانت السلع او الخدمات المستلمة لا تستوفي شروط الاعتراف كاصل، فيتم الاعتراف بها كمصروف.

5. القياس في معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية

في معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية، تقاس السلع او الخدمات المستلمة بالقيمة العادلة. وبالنسبة للمعاملات مع الموظفين وغيرهم ممن يقدمون خدمات مماثلة، تستخدم عادة القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية الممنوحة، لان القيمة العادلة للخدمات المقدمة قد يكون من الصعب تحديدها بصورة مباشرة. ويتم تحديد القيمة العادلة لادوات مثل خيارات الاسهم باستخدام تقنيات ونماذج التقييم المناسبة، مع الاخذ في الاعتبار خصائص الاداة وشروط المنح.

6. فترة الاستحقاق

في كثير من خطط الدفع المبني على الاسهم لا يحصل المستفيد على الاداة بشكل نهائي مباشرة، بل يجب عليه تحقيق شروط معينة خلال فترة محددة.

وتسمى هذه الفترة فترة الاستحقاق. Vesting Period

وقد ترتبط شروط الاستحقاق مثلا:

باستمرار الموظف في المؤسسة لمدة معينة.

بتحقيق هدف اداء معين.

بارتفاع سعر السهم الى مستوى محدد.

وفي حالة وجود فترة استحقاق، يتم الاعتراف بالمصروف على مدى الفترة التي تقدم خلالها الخدمة، وليس دفعة واحدة في تاريخ المنح.

7. شروط الاستحقاق

يجب التمييز بين شروط الخدمة وشروط الاداء وبعض الشروط الاخرى المرتبطة بالمنحة.

فاذا كان استحقاق الاداة مرتبطا باستمرار الموظف في العمل، فان الاعتراف بالمصروف يرتبط بالفترة التي يتوقع خلالها تقديم الخدمة.

اما شروط الاداء، فقد تتطلب تقديرا مستمرا لاحتمال تحقيقها، وتؤثر هذه التقديرات على مبلغ المصروف المعترف به وفقا للقواعد الخاصة بالمعيار.

وهنا تظهر اهمية المتابعة المستمرة لشروط المنحة خلال فترة الاستحقاق.

8. المعالجة في معاملات التسوية نقدا

تختلف المعالجة في حالة التسوية النقدية عن معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية.

ففي معاملات التسوية النقدية:

يعترف بالالتزام الناتج عن المعاملة.

يقاس الالتزام بالقيمة العادلة.

يعاد قياس الالتزام في كل تاريخ تقرير.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح او الخسارة.

وتستمر عملية اعادة القياس الى ان يتم تسديد الالتزام.

9. العرض في القوائم المالية

يظهر اثر معاملات الدفع المبني على الاسهم في القوائم المالية حسب طبيعة المعاملة.

ففي معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية، يظهر المقابل ضمن حقوق الملكية، بينما يعترف بالمصروف او الاصل المرتبط بالسلع او الخدمات المستلمة حسب الحالة.

اما معاملات التسوية النقدية، فيظهر الالتزام في قائمة المركز المالي، مع تسجيل التغيرات في قيمته ضمن الربح او الخسارة.

10. الاثر المحاسبي

يؤثر تطبيق IFRS 2 على عدد من عناصر القوائم المالية، ومن اهم اثاره:

الاعتراف بمصروف مقابل الخدمات المستلمة.

التأثير على نتيجة المؤسسة.

التأثير على حقوق الملكية في معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية.

الاعتراف بالتزام في معاملات التسوية النقدية.

ظهور تغيرات في النتيجة عند اعادة قياس الالتزامات النقدية.

وبالتالي فان عدم وجود دفع نقدي مباشر لا يعني عدم وجود اثر محاسبي على القوائم المالية.

يهدف IFRS 2 الى تحديد المعالجة المحاسبية للمعاملات التي تحصل فيها المؤسسة على سلع او خدمات مقابل ادوات

حقوق ملكية او مقابل مبالغ نقدية ترتبط بقيمتها بادوات حقوق الملكية.

وتعتمد المعالجة بصورة اساسية على طريقة التسوية. ففي معاملات التسوية بادوات حقوق الملكية، يتم الاعتراف

بالخدمات او السلع المستلمة مقابل زيادة في حقوق الملكية، بينما تؤدي معاملات التسوية النقدية الى الاعتراف بالتزام

يعاد قياسه بالقيمة العادلة.

ربحية السهم

IAS 33

1. مدخل.

يعد معيار IAS 33 من المعايير المرتبطة بالقوائم المالية للشركات التي تكون أسهمها العادية متداولة في السوق، أو التي تكون في طور إصدار أسهم للتداول العام. ويهتم المعيار بطريقة حساب ربحية السهم Earnings Per Share - EPS وعرضها والإفصاح عنها.

وتكتسب ربحية السهم أهمية خاصة بالنسبة للمساهمين والمستثمرين، لأنها تبين مقدار الربح المنسوب إلى كل سهم عادي خلال الفترة. كما يسمح توحيد طريقة الحساب بإجراء مقارنات أفضل بين الشركات وبين الفترات المختلفة. ولا يعالج IAS 33 الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات أو قياس عناصر القوائم المالية، وإنما يحدد كيفية احتساب ربحية السهم على أساس النتيجة وعدد الأسهم العادية.

2. المفهوم المحاسبي لربحية السهم

ربحية السهم هي مقدار الربح المنسوب إلى كل سهم عادي خلال الفترة المالية. ولا يتم حسابها ببساطة من خلال قسمة صافي الربح على عدد الأسهم في نهاية السنة، لأن عدد الأسهم قد يتغير خلال الفترة. لذلك يعتمد المعيار على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. وبشكل عام، يرتبط حساب ربحية السهم بعنصرين أساسيين: الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية. المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة. وتستخدم هذه النسبة بشكل واسع في التحليل المالي، خاصة عند مقارنة أداء الشركة من فترة إلى أخرى أو مقارنة ربحية الشركات.

3. أنواع ربحية السهم

يميز IAS 33 بين نوعين رئيسيين من ربحية السهم:

3.1 ربحية السهم الأساسية Basic EPS

توضح مقدار الربح المنسوب إلى كل سهم عادي قائم خلال الفترة، دون إدخال التأثير المحتمل للأدوات التي يمكن أن تتحول إلى أسهم عادية.

3.2 ربحية السهم المخففة Diluted EPS

تأخذ في الاعتبار الأسهم العادية المحتملة التي يمكن أن تؤدي، في ظروف معينة، إلى انخفاض ربحية السهم مستقبلاً. ومن أمثلتها السندات القابلة للتحويل وخيارات الأسهم وبعض الأدوات الأخرى التي يمكن أن تتحول إلى أسهم عادية. ولا يعني وجود هذه الأدوات أنها تدخل آلياً في حساب ربحية السهم المخففة، بل يجب التأكد أولاً من أن تأثيرها تخفيضي.

4. حساب ربحية السهم الأساسية

يعتمد حساب ربحية السهم الأساسية على تحديد البسط والمقام بصورة صحيحة.

4.1 الربح المنسوب إلى حاملي الأسهم العادية

لا يؤخذ صافي الربح كما يظهر مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة في جميع الحالات، بل يتم تحديد الجزء المنسوب إلى حاملي الأسهم العادية.

وعند وجود أسهم ممتازة Preference Shares ، تخصص توزيعات الأسهم الممتازة التي تعود إلى حامليها، بحسب طبيعة هذه الأسهم وشروطها.

وبالتالي يكون المقصود هو الربح متاح لحاملي الأسهم العادية.

4.2 المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية

يستخدم IAS 33 المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، وليس عدد الأسهم الموجود في نهاية السنة فقط.

ويراعي الحساب تاريخ إصدار الأسهم أو إلغاء الأسهم أو أي تغيير آخر في عدد الأسهم خلال الفترة.

فإذا أصدرت الشركة أسهما جديدة خلال السنة، فإن هذه الأسهم تدخل في الحساب من التاريخ الذي أصبح فيه الشركة ملزمة بإصدارها وفقا لقواعد المعيار.

5. حساب ربحية السهم المخففة

بعد تحديد ربحية السهم الأساسية، يتم حساب ربحية السهم المخففة من خلال دراسة أثر الأسهم العادية المحتملة. ويتم ذلك من خلال تعديل:

الربح المنسوب إلى حاملي الأسهم العادية، إذا كان تحويل الأداة سيؤدي إلى تغيير في هذا الربح.

المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية، بإضافة الأسهم التي يمكن أن تنتج عن تحويل الأدوات المحتملة.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، فإن التحويل الافتراضي قد يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم، وفي الوقت نفسه قد يؤدي إلى إلغاء مصروف الفائدة المرتبط بهذه السندات. لذلك يتم تعديل البسط والمقام عند حساب ربحية السهم المخففة.

6. الأسهم العادية المحتملة والأدوات المخففة

يقصد بالأسهم العادية المحتملة Potential Ordinary Shares الأدوات التي يمكن أن تمنح حاملها الحق في الحصول على أسهم عادية مستقبلا.

ومن أمثلتها:

السندات القابلة للتحويل.

الأسهم الممتازة القابلة للتحويل.

خيارات الأسهم.

بعض عقود إصدار الأسهم.

لكن لا تدخل جميع هذه الأدوات في حساب ربحية السهم المخففة. فالمعيار يهدف إلى إدخال الأدوات التي يكون لها أثر تخفيضي فقط.

ويكون الأثر تخفيضيًا عندما يؤدي إدخال الأداة إلى انخفاض ربحية السهم أو إلى زيادة الخسارة لكل سهم. أما إذا أدت إلى زيادة ربحية السهم، فإنها تعد مضادة للتخفيف Anti-dilutive ولا تدخل في حساب ربحية السهم المخففة.

7. بعض الحالات الخاصة في عدد الأسهم

لا يقتصر تطبيق IAS 33 على إصدار الأسهم العادي فقط، بل توجد حالات تؤثر في طريقة حساب المتوسط المرجح. ومن الحالات المهمة:

إصدار أسهم جديدة مقابل النقد.

إصدار أسهم نتيجة تحويل أداة مالية.

تجزئة الأسهم. Share Split

تجميع الأسهم. Share Consolidation

إصدار أسهم مجانية.

إصدار حقوق اكتتاب بشروط تتضمن عنصرا مجانيا.

وفي بعض هذه الحالات، خاصة الأسهم المجانية وتجزئة الأسهم، يجب تعديل عدد الأسهم المستخدم في المقارنة كما يحدد المعيار، وقد يتطلب الأمر إعادة احتساب ربحية السهم للفترات السابقة بأثر رجعي.

8. العرض في القوائم المالية

يجب على المنشأة التي ينطبق عليها IAS 33 عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة بصورة واضحة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر بالنسبة للعمليات المستمرة، وكذلك ربحية السهم المتعلقة بالنتيجة الإجمالية، وفق متطلبات المعيار.

ويتم عرض ربحية السهم بالنسبة لكل فئة من الأسهم العادية التي لها حقوق مختلفة في الربح خلال الفترة، عندما يكون ذلك مطلوبا.

والهدف من هذا العرض هو توفير معلومة مباشرة للمساهمين حول مقدار الربح المنسوب إلى السهم الواحد.

9. الأهمية المحاسبية والتحليلية

تعتبر ربحية السهم من المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون عند دراسة أداء الشركة. وتساعد في:

تقييم تطور ربحية الشركة من فترة إلى أخرى.

مقارنة ربحية الشركات، مع مراعاة اختلاف هياكل رأس المال.

تحليل العلاقة بين أرباح الشركة وعدد الأسهم.

استخدام مؤشرات أخرى في التحليل المالي، مثل مضاعف الربحية. Price Earnings Ratio - PE

ومع ذلك، لا ينبغي الاعتماد على ربحية السهم وحدها للحكم على أداء الشركة، لأنها تمثل مؤشرا واحدا ضمن مجموعة من المؤشرات المالية.

يهتم IAS 33 بتحديد الطريقة التي تحسب بها ربحية السهم وعرضها والإفصاح عنها. ويعتمد المعيار أساسا على التمييز بين ربحية السهم الأساسية وربحية السهم المخففة.

وتتطلب ربحية السهم الأساسية تحديد الربح المنسوب إلى حاملي الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية. أما ربحية السهم المخففة فتأخذ في الاعتبار أثر الأسهم العادية المحتملة التي يكون لها تأثير تخفيضي.

وبذلك يوفر المعيار معلومات أكثر قابلية للمقارنة حول نصيب السهم من أرباح الشركة، مع مراعاة التغيرات التي قد تطرأ على عدد الأسهم وهيكل رأس المال خلال الفترة.

مسألة تطبيقية:

لدينا مؤسسة اقتصادية جزائرية تسمى مؤسسة الامل الصناعية، وتطبق النظام المحاسبي المالي الجزائري، وتقل حساباتها في N.31.12

خلال السنة N قامت المؤسسة بعدة عمليات مالية، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بهذه العمليات:

العملية الاولى: اصدار الاسهم

في 0201 N قامت المؤسسة برفع راس مالها عن طريق اصدار 100000 سهم عادي، القيمة الاسمية للسهم الواحد 1000 دج، وقد تم اصدار الاسهم بنفس قيمتها الاسمية. كما تحملت المؤسسة مصاريف متعلقة بعملية الاصدار بلغت 2000000 دج، وتم دفعها عن طريق البنك.

المطلوب:

- تحديد طبيعة الاسهم الصادرة.
- تسجيل عملية اصدار الاسهم.
- تسجيل مصاريف الاصدار.
- بيان اثر العملية على حقوق الملكية.

العملية الثانية: اصدار سندات قابلة للتحويل

في 0101 N قامت المؤسسة باصدار 10000 سند قابل للتحويل الى اسهم.

تبلغ القيمة الاسمية للسند الواحد 1000 دج، ومدة السند ثلاث سنوات، بمعدل فائدة سنوي قدره 4 بالمائة، تدفع في نهاية كل سنة. قدرت القيمة العادلة للمكون المتعلق بالالتزام المالي في تاريخ الاصدار بمبلغ 9200000 دج.

المطلوب:

- تحديد طبيعة الاداة المالية.
- تحديد قيمة مكون الالتزام.
- تحديد قيمة مكون حقوق الملكية.
- تسجيل عملية الاصدار.
- حساب الفائدة المتعلقة بالسنة N.
- تسجيل المعالجة المحاسبية المناسبة للفائدة، علما ان معدل الفائدة الفعلي يقدر بـ 7 بالمائة

العملية الثالثة: اقتناء سندات مالية

في 0103 N قامت المؤسسة بشراء سندات مالية بقيمة 4000000 دج، وتم دفع المبلغ عن طريق البنك.

تنوي المؤسسة الاحتفاظ بهذه السندات من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وتمنح السندات فائدة سنوية قدرها 6 بالمائة. وفي 3112 N قدرت القيمة العادلة للسندات بمبلغ 4150000 دج.

المطلوب:

- تحديد كيفية تصنيف هذه السندات.
- تحديد طريقة القياس بعد الاعتراف الاولى.
- تسجيل عملية الاقتناء.
- حساب الفائدة المستحقة خلال السنة.

- تحديد القيمة المحاسبية للسندات في نهاية السنة.
- بيان المعالجة المحاسبية للفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة العادلة.

العملية الرابعة: اقتناء اسهم بغرض المتاجرة

في 0107N قامت المؤسسة بشراء اسهم مدرجة في البورصة بمبلغ 1500000 دج، وكان الهدف من الاقتناء تحقيق ارباح من تغير اسعار الاسهم على المدى القصير. بلغت تكاليف العملية عند الاقتناء 30000 دج. وفي 3112N بلغت القيمة العادلة للاسهم 1680000 دج.

المطلوب:

- تحديد تصنيف هذه الاسهم.
- تحديد قيمة الاعتراف الاولي.
- معالجة تكاليف العملية.
- حساب التغير في القيمة.
- تسجيل القيود المحاسبية اللازمة.

العملية الخامسة: تحديد القيمة العادلة

في 3112N كانت لدى المؤسسة بعض الاستثمارات المالية التي تختلف المعلومات المتوفرة حول قيمتها، كما يلي:

اسهم مدرجة في سوق مالي نشط، بلغت قيمتها 1680000 دج.

سندات لا يوجد لها سعر معلن في سوق نشط، ولكن توجد معلومات سوقية يمكن الاعتماد عليها، وقدرت قيمتها بـ 2400000 دج.

استثمار غير مدرج، ولا توجد عنه معلومات سوقية مباشرة يمكن ملاحظتها، وقدرت قيمته بـ 900000 دج.

المطلوب:

- تحديد مستوى القيمة العادلة لكل استثمار.
- التمييز بين المستوى الاول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.
- توضيح سبب تصنيف كل استثمار ضمن المستوى المحدد.
- تحديد اهم المعلومات التي يجب عرضها في الايضاحات بالنسبة للاستثمار المصنف ضمن المستوى الثالث.

العملية السادسة: خسائر الائتمان المتوقعة

في نهاية السنة N بلغ رصيد الذمم التجارية على الزبائن 3000000 دج.

وبعد دراسة وضعية الزبائن ومخاطر عدم التحصيل، قدرت المؤسسة خسائر الائتمان المتوقعة بنسبة 4 بالمائة من قيمة الذمم.

المطلوب:

- حساب مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة.
- تسجيل القيد المحاسبي.
- تحديد صافي قيمة الذمم التجارية في نهاية السنة.
- تحديد اثر العملية على نتيجة السنة.

المحور الأول الأدوات المالية

العملية السابعة: الدفع على اساس الاسهم

في N 0101 منحت المؤسسة لبعض موظفيها 5000 خيار لشراء اسهمها. قدرت القيمة العادلة للخيار في تاريخ المنح بـ 200 دج للخيار الواحد. يشترط لاستفادة الموظفين من هذه الخيارات الاستمرار في العمل لدى المؤسسة لمدة ثلاث سنوات . وفي نهاية السنة N قدرت المؤسسة ان الموظفين المعنيين سيستوفون شرط الخدمة. المطلوب:

- حساب القيمة الاجمالية للمنحة.
- تحديد المبلغ الذي يجب الاعتراف به كمصروف خلال السنة N.
- تسجيل القيد المحاسبي.
- تحديد اثر العملية على حقوق الملكية.

العملية الثامنة: الافصاح عن الادوات المالية

في N 3112 كانت الوضعية المتعلقة بالادوات المالية للمؤسسة كما يلي:

المبلغ	الاداة المالية
3000000 دج	الذمم التجارية
6000000 دج	قرض بنكي
9200000 دج	السندات القابلة للتحويل
1680000 دج	الاسهم المحتفظ بها للمتاجرة
4000000 دج	السندات المالية

وتتعرض المؤسسة خلال نشاطها الى مخاطر مالية مختلفة، من بينها مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. اما القرض البنكي فيتم تسديده حسب الجدول التالي:

السنة	المبلغ
N+1	1500000 دج
N+2	1500000 دج
N+3	1500000 دج
N+4	1500000 دج

المطلوب:

اعداد المعلومات الاساسية التي ينبغي ان تظهر في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية، خاصة فيما يتعلق بـ: مخاطر الائتمان. مخاطر السيولة. مخاطر السوق. آجال استحقاق الالتزامات المالية. طريقة ادارة المؤسسة للمخاطر المالية.

العملية التاسعة: ربحية السهم

حققت المؤسسة خلال السنة N نتيجة صافية عائدة الى حملة الاسهم العادية قدرها 12000000 دج. كان عدد الاسهم العادية في بداية السنة 100000 سهم. وفي N 0107 قامت المؤسسة باصدار 20000 سهم جديد. كما توجد لدى المؤسسة 5000 خيار شراء اسهم ممنوح للموظفين، ويبلغ سعر ممارسة الخيار 1200 دج، في حين بلغ متوسط سعر السهم خلال السنة 1500 دج. المطلوب:

المحور الأول الأدوات المالية

- حساب المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية.
- حساب ربحية السهم الاساسية.
- تحديد عدد الاسهم الاضافية الناتجة عن خيارات شراء الاسهم.
- حساب ربحية السهم المخففة.
- توضيح الفرق بين ربحية السهم الاساسية وربحية السهم المخففة.

حل مسألة المحور الأول :

العملية الاولى: اصدار الاسهم

1. حساب قيمة الاصدار

عدد الاسهم = 100000 سهم ، القيمة الاسمية للسهم = 1000 دج ، إذن:

$$100000 \times 1000 = 100000000 \text{ دج}$$

مصاريف الاصدار = 2000000 دج.

بما ان الاسهم اصدرت بالقيمة الاسمية، فلا توجد علاوة اصدار.

2. القيد

عند تحصيل قيمة الاسهم:

الحساب	البيان	مدين	دائن
512	البنك Banques	100000000	
10113	رأس المال المكتتب، المطلوب دفعه والمدفوع Capital souscrit appelé, versé		100000000

حساب 10113 هو التفرع المخصص لرأس المال المكتتب والمطلوب دفعه والمدفوع.

3. مصاريف الاصدار

مصاريف اصدار الاسهم تخفض حقوق الملكية ولا تعتبر مصروفا عاديا من مصاريف النشاط. وبالتالي، في عرض مبسط

للمسألة:

الحساب	البيان	مدين	دائن
10113	رأس المال	2000000	
512	البنك		2000000

لكن عمليا يجب ربط المعالجة بطبيعة المصاريف وبطريقة عرضها ضمن حقوق الملكية، ولا نضيفها الى رأس المال الاسمي.

اثر العملية: حقوق الملكية الصافية زادت بمقدار:

$$100000000 - 2000000 = 98000000 \text{ دج}$$

العملية الثانية: السندات القابلة للتحويل

1. القيمة الاجمالية: 10000 سند $\times$ 1000 دج = 10000000 دج

القيمة العادلة لمكون الالتزام: 9200000 دج

إذن مكون حقوق الملكية: 10000000 - 9200000 = 800000 دج

2. القيد عند الاصدار

الحساب	البيان	مدين	دائن
512	البنك	10000000	

المحور الأول الأدوات المالية

9200000		القروض السندية القابلة للتحويل Emprunts obligataires convertibles	162
800000		ادوات مالية مركبة	5082

حساب 162 مخصص للقروض السندية القابلة للتحويل،

3. الفائدة الاسمية

القيمة الاسمية:

$$10000000 \times 4\% = 400000 \text{ دج}$$

هذه هي الفائدة النقدية التي ستدفعها المؤسسة.

لكن IFRS 9 لا يكتفي بها، لأن الالتزام اعترف به اوليا بمبلغ 9200000 دج.

4. الفائدة بطريقة معدل الفائدة الفعلي

$$9200000 \times 7\% = 644000 \text{ دج}$$

إذن:

$$\text{الفائدة المحاسبية} = 644000 \text{ دج} \quad \text{الفائدة النقدية} = 400000 \text{ دج}$$

الفرق:

$$644000 - 400000 = 244000 \text{ دج}$$

هذا الفرق يضاف الى القيمة الدفترية للالتزام.

إذن القيمة في : 31 12 N

$$9200000 + 244000 = 9444000 \text{ دج}$$

ال قيد

إثبات مصروف الفائدة:

الحساب	البيان	مدين	دائن
6611	فوائد القروض والديون	644000	
162	القروض السندية القابلة للتحويل		244000
512	البنك		400000

حساب 661 مخصص لمصاريف الفوائد، وتندرج تحته فوائد القروض والديون.

العملية الثالثة: اقتناء السندات المالية

بما ان المؤسسة اقتنت السندات بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فإنها تصنف حسب IFRS 9 ضمن الأصول المالية بالتكلفة المطفأة.

1. الاعتراف الاولي

الحساب	البيان	مدين	دائن
506	سندات واذونات قصيرة الاجل	4000000	
512	البنك		4000000

2. الفائدة

من 0103 الى 3112 = 10 اشهر.

المحور الأول الأدوات المالية

الفائدة عن 10 أشهر:

$$4000000 \times 6\% \times 10/12 = 200000 \text{ دج}$$

إذن الفائدة المستحقة خلال السنة هي 200,000 دج.

القييد

الحساب	البيان	مدين	دائن
5187	فوائد مستحقة القبض	200000	
762	ايرادات الاصول المالية		200000

حساب 5187 مخصص للفوائد المستحقة القبض، والحساب 762 من حسابات المنتجات المالية.

القيمة المحاسبية في نهاية السنة:

$$4,000,000 + 200,000 = 4,200,000 \text{ دج}$$

4. مقارنة القيمة المحاسبية بالقيمة العادلة

- القيمة المحاسبية: 4,200,000 دج
- القيمة العادلة: 4,150,000 دج
- الفرق: 50,000 دج

ولا يتم تسجيل هذا الفرق، لأن السندات مصنفة ضمن الأصول المالية بالتكلفة المطفأة، وليس ضمن الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

العملية الرابعة: الاسهم المحتفظ بها للمتاجرة

1. التصنيف : المؤسسة اشترت الاسهم بهدف الاستفادة من التغيرات قصيرة الاجل في الاسعار. إذن هي من الاستثمارات

المحتفظ بها بغرض المتاجرة. في نجد الحساب: 5031 اسهم محتفظ بها بغرض اعادة البيع.

2. تكلفة الاقتناء

$$\text{سعر الاسهم} = 1500000 \text{ دج.}$$

$$\text{مصاريف العملية} = 30000 \text{ دج.}$$

بما ان الاسهم تقاس بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغير في النتيجة، فإن تكاليف المعاملة لا تضاف الى قيمة الاصل في هذه الحالة.

إذن:

القيمة الأولية 1500000 دج

القييد

الحساب	البيان	مدين	دائن
5031	اسهم محتفظ بها لاعادة البيع	1500000	
512	البنك		1500000

ومصاريف المعاملة:

الحساب	البيان	مدين	دائن
627	خدمات بنكية ومصاريف مماثلة	30000	
512	البنك		30000

الحساب 627 يتضمن الخدمات البنكية والمصاريف المتعلقة بالعمليات المالية.

المحور الأول الأدوات المالية

3. القيمة العادلة في 3112

القيمة العادلة = 1680000 دج.

الزيادة:

$$1680000 - 1500000 = 180000 \text{ دج}$$

القيود

الحساب	البيان	مدين	دائن
5031	اسهم محتفظ بها لاعادة البيع	180000	
765	فرق تقييم الاصول المالية - ارباح		180000

الحساب 765 مخصص لفروق تقييم الاصول المالية الموجبة.

إذن القيمة الدفترية في 3112: 1680000 دج

العملية الخامسة: القيمة العادلة

هنا لا نبحت عن قيد جديد، وإنما عن تحديد مستوى مدخلات القيمة العادلة.

الاستثمار	المعلومات المتوفرة	المستوى
الاسهم المدرجة	سعر معلن في سوق نشط	المستوى 1
السندات	بيانات سوقية قابلة للملاحظة	المستوى 2
الاستثمار غير المدرج	بيانات غير قابلة للملاحظة مباشرة	المستوى 3

التفسير

المستوى 1: سعر معلن مباشرة في سوق نشط لنفس الاصل.

المستوى 2: لا يوجد سعر مباشر مناسب، لكن توجد بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

المستوى 3: تعتمد عملية التقييم بدرجة اكبر على تقديرات ومدخلات غير قابلة للملاحظة مباشرة.

بالنسبة للمستوى 3 يجب تقديم معلومات اضافية عن طرق التقييم والمدخلات المستخدمة، والتغيرات المهمة في القيمة والتقديرات ذات العلاقة.

العملية السادسة: خسائر الائتمان المتوقعة

رصيد الذمم: 3000000 دج

النسبة المتوقعة: 4%

إذن:

$$3000000 \times 4\% = 120000 \text{ دج}$$

القيود

الحساب	البيان	مدين	دائن
6854	مخصصات وخسائر قيمة على الذمم	120000	
4911	خسائر قيمة حسابات العملاء		120000

حساب 4911 مخصص لخسائر القيمة على حسابات العملاء، بينما يتضمن الحساب 6854 مخصصات خسائر القيمة

على الذمم.

القيمة الصافية للذمم

المحور الأول الأدوات المالية

$$3000000 - 120000 = 2880000 \text{ دج}$$

الاثـر على النتيجة : انخفاض النتيجة بمقدار: 120000 دج

العملية السابعة: الدفع على اساس الاسهم

عدد الخيارات: 5000

القيمة العادلة للخيار: 200 دج

$$5000 \times 200 = 1000000 \text{ دج}$$

فترة الاستحقاق: 3 سنوات

وبافتراض الاعتراف الخطي بالمصروف:

$$1000000 \div 3 = 333333.33 \text{ دج سنويا}$$

إذن مصروف السنة: N: 333333.33 دج

القيـد

الحساب	البيان	مدين	دائن
63	مصاريـف الموظفين	333333.33	
1035	حقوق مرتبطة بخيارات الاسهم		333333.33

وتستمر المؤسسة في الاعتراف بالمبلغ المتبقي خلال السنتين N+1 و N+2 طالما استمر شرط الخدمة.

العملية الثامنة: الافصاح عن الادوات المالية

هذه العملية لا تتطلب قيـدا محاسبيا. المطلوب هو اعداد المعلومات التي تظهر في الايضاحات.

1. مخاطر الائتمان

يجب بيان تعرض المؤسسة لمخاطر عدم تحصيل الذمم وغيرها من الاصول المالية. في حالتنا:

$$\text{الذمم التجارية} = 3000000 \text{ دج}$$

$$\text{خسائر الائتمان المتوقعة} = 120000 \text{ دج}$$

$$\text{القيمة الصافية} = 2880000 \text{ دج}$$

2. مخاطر السيولة القرض البنكي:

المبلغ	الاستحقاق
1500000	N+1
1500000	N+2
1500000	N+3
1500000	N+4
6000000	المجموع

وهذا الجدول يساعد مستخدم القوائم المالية على معرفة المبالغ التي ستحتاج المؤسسة الى توفيرها في السنوات المقبلة.

3. مخاطر السوق : تشمل بصورة اساسية: مخاطر سعر الفائدة. مخاطر اسعار الاسهم. مخاطر العملة اذا كانت هناك

معاملات بالعملة الاجنبية. وفي هذه المسألة تظهر بصورة خاصة مخاطر تغير اسعار الاسهم ومعدل الفائدة.

المحور الأول الأدوات المالية

العملية التاسعة: ربحية السهم

لدينا: الربح الصافي 12000000 دج و عدد الاسهم في بداية السنة 100000 سهم
اصدار 20000 سهم في 0107. N

اولا: المتوسط المرجح لعدد الاسهم

$$100000 \times 1212 = 100000 \text{ سهم}$$

الاسهم الجديدة صدرت في 0107، وبالتالي كانت موجودة لمدة 6 اشهر:

$$20000 \times 612 = 10000 \text{ سهم}$$

إذن:

$$100000 + 10000 = 110000 \text{ سهم}$$

ثانيا: ربحية السهم الأساسية

ربحية السهم الاساسية = النتيجة الصافية العائدة الى حملة الاسهم العادية المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية

$$EPS = \frac{12000000}{110000}$$

$$EPS = 109.09 \text{ دج}$$

ربحية السهم الاساسية = 109.09 دج للسهم الواحد.

3. تحديد الاسهم الاضافية الناتجة عن خيارات شراء الاسهم

لدينا:

- عدد الخيارات 5000 = خيار
 - سعر ممارسة الخيار 1200 = دج
 - متوسط سعر السهم خلال السنة 1500 = دج
- بما ان: سعر ممارسة الخيار 1200 < متوسط سعر السهم 1500
فان الخيارات تعتبر مخففة، وبالتالي تدخل في حساب ربحية السهم المخففة.
لكن لا نضيف 5000 سهما كاملة.

نستخدم طريقة اسهم الخزينة. (Treasury Stock Method)

الخطوة الاولى: المبلغ الذي تحصل عليه المؤسسة عند ممارسة الخيارات

$$5000 \times 1200 = 6000000 \text{ دج}$$

الخطوة الثانية: عدد الاسهم التي يمكن للمؤسسة شراءها بهذا المبلغ

باعتبار متوسط سعر السهم 1500 دج:

$$6000000 / 1500 = 4000 \text{ سهم}$$

الخطوة الثالثة: الاسهم الاضافية

$$5000 - 4000 = 1000 \text{ سهم}$$

إذن:

الاسهم الاضافية = 1000 سهم

وهذه هي النقطة المهمة: لا نضيف 5000 سهما الى المقام، وانما نضيف فقط 1000 سهم.

المحور الأول الأدوات المالية

4.حساب ربحية السهم المخففة

المتوسط المرجح للأسهم العادية : 110000 سهم

الأسهم الإضافية الناتجة عن الخيارات : 1000:سهم

إذن:

$$110000+1000=111000 \text{ سهم}$$

وبما ان الخيارات لا تضيف الى البسط في هذه الحالة، فإن:

$$EPS=12000000 / 111000$$

$$EPS=108.11 \text{ دج}$$

إذن:ربحية السهم المخففة = 108.11 دج للسهم الواحد.

5.الفرق بين ربحية السهم الاساسية والمخففة

البيان	ربحية السهم الاساسية	ربحية السهم المخففة
الربح المستخدم	12000000	12000000
المتوسط المرجح للأسهم	110000	110000
الأسهم الإضافية	-	1000
عدد الأسهم المستخدم	110000	111000
ربحية السهم	109.09 دج	108.11 دج

ملاحظة :

ربحية السهم الاساسية تعتمد على الاسهم العادية الموجودة فعلياً خلال السنة.

أما ربحية السهم المخففة فتأخذ في الاعتبار الادوات التي يمكن ان تؤدي مستقبلاً الى زيادة عدد الاسهم العادية، مثل خيارات شراء الاسهم، اذا كانت هذه الادوات تؤدي فعلاً الى تخفيض ربحية السهم.

في هذه المسألة:

$$109.09-108.11=0.98 \text{ دج}$$

أي ان ربحية السهم انخفضت بمقدار 0.98 دج عند الاخذ في الحسبان اثر خيارات شراء الاسهم.

النتيجة النهائية:

- المتوسط المرجح للأسهم 110000 سهم
- ربحية السهم الاساسية 109.09 دج
- الأسهم الإضافية 1000 سهم
- ربحية السهم المخففة 108.11 دج

المحور الثاني

تجميع الحسابات واندماج الشركات

تجميع الأعمال

IFRS 3

1. مفهوم المعيار وأهميته

يهتم المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 بالمعالجة المحاسبية لعمليات تجميع الأعمال، خاصة عندما تقوم مؤسسة بالاستحواذ على مؤسسة أخرى وتصبح لها السيطرة عليها. وتعتبر عملية تجميع الأعمال من العمليات التي يمكن أن تؤثر بشكل واضح على القوائم المالية، لأنها تؤدي إلى إدخال أصول والتزامات جديدة ضمن المجموعة، كما قد ينتج عنها ظهور الشهرة. ولا يقتصر تجميع الأعمال على الشكل القانوني للعملية، وإنما ينظر المعيار إلى انتقال السيطرة من مؤسسة إلى أخرى. لذلك يتم التركيز على الوضع الاقتصادي للعملية وليس فقط على طريقة تنفيذها من الناحية القانونية.

2. المقصود بتجميع الأعمال

يقصد بتجميع الأعمال العملية التي تحصل من خلالها مؤسسة على السيطرة على نشاط أو مؤسسة تمثل نشاطا تجاريا. ويعني الحصول على السيطرة أن المؤسسة المستحوذة تصبح قادرة على توجيه القرارات والسياسات التي تؤثر في النشاط، والاستفادة من النتائج الاقتصادية الناتجة عنه. وبالتالي فإن العنصر الأساسي في تجميع الأعمال هو السيطرة وليس مجرد امتلاك نسبة معينة من الأسهم.

3. نطاق تطبيق IFRS 3

يطبق المعيار على عمليات الاستحواذ التي تؤدي إلى الحصول على السيطرة على نشاط تجاري، ومن أمثلتها:

- شراء مؤسسة لمؤسسة أخرى.
 - اندماج مؤسستين.
 - الحصول على السيطرة على شركة تابعة.
- وفي المقابل، لا يطبق IFRS 3 على بعض العمليات، مثل:
- تكوين مشروع مشترك.
 - بعض عمليات إعادة التنظيم داخل المجموعة نفسها.
 - شراء أصل أو مجموعة أصول لا تشكل نشاطا تجاريا.

4. طريقة الاستحواذ

يعتمد IFRS 3 على طريقة الاستحواذ (Acquisition Method) في المحاسبة عن تجميع الأعمال. وتقوم هذه الطريقة على تحديد المؤسسة التي حصلت على السيطرة، ثم تحديد تاريخ الاستحواذ، وقياس المقابل الذي قدمته المؤسسة المستحوذة، وبعد ذلك تحديد الأصول والالتزامات التي تم الحصول عليها وقياسها وفق متطلبات المعيار.

5. خطوات تطبيق طريقة الاستحواذ

5.1 تحديد المؤسسة المستحوذة

المؤسسة المستحوذة هي المؤسسة التي تحصل على السيطرة على النشاط أو المؤسسة المستحوذ عليها. وتحديد هذا يعتمد أساسا على مفهوم السيطرة وليس فقط على اسم الطرف الذي وقع العقد.

5.2 تحديد تاريخ الاستحواذ

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

تاريخ الاستحواذ هو التاريخ الذي تحصل فيه المؤسسة المستحوذة فعلياً على السيطرة. وهذا التاريخ مهم لأنه يمثل نقطة البداية في الاعتراف بالاصول والالتزامات الناتجة عن عملية الاستحواذ.

5.3 تحديد المقابل المحول

يمكن ان يكون المقابل الذي تقدمه المؤسسة المستحوذة في شكل:

- نقد.
- اسهم او ادوات حقوق ملكية.
- اصول اخرى.
- التزامات تتحملها المؤسسة.
- اواشكال اخرى من المقابل حسب طبيعة العملية.

ويتم تحديد المقابل وفقاً للقواعد الخاصة بكل عنصر.

5.4 الاعتراف بالاصول والالتزامات

في تاريخ الاستحواذ يتم الاعتراف بالاصول والالتزامات القابلة للتحديد الخاصة بالمؤسسة المستحوذ عليها، ويتم قياسها عموماً بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. وهنا تظهر العلاقة بين IFRS 3 و IFRS 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة.

6. الشهرة

تظهر الشهرة (Goodwill) عندما يكون المقابل المحول، مضافاً إليه قيمة الحصص غير المسيطرة وحصة سابقة عند وجود استحواذ على مراحل، أكبر من صافي القيمة العادلة للاصول والالتزامات القابلة للتحديد. وبصورة مبسطة يمكن التعبير عنها كما يلي:

الشهرة = المقابل المحول - صافي الاصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة

مع مراعاة عناصر القياس الأخرى التي يتطلبها IFRS 3 عند وجود حصص غير مسيطرة أو استحواذ سابق. والشهرة لا تمثل أصلاً مستقلاً يمكن تحديده بسهولة، وإنما تعكس منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من عملية التجميع، مثل بعض مزايا السوق والعلاقات مع العملاء والكفاءة الناتجة عن الجمع بين النشاطين.

7. الشراء بسعر أقل من القيمة العادلة

إذا تبين بعد إعادة فحص عملية القياس أن صافي الاصول القابلة للتحديد أكبر من المقابل المحول والعناصر الأخرى الداخلة في حساب الشهرة، فإن الفرق لا يسجل كشهرة سالبة. بل يعترف به كربح من شراء بسعر أقل من القيمة العادلة (Bargain Purchase) في الربح أو الخسارة، بعد التأكد من صحة القياسات وعدم وجود أخطاء في تحديد الاصول والالتزامات.

8. القياس بعد الاستحواذ

بعد اتمام عملية الاستحواذ، تدخل الاصول والالتزامات المستحوذ عليها ضمن المعالجة المحاسبية للمجموعة وفقاً للمعايير الخاصة بكل عنصر.

أما الشهرة فلا يتم إطفائها، وإنما تخضع لاختبار انخفاض القيمة وفقاً لمتطلبات IAS 36.

9. انخفاض قيمة الشهرة

لا تخضع الشهرة للاهلاك الدوري، ولكن يجب اختبارها للتأكد من عدم وجود انخفاض في قيمتها.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

ويتم ذلك من خلال توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد التي تستفيد من عملية التجميع، ثم مقارنة القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة الدفترية.

إذا تبين وجود انخفاض في القيمة، يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة وفقاً للقواعد الخاصة بـ IAS 36.

10. الحصص غير المسيطرة

تمثل الحصص غير المسيطرة (Non-controlling Interests) حقوق المساهمين في الشركة التابعة التي لا تعود إلى الشركة الأم. ويتم عرضها بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية الموحدة. وعند تاريخ الاستحواذ، يسمح IFRS 3 في حالات معينة باختيار طريقة قياس الحصص غير المسيطرة، وهو ما يمكن أن يؤثر بدوره على قيمة الشهرة المعترف بها.

11. بعض الصعوبات في التطبيق

يطرح تطبيق IFRS 3 عدة مسائل عملية، خاصة في تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول والالتزامات. وتزداد الصعوبة عندما يتعلق الأمر بالأصول غير الملموسة، مثل العلاقات مع العملاء والعلامات التجارية وبعض الحقوق التعاقدية، لأن تحديد قيمتها قد يحتاج إلى تقديرات وبيانات غير متاحة بصورة مباشرة في السوق. كما أن تحديد قيمة الشهرة يتطلب دقة في قياس مختلف عناصر عملية الاستحواذ.

12. أهمية IFRS 3

يساعد المعيار على إظهار آثار عمليات الاستحواذ بصورة أكثر وضوحاً في القوائم المالية، من خلال تحديد الأصول والالتزامات المستحوذ عليها وقياسها في تاريخ الاستحواذ، مع إظهار الشهرة عند تحقق شروط الاعتراف بها. كما يسمح بفصل ما يمكن تحديده وقياسه من الأصول عن الجزء المتبقي الناتج عن عملية الاستحواذ.

يعتبر IFRS 3 من المعايير المهمة لفهم المعالجة المحاسبية لعمليات الاستحواذ وتجميع الأعمال. ويعتمد بصورة أساسية على طريقة الاستحواذ، وعلى تحديد السيطرة وتاريخ الاستحواذ وقياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، ثم تحديد الشهرة أو ربح الشراء بسعر أقل.

وبذلك يساعد المعيار على تقديم صورة أوضح عن الآثار المحاسبية الناتجة عن انتقال السيطرة من مؤسسة إلى أخرى.

القوائم المالية الموحدة

IFRS 10

1. مفهوم المعيار وأهميته

يهتم معيار IFRS 10 بالقوائم المالية الموحدة، ويحدد القواعد التي تسمح بتحديد متى يجب على مؤسسة ان تعد قوائم مالية موحدة.

الفكرة الأساسية في هذا المعيار هي النظر الى المجموعة التي تضم الشركة الام والشركات التابعة باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة، رغم بقاء كل شركة مستقلة من الناحية القانونية. ولهذا السبب، لا يعتمد اعداد القوائم الموحدة على الشكل القانوني للمؤسسات فقط، بل يركز بدرجة كبيرة على وجود السيطرة بين الشركة الام والشركة التابعة.

2. مفهوم السيطرة

تعتبر السيطرة العنصر الاساسي في IFRS 10 وتكون المؤسسة مسيطرة على مؤسسة اخرى عندما تتوافر لديها ثلاثة عناصر في الوقت نفسه:

- وجود سلطة على المؤسسة المستثمر فيها.
 - التعرض لعوائد متغيرة نتيجة العلاقة معها.
 - القدرة على استعمال السلطة للتأثير في هذه العوائد.
- لذلك لا يكفي مجرد امتلاك نسبة معينة من رأس المال للحكم بوجود السيطرة، وانما يجب دراسة طبيعة العلاقة وحقوق التصويت والاتفاقيات الموجودة بين الاطراف. وقد تظهر حالات تحتاج الى تقدير مهني، خاصة عندما تكون حقوق التصويت موزعة بين عدد كبير من المساهمين او عندما توجد ترتيبات تعاقدية تؤثر في عملية اتخاذ القرار.

3. تحديد الشركات التابعة

عندما تثبت السيطرة، تعتبر المؤسسة التي تتم السيطرة عليها شركة تابعة، وتدخل ضمن نطاق القوائم المالية الموحدة. ولا يعتمد ادراج الشركة التابعة على:

- مكان وجودها.
- طبيعة نشاطها.
- حجمها.
- نسبة الملكية وحدها.

فالعنصر الاساسي هو وجود السيطرة وفقا لمتطلبات IFRS 10

4. بداية ونهاية التوحيد

يبدأ توحيد القوائم المالية من التاريخ الذي تحصل فيه الشركة الام على السيطرة على الشركة التابعة. اما عند فقدان السيطرة، فيتوقف توحيد الشركة التابعة ابتداء من التاريخ الذي تفقد فيه الشركة الام هذه السيطرة.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

وهذا يعني ان الشركة التابعة لا يتم توحيد نتائجها بالضرورة عن كامل السنة، فقد يبدأ التوحيد خلال السنة او يتوقف خلالها حسب تاريخ الحصول على السيطرة او فقدانها.

5. طريقة التوحيد

يعتمد IFRS 10 على التوحيد الكامل. (Full Consolidation)

فعند اعداد القوائم الموحدة يتم ادراج:

- اصول الشركة التابعة بالكامل.
- التزاماتها بالكامل.
- ايراداتها بالكامل.
- مصاريفها بالكامل.

ويتم ذلك حتى اذا كانت الشركة الام لا تمتلك 100% من اسهم الشركة التابعة، لان اساس التوحيد هو السيطرة وليس نسبة الملكية.

6. الغاء العمليات بين شركات المجموعة

عند اعداد القوائم المالية الموحدة، يجب الغاء الاثار الناتجة عن العمليات التي تمت بين شركات المجموعة. ومن امثلة ذلك:

- المبيعات والمشتريات بين شركات المجموعة.
- الارصدة المدينة والدائنة المتبادلة.
- القروض والديون بين الشركات.
- الارباح غير المحققة الناتجة عن العمليات الداخلية.

فاذا قامت شركة تابعة ببيع بضاعة الى الشركة الام وبقي جزء من هذه البضاعة في مخزون المجموعة في نهاية السنة، فان الربح الناتج عن هذه العملية لا يعتبر ربحا محققا بالنسبة للمجموعة، وبالتالي يجب الغاؤه وفقا للقواعد المحاسبية الخاصة بالتوحيد.

7. الحصص غير المسيطرة

عندما لا تمتلك الشركة الام كامل حقوق الملكية في الشركة التابعة، توجد حقوق تعود الى المساهمين الاخرين.

وتسمى هذه الحقوق الحصص غير المسيطرة. (Non-controlling Interests)

وتظهر الحصص غير المسيطرة ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية الموحدة، كما يخصص لها نصيبها من نتيجة الفترة.

وبذلك تظهر القوائم الموحدة حقوق الشركة الام وحقوق المساهمين الاخرين في الشركة التابعة بصورة منفصلة.

8. الشهرة الناتجة عن الاستحواذ

عند الحصول على السيطرة على شركة تابعة، قد يكون المبلغ المدفوع اكبر من حصة الشركة الام في القيمة العادلة لصافي الاصول القابلة للتحديد.

في هذه الحالة قد تظهر الشهرة (Goodwill) وفقا للقواعد المحددة في IFRS 3

ولا تعتبر الشهرة مصروفا يتم اهلاكه سنويا، وانما تخضع لاختبار انخفاض القيمة وفقا لمتطلبات IAS 36

لذلك يجب عدم الخلط بين IFRS 10 و IFRS 3، ف IFRS 3 يهتم اساسا بالمعالجة المحاسبية لعملية الاستحواذ، بينما IFRS 10

يهتم بتحديد السيطرة واعداد القوائم المالية الموحدة.

المحور الثاني..... تجميع الحسابات واندماج الشركات

9.توحيد السياسات المحاسبية

حتى تكون القوائم الموحدة قابلة للمقارنة، يجب استعمال سياسات محاسبية موحدة بالنسبة للعمليات والظروف المتشابهة. فإذا كانت الشركة التابعة تستعمل معالجة محاسبية مختلفة عن المعالجة المعتمدة في المجموعة، يتم اجراء التعديلات اللازمة عند اعداد القوائم الموحدة، عندما تكون هذه التعديلات مطلوبة لتوحيد السياسات. كما يجب ان تكون تواريخ القوائم المالية متوافقة، او تتم مراعاة الفروق الزمنية وفقا للمتطلبات المطبقة.

10.فقدان السيطرة

عندما تفقد الشركة الام السيطرة على الشركة التابعة، تتوقف عن توحيد اصول والتزامات ونتائج تلك الشركة ابتداء من تاريخ فقدان السيطرة. ويتم الاعتراف بالاثار الناتج عن فقدان السيطرة في الربح او الخسارة وفقا للقواعد المطبقة. وإذا احتفظت الشركة الام باستثمار في الشركة السابقة التابعة، تتم معالجته بعد فقدان السيطرة وفقا لطبيعته وتصنيفه المحاسبي في ذلك التاريخ.

11.القوائم المالية الموحدة

تهدف القوائم المالية الموحدة الى عرض الوضع المالي ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية للمجموعة كما لو كانت وحدة اقتصادية واحدة.

وتشمل بصورة اساسية:

- قائمة المركز المالي الموحدة.
- قائمة الربح او الخسارة والدخل الشامل.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- الايضاحات المتممة للقوائم المالية.
-

12.مثال مبسط

تمتلك الشركة "أ" نسبة 80% من اسهم الشركة "ب"، وتتوفر لديها السيطرة على الشركة "ب". في هذه الحالة تعتبر "ب" شركة تابعة، ويتم توحيد قوائمها المالية ضمن قوائم الشركة "أ". ويتم ادراج:

- 100% من اصول "ب".
- 100% من التزامات "ب".
- 100% من ايراداتها.
- 100% من مصاريفها.

لكن نسبة 20% التي تعود الى المساهمين الاخرين تمثل حصصا غير مسيطرة، ويتم اظهار حقوقهم ونصيبهم من النتيجة بصورة منفصلة ضمن القوائم الموحدة.

14.اهمية IFRS 10.

يساعد المعيار على تقديم صورة مالية عن المجموعة ككل، بدلا من الاكتفاء بالنظر الى كل شركة بشكل منفصل.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

وتظهر اهميته خصوصا في المؤسسات التي تضم عدة شركات وتوجد بينها علاقات ملكية وسيطرة، حيث يسمح التوحيد بفهم افضل لحجم اصول المجموعة والتزاماتها ونتائجها.

يرتكز IFRS 10 على مفهوم السيطرة باعتباره الاساس الذي يحدد ما اذا كانت المؤسسة مطالبة بتوحيد شركة اخرى. وبعد اثبات السيطرة، يتم ادراج اصول والتزامات وايرادات ومصاريف الشركة التابعة ضمن القوائم الموحدة، مع الغاء العمليات والارصدة المتبادلة بين شركات المجموعة واظهار الحصص غير المسيطرة. وبذلك تهدف القوائم المالية الموحدة الى تقديم معلومات عن المجموعة باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة، مع المحافظة على التمييز بين حقوق الشركة الام وحقوق المساهمين غير المسيطرين.

الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة

IAS 28

1. مفهوم المعيار:

يهتم معيار IAS 28 بالاستثمارات التي تكون فيها علاقة المستثمر بالمنشأة المستثمر فيها أقوى من مجرد امتلاك استثمار مالي، ولكنها لا تصل إلى درجة السيطرة الكاملة. ويظهر هذا النوع من العلاقات عندما يكون للمستثمر تأثير هام في المنشأة الزميلة، أو عندما يتعلق الأمر بمشروع مشترك يخضع لسيطرة مشتركة وفقاً لترتيب تعاقدية. وتكمن أهمية المعيار في أن المستثمر في هذه الحالات لا يكون مجرد مالك لأسهم ينتظر تغيير قيمتها أو الحصول على توزيعات، وإنما تكون له مشاركة فعلية في النشاط والنتائج الاقتصادية للمنشأة المستثمر فيها. ولهذا تعتمد المحاسبة في الأساس على طريقة حقوق الملكية (Equity Method)، التي تسمح بإظهار حصة المستثمر في نتائج المنشأة المستثمر فيها ضمن قيمة الاستثمار ونتيجة الفترة.

2. المنشأة الزميلة

المنشأة الزميلة (Associate) هي منشأة يكون للمستثمر فيها تأثير هام (Significant Influence)، دون أن تكون لديه سيطرة أو سيطرة مشتركة عليها. ويقصد بالتأثير الهام قدرة المستثمر على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة، دون أن يمتلك القدرة على التحكم في هذه القرارات بمفرده. ولا يعني ذلك أن المستثمر يدير المنشأة أو يملك سلطة اتخاذ القرارات بشكل منفرد، وإنما تكون له مشاركة مؤثرة في القرارات المهمة.

3. مؤشرات التأثير الهام

لا يعتمد تحديد التأثير الهام على نسبة الملكية وحدها، وإنما ينظر إلى مجموعة من المؤشرات. ومن أهم هذه المؤشرات:

- وجود ممثل للمستثمر في مجلس الإدارة أو هيئة إدارية مماثلة.
- المشاركة في وضع السياسات المالية والتشغيلية.
- وجود معاملات مهمة بين المستثمر والمنشأة المستثمر فيها.
- تبادل الموظفين الإداريين أو الفنيين.
- توفير معلومات أو خبرات فنية أساسية للمنشأة.

وتعتبر ملكية 20% أو أكثر من حقوق التصويت قرينة على وجود تأثير هام، ما لم يوجد دليل واضح على خلاف ذلك. أما امتلاك أقل من 20% فلا يعني بالضرورة عدم وجود تأثير هام، إذا أمكن إثبات وجود هذا التأثير من خلال الظروف والمؤشرات الأخرى.

4. المشروعات المشتركة

المشروع المشترك (Joint Venture) هو ترتيب مشترك يكون للأطراف فيه حقوق في صافي أصول الترتيب، وتكون السيطرة المشتركة عليه قائمة على اتفاق تعاقدية.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

وبعني ذلك أن القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة لا يمكن لطرف واحد اتخاذها بشكل منفرد، وإنما تحتاج إلى موافقة الأطراف التي تشترك في السيطرة وفقا لشروط الترتيب.

ومن هنا يجب التمييز بين:

- السيطرة المشتركة (Joint Control) ، وهي مفهوم يرتبط أساسا بـ IFRS 11
 - المشروع المشترك (Joint Venture) ، وهو أحد أنواع الترتيبات المشتركة التي حددها IFRS 11
- وبعد تحديد أن الترتيب يمثل مشروعاً مشتركاً، تتم محاسبته من طرف المستثمر وفقاً لطريقة حقوق الملكية بموجب IAS 28، مع مراعاة المتطلبات ذات الصلة.

5. الفكرة الأساسية في IAS 28

الفكرة الرئيسية في المعيار هي أن الاستثمار في منشأة زميلة أو مشروع مشترك لا يعامل، في الظروف العادية، كاستثمار مالي عادي يتم قياسه فقط وفقاً لتغيرات القيمة السوقية.

فالمستثمر يتأثر بأداء المنشأة المستثمر فيها، ولذلك يجب أن تعكس قيمة الاستثمار نصيبه من هذا الأداء.

فإذا حققت المنشأة المستثمر فيها ربحاً، تزداد قيمة الاستثمار بالنسبة إلى حصة المستثمر، ويعترف المستثمر بحصته من الربح.

وإذا سجلت المنشأة خسارة، تنخفض قيمة الاستثمار ويعترف المستثمر بحصته من الخسارة.

وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه طريقة حقوق الملكية.

6. طريقة حقوق الملكية

طريقة حقوق الملكية (Equity Method) هي الطريقة الأساسية التي يستخدمها المستثمر للمحاسبة عن استثماراته في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة ضمن نطاق IAS 28 وتقوم هذه الطريقة على عدة مراحل.

6.1 الاعتراف الأولي عند الحصول على الاستثمار، يتم الاعتراف به مبدئياً بالتكلفة.

وتشمل التكلفة، حسب الحالة، المبلغ المدفوع للحصول على الاستثمار والتكاليف المرتبطة مباشرة بالعملية وفقاً لمتطلبات المعيار. وفي هذه المرحلة لا يتم الاعتراف مباشرة بحصة المستثمر من أرباح المنشأة المستثمر فيها، لأن هذه الأرباح لم تتحقق بعد خلال فترة امتلاك الاستثمار.

6.2 الاعتراف بحصة المستثمر من الربح أو الخسارة

بعد الاعتراف الأولي، يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار حسب حصة المستثمر في نتيجة المنشأة المستثمر فيها.

فإذا حققت المنشأة الزميلة ربحاً، يعترف المستثمر بحصته من هذا الربح في نتيجة الفترة، وتزداد القيمة الدفترية للاستثمار.

أما إذا حققت خسارة، فيتم الاعتراف بحصة المستثمر من الخسارة، وتنخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

6.3 توزيعات الأرباح

عندما تقوم المنشأة المستثمر فيها بتوزيع أرباح، فإن المستثمر لا يعامل هذه التوزيعات كإيراد جديد مرة أخرى.

وذلك لأن المستثمر سبق أن اعترف بحصته من الربح عند تطبيق طريقة حقوق الملكية.

لذلك تؤدي توزيعات الأرباح إلى تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار.

7. التغيرات الأخرى في حقوق الملكية

قد تتغير حقوق ملكية المنشأة المستثمر فيها لأسباب لا تمر مباشرة عبر نتيجة الفترة، مثل بعض بنود الدخل الشامل الآخر.

المحور الثاني..... تجميع الحسابات واندماج الشركات

وفي هذه الحالة يتم تعديل قيمة استثمار المستثمر بما يتناسب مع حصته من هذه التغيرات، وفقا لطبيعة البند والمعالجة المطلوبة بموجب المعايير ذات الصلة.

وبالتالي فإن التغير في قيمة الاستثمار لا ينتج فقط عن الأرباح والخسائر، وإنما يمكن أن ينتج أيضا عن تغيرات أخرى في حقوق ملكية المنشأة المستثمر فيها.

8. مثال تطبيقي

اشترت شركة "أ" حصة قدرها 40% من شركة "ب" بمبلغ 2,000,000 دج، وأصبح لديها تأثير هام على الشركة "ب". حققت الشركة "ب" خلال السنة:

- ربحا قدره 1,000,000 دج.
- توزيعات أرباح قدرها 300,000 دج.
- زيادة في حقوق الملكية من خلال بند آخر قدرها 200,000 دج، على افتراض أن هذا البند يدخل في المعالجة التي تؤثر في قيمة الاستثمار.

أولا: حصة الشركة "أ" من الربح

$$400,000 = 40\% \times 1,000,000 \text{ دج}$$

إذن يعترف المستثمر بحصة قدرها 400,000 دج من ربح الشركة "ب".

ثانيا: توزيعات الأرباح

$$120,000 = 40\% \times 300,000 \text{ دج}$$

وتؤدي هذه التوزيعات إلى تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار.

ثالثا: التغير الآخر في حقوق الملكية

$$80,000 = 40\% \times 200,000 \text{ دج}$$

رابعا: القيمة الدفترية في نهاية الفترة

$$2,000,000 + 400,000 - 120,000 + 80,000 = 2,360,000 \text{ دج}$$

إذن تصبح القيمة الدفترية للاستثمار في نهاية الفترة 2,360,000 دج، بافتراض عدم وجود تعديلات أخرى مطلوبة وفقا للمعيار.

9. معالجة الخسائر

إذا سجلت المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك خسارة، يعترف المستثمر بحصته من هذه الخسارة، وتخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

لكن الاعتراف بالخسائر لا يستمر بشكل غير محدود.

فعندما تصل حصة المستثمر في الخسائر إلى مستوى يؤدي إلى جعل صافي استثماره يساوي صفرا، يتوقف المستثمر عادة عن الاعتراف بالمزيد من الخسائر.

ويمكن أن تستمر الخسائر في الاعتراف بها إذا كان على المستثمر التزام قانوني أو ضمني تجاه المنشأة المستثمر فيها، أو إذا كان قد أجرى مدفوعات نيابة عنها، وفقا للشروط المحددة في IAS 28.

10. انخفاض قيمة الاستثمار

لا يعني تطبيق طريقة حقوق الملكية أن الاستثمار محمي من انخفاض القيمة.

فإذا ظهرت مؤشرات تدل على أن الاستثمار قد تعرض لانخفاض في القيمة، يتم تطبيق متطلبات انخفاض القيمة ذات الصلة.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

ويتم النظر في ما إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار أقل من قيمته الدفترية، وفي حالة وجود انخفاض يعترف بالخسارة وفقا للقواعد المطبقة.

ومن أمثلة المؤشرات التي قد تستدعي الاهتمام:

- تدهور الوضع المالي للمنشأة المستثمر فيها.
- استمرار الخسائر.
- انخفاض مهم في القيمة الاقتصادية للاستثمار.
- وجود ظروف اقتصادية أو تشغيلية سلبية.
-

11. المعاملات بين المستثمر والمنشأة المستثمر فيها

قد تتم معاملات بين المستثمر والمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، مثل بيع السلع أو تقديم الخدمات.

وفي هذه الحالات توجد قواعد خاصة بالأرباح غير المحققة.

فإذا نتج عن المعاملة ربح لم يتحقق بعد من منظور العلاقة الاقتصادية المعنية، فقد يلزم استبعاد الجزء المتعلق بحصة المستثمر وفقا لمتطلبات IAS 28

والهدف من ذلك هو عدم الاعتراف بأرباح لم تتحقق بصورة فعلية من منظور المعاملة ذات الصلة.

12. الفرق بين طريقة حقوق الملكية والقيمة العادلة

من المهم التمييز بين طريقة حقوق الملكية المستخدمة في IAS 28 وبين القياس بالقيمة العادلة الذي يطبق على العديد من الاستثمارات المالية وفقا لـ IFRS 9

في طريقة حقوق الملكية، تتغير قيمة الاستثمار نتيجة عوامل مثل:

- حصة المستثمر من الأرباح أو الخسائر.
- توزيعات الأرباح.
- بعض التغيرات الأخرى في حقوق الملكية.
- بعض التعديلات المتعلقة بالاستحواذ وانخفاض القيمة.

أما في الاستثمارات التي تقع ضمن IFRS 9، فإن القياس يعتمد على تصنيف الأداة المالية ومتطلبات القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة وغيرها.

13. فقدان التأثير الهام

إذا فقد المستثمر التأثير الهام على المنشأة الزميلة، فإنه يتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذي يفقد فيه هذا التأثير.

ويتم التعامل مع الحصة المتبقية وفقا للمعالجة التي تنطبق عليها بعد ذلك، وغالبا ما تدخل ضمن نطاق IFRS 9 إذا أصبحت استثمارا ماليا لا يمنح تأثيرا هاما أو سيطرة.

وفي المقابل، إذا تحولت العلاقة إلى سيطرة، فقد تدخل المعالجة ضمن IFRS 3 و IFRS 10 حسب ظروف العملية.

لذلك فإن تغير طبيعة العلاقة بين المستثمر والمنشأة المستثمر فيها يمكن أن يؤدي إلى تغير المعيار وطريقة المحاسبة المستخدمة.

14. الإفصاح عن الاستثمارات

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

يجب أن توفر القوائم المالية والإيضاحات معلومات تساعد المستخدم على فهم طبيعة هذه الاستثمارات وتأثيرها على الوضع المالي والنتيجة.

ومن أهم المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها:

- طبيعة العلاقة مع المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك.
- اسم المنشأة وطبيعة النشاط عند الاقتضاء.
- نسبة الملكية أو المشاركة.
- طريقة المحاسبة المستخدمة.
- المعلومات المالية المهمة عن الاستثمارات.
- حصة المستثمر من الأرباح أو الخسائر.
- القيود الموجودة على توزيع الأرباح أو تحويل الأموال.
- الالتزامات أو التعهدات المتعلقة بالاستثمار عند وجودها.

15. العلاقة مع المعايير الأخرى

يرتبط IAS 28 بعدة معايير أخرى، ومن أهمها:

IFRS 10 : يهتم بالقوائم المالية الموحدة والسيطرة على المنشآت. فإذا كانت العلاقة بين المستثمر والمنشأة المستثمر فيها تصل إلى السيطرة، فإن الوضع يختلف عن حالة التأثير الهام.

IFRS 11 : يحدد المعالجة الخاصة بالترتيبات المشتركة، بما في ذلك التمييز بين العملية المشتركة والمشروع المشترك. وبعد

تحديد أن الاستثمار يمثل مشروعاً مشتركاً، تطبق طريقة حقوق الملكية وفقاً لـ IAS 28.

IFRS 3 : قد يكون مهماً عند الحصول على السيطرة على منشأة، حيث تختلف المعالجة عن الاستثمار في منشأة زميلة.

IFRS 9 : يصبح ذا أهمية عند فقدان التأثير الهام أو عندما يصبح الاستثمار خاضعاً لمتطلبات الأدوات المالية وفقاً لطبيعته الجديدة.

يعالج IAS 28 الاستثمارات التي تكون فيها علاقة المستثمر بالمنشأة المستثمر فيها أكبر من مجرد استثمار مالي عادي، دون أن تصل بالضرورة إلى السيطرة الكاملة.

ويقوم جوهر المعيار على طريقة حقوق الملكية، التي تجعل قيمة الاستثمار مرتبطة بدرجة أكبر بالأداء الاقتصادي للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك.

فعند تحقيق أرباح تزداد قيمة الاستثمار ويعترف المستثمر بحصته من الربح، وعند حدوث خسائر تنخفض قيمة الاستثمار وفقاً للقواعد المحددة في المعيار، بينما تؤدي توزيعات الأرباح إلى تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار.

وبذلك يوفر IAS 28 معالجة تعكس طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المستثمر والمنشأة المستثمر فيها، ويكمل IFRS 10 و IFRS 11 و IFRS 9 في تحديد المعالجة المناسبة حسب درجة السيطرة أو التأثير وطبيعة الاستثمار.

الترتيبات المشتركة

IFRS 11

1. مفهوم المعيار وأهميته

يهتم معيار IFRS 11 بالترتيبات التي تشترك فيها منشأتان أو أكثر في السيطرة على نشاط أو مشروع معين. ويظهر هذا النوع من العلاقات عندما لا تكون السيطرة بيد طرف واحد، وإنما تتطلب القرارات المهمة اتفاق الأطراف التي تتقاسم السيطرة. ويختلف هذا النوع من العلاقات عن الشركة التابعة التي تخضع لسيطرة شركة أم وفقاً لـ IFRS 10، كما يختلف عن الاستثمار العادي الذي لا يعطي صاحبه سيطرة مشتركة. لذلك يركز IFRS 11 على طبيعة الحقوق والالتزامات التي تنتج عن الترتيب المشترك، وليس فقط على نسبة مساهمة كل طرف.

2. مفهوم الترتيب المشترك

الترتيب المشترك هو اتفاق تعاقد بين طرفين أو أكثر تكون لديهم سيطرة مشتركة (Joint Control) على نشاط معين. وتعني السيطرة المشتركة أن القرارات المتعلقة بالأنشطة المهمة لا يمكن اتخاذها من طرف واحد، بل تحتاج إلى موافقة الأطراف التي تتقاسم السيطرة، وفقاً لما هو محدد في الاتفاق التعاقدية. ولهذا السبب، فإن دراسة العقد تعتبر خطوة مهمة قبل تحديد المعالجة المحاسبية.

3. السيطرة المشتركة

تتحقق السيطرة المشتركة عندما تكون هناك ترتيبات تعاقدية واضحة تحدد طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة. ولا يكفي أن تكون لدى طرفين نسب متساوية في الملكية، بل يجب معرفة ما إذا كانت القرارات المهمة تتطلب موافقة مشتركة بالفعل. فقد تكون هناك نسبة ملكية متساوية بين طرفين، ومع ذلك لا تكون هناك سيطرة مشتركة إذا كان أحد الطرفين يستطيع اتخاذ القرارات المهمة بمفرده.

4. أنواع الترتيبات المشتركة

يقسم IFRS 11 الترتيبات المشتركة إلى نوعين رئيسيين:

4.1 العمليات المشتركة (Joint Operation) في العملية المشتركة، تكون للأطراف حقوق مباشرة في أصول الترتيب، كما تكون عليها التزامات مباشرة تجاه خصومه. وبالتالي لا ينظر إلى الاستثمار باعتباره مبلغاً واحداً فقط، وإنما يعترف كل طرف بالعناصر التي تخصه وفقاً لطبيعة حقوقه والتزاماته.

4.2 المشروع المشترك (Joint Venture) في المشروع المشترك، تكون حقوق الأطراف في صافي أصول المشروع وليس في أصوله والتزاماته بشكل مباشر. وهنا يختلف الوضع عن العملية المشتركة، لأن المستثمر لا يعترف مباشرة بحصته من كل أصل وكل التزام، بل يعترف باستثماره في المشروع المشترك.

5. المعالجة المحاسبية للعمليات المشتركة

إذا صنف الترتيب على أنه عملية مشتركة، يقوم كل طرف بالاعتراف في قوائمه المالية بالعناصر التي تعود إليه وفقاً لحقوقه والتزاماته.

ومن ذلك:

- حصته من الاصول.
- حصته من الالتزامات.
- حصته من الايرادات.
- حصته من المصاريف.

فاذا كان احد الاطراف يملك حقا في 40% من اصل معين ويتحمل 40% من التزام معين وفقا للاتفاق، تتم معالجة هذه العناصر في قوائمه المالية وفقا لهذه الحقوق والالتزامات.

6.المعالجة المحاسبية للمشاريع المشتركة

في حالة المشروع المشترك، يعترف الطرف بحصته باعتبارها استثمارا في مشروع مشترك.

ويتم تطبيق طريقة حقوق الملكية (Equity Method) وفقا لـ IAS 28

وبموجب هذه الطريقة، يتم الاعتراف بالاستثمار مبدئيا بالتكلفة، ثم يتم تعديل قيمته لاحقا حسب حصة المستثمر في نتيجة المشروع المشترك، مع مراعاة التوزيعات وغيرها من التعديلات المطلوبة. وهنا يظهر الفرق الاساسي:

العملية المشتركة: الاعتراف بالعناصر حسب الحقوق والالتزامات.

المشروع المشترك: الاعتراف باستثمار واحد وتطبيق طريقة حقوق الملكية.

7.القياس عند الاعتراف الاولي

في حالة المشروع المشترك، يعترف المستثمر بالاستثمار عند دخوله في الترتيب وفقا للقواعد المحاسبية المطبقة، ويكون القياس الاولي عادة بالتكلفة. اما بعد ذلك فتتغير المعالجة حسب طبيعة الترتيب ونوع الحقوق التي يمتلكها الطرف.

8.القياس بعد الاعتراف الاولي

تختلف المعالجة حسب نوع الترتيب.

في العملية المشتركة، يستمر الطرف في الاعتراف بحصته من الاصول والالتزامات والايرادات والمصاريف ذات الصلة. اما في المشروع المشترك، فيتم تعديل قيمة الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية، بحيث تتأثر قيمة الاستثمار بحصة المستثمر في نتائج المشروع والتوزيعات التي يحصل عليها.

9.العلاقة بين IFRS 11 و IAS 28 و IFRS 10

لفهم IFRS 11 بصورة جيدة، يجب ربطه بالمعايير المتعلقة بعلاقات الاستثمار والسيطرة.

- IFRS 10 يعالج السيطرة على المنشآت والقوائم المالية الموحدة.
- IFRS 11 يعالج الترتيبات التي تقوم على السيطرة المشتركة.
- IAS 28 يعالج الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة وطريقة حقوق الملكية.

10.العرض في القوائم المالية

يختلف العرض حسب نوع الترتيب.

في العملية المشتركة تظهر في القوائم المالية حصة الطرف من الاصول والالتزامات والايرادات والمصاريف التي تخصه.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

اما في المشروع المشترك فيظهر الاستثمار باعتباره استثمارا واحدا ويتم تعديله وفقا لطريقة حقوق الملكية.

11. مثال مبسط

ساهمت شركتان "أ" و"ب" في مشروع، وتحدد الاتفاقية ان القرارات المتعلقة بالانشطة المهمة لا يمكن اتخاذها الا بموافقة الطرفين.

بعد دراسة الاتفاقية تبين ان العلاقة تمثل سيطرة مشتركة.

اذا كانت حقوق الطرفين في صافي اصول المشروع، يصنف الترتيب كمشروع مشترك.

اما اذا كان لكل طرف حقوق مباشرة في الاصول والتزامات مباشرة تجاه الخصوم، فقد يصنف الترتيب كعملية مشتركة.

وهذا المثال يبين ان طبيعة الحقوق والالتزامات هي التي تحدد التصنيف، وليس نسبة المساهمة وحدها.

يركز IFRS 11 على الترتيبات التي تقوم على السيطرة المشتركة بين طرفين او اكثر. ويقسم هذه الترتيبات الى عمليات مشتركة ومشاريع مشتركة.

في العملية المشتركة، يعترف كل طرف بحصته من الاصول والالتزامات والايرادات والمصاريف وفقا لحقوقه والتزاماته.

اما في المشروع المشترك، فيتم الاعتراف باستثمار وتطبيق طريقة حقوق الملكية وفقا لـ IAS 28

وبذلك يساعد IFRS 11 على اختيار المعالجة المحاسبية التي تناسب مع طبيعة العلاقة الاقتصادية والحقوق والالتزامات الناتجة عن الترتيب المشترك.

القوائم المالية المنفصلة

IAS 27

1. مفهوم المعيار وأهميته

يهتم معيار IAS 27 بالقوائم المالية المنفصلة للمنشأة، خاصة عندما تكون لديها استثمارات في شركات تابعة أو شركات زميلة أو مشروعات مشتركة. والفكرة الأساسية في هذه القوائم هي النظر إلى المنشأة باعتبارها كيانا مستقلا، دون دمج أصول والتزامات ونتائج المنشآت التي تملك فيها استثمارات. ويختلف هذا عن القوائم المالية الموحدة التي تهدف إلى عرض الشركة الأم والشركات التابعة باعتبارها مجموعة اقتصادية واحدة وفقا لـ IFRS 10. لذلك تساعد القوائم المالية المنفصلة على معرفة الوضع المالي للمنشأة نفسها، بينما تساعد القوائم الموحدة على فهم الوضع المالي للمجموعة ككل.

2. المقصود بالقوائم المالية المنفصلة

القوائم المالية المنفصلة هي القوائم التي تعرضها المنشأة باعتبارها كيانا مستقلا، ولا يتم فيها توحيد الشركات التابعة أو ادراج حصة المنشأة من أصول والتزامات هذه الشركات. وبدلا من ذلك، تظهر الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة كبنود استثمارية وفقا لطريقة القياس التي يسمح بها IAS 27. وبالتالي لا تعكس هذه القوائم المجموعة الاقتصادية كاملة، وإنما تركز على المنشأة التي أعدت القوائم نفسها.

3. أهداف القوائم المالية المنفصلة

- تساعد القوائم المالية المنفصلة على تحقيق عدة أغراض، من أهمها:
- عرض الوضع المالي للمنشأة بصورة مستقلة.
 - معرفة قيمة الاستثمارات التي تملكها المنشأة في الكيانات الأخرى.
 - توفير معلومات للمساهمين والدائنين والجهات الرقابية.
 - المساعدة في تحليل الوضع المالي للمنشأة الأم بصورة منفصلة.
 - تلبية بعض المتطلبات القانونية أو التنظيمية عندما تكون القوائم المنفصلة مطلوبة.
- ولهذا يمكن أن تكون هذه القوائم مفيدة حتى عندما تقوم المنشأة أيضا بأعداد قوائم مالية موحدة.

4. نطاق تطبيق IAS 27

- يطبق IAS 27 عندما تقوم المنشأة بأعداد قوائم مالية منفصلة وتكون لديها استثمارات في:
- شركات تابعة.
 - شركات زميلة.
 - مشروعات مشتركة.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

ولا تعني القوائم المنفصلة ان المنشأة لا يمكنها اعداد قوائم مالية موحدة، فقد تقوم الشركة الام باعداد النوعين من القوائم وفقا للظروف والمتطلبات المطبقة عليهما.

5. معالجة الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة.

يسمح IAS 27 للمنشأة بقياس الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة باستخدام احدى المعالجات التي يسمح بها المعيار. ومن اهمها:

5.1 القياس بالتكلفة يمكن قياس الاستثمار بالتكلفة وفقا للسياسة المحاسبية المطبقة.

وفي هذه الحالة يبقى الاستثمار مسجلا وفقا للتكلفة، مع مراعاة متطلبات انخفاض القيمة عند وجود مؤشرات تستدعي ذلك.

اما توزيعات الارباح من الاستثمار، فتعالج وفقا للقواعد المطبقة عندما ينشأ حق المنشأة في الحصول عليها. وتتميز هذه الطريقة بالبساطة، لكنها لا تعكس دائما التغيرات في القيمة الاقتصادية للاستثمار.

5.2 القياس وفقا لـ IFRS 9 يمكن في الحالات التي يسمح بها IAS 27 قياس الاستثمارات وفقا لمتطلبات IFRS 9.

ويعتمد القياس هنا على طبيعة الاستثمار وتصنيفه وفقا للمعيار، وقد يتم القياس بالقيمة العادلة وفقا للقواعد الخاصة بالادوات المالية.

وبالتالي لا يمكن القول بصورة عامة ان جميع الاستثمارات تقاس بالقيمة العادلة، بل يجب تحديد المعالجة المناسبة وفقا لـ IFRS 9.

5.3 طريقة حقوق الملكية يسمح IAS 27 ايضا باستخدام طريقة حقوق الملكية (Equity Method) كخيار محاسبي لقياس الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة، وفقا للشروط والمتطلبات ذات الصلة.

وبموجب هذه الطريقة، يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار وفقا لحصة المستثمر في نتائج المنشأة المستثمر فيها، مع مراعاة التوزيعات والتعديلات الاخرى المطلوبة.

وهذه الطريقة ترتبط بشكل مباشر بـ IAS 28

6. توزيعات الارباح

عندما تحصل المنشأة على توزيعات ارباح من شركة تابعة او زميلة او مشروع مشترك، تتم معالجة هذه التوزيعات وفقا لطريقة القياس والسياسة المحاسبية المطبقة.

وفي حالة القياس بالتكلفة، يتم الاعتراف بتوزيعات الارباح كدخل عندما ينشأ حق المنشأة في استلامها، مع مراعاة متطلبات المعيار.

وهذا يختلف عن طريقة حقوق الملكية، حيث تؤثر التوزيعات عادة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تمثل دخلا جديدا بنفس الطريقة.

7. العلاقة مع IFRS 10

توجد علاقة مباشرة بين IAS 27 و IFRS 10، لكن لكل معيار هدف مختلف.

IFRS 10 تهتم بالقوائم المالية الموحدة، حيث يتم عرض الشركة الام والشركات التابعة باعتبارها مجموعة اقتصادية واحدة. اما IAS 27 فيركز على القوائم المالية المنفصلة، حيث تظهر الاستثمارات في الشركات الاخرى كبنود استثمارية ولا يتم دمج اصولها والتزاماتها مع اصول والتزامات المنشأة.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

وبالتالي يمكن تلخيص الفرق كما يلي:

القوائم المنفصلة	القوائم الموحدة
IAS 27	IFRS 10
تنظر الى المنشأة بصورة مستقلة	تنظر الى المجموعة ككل
لا يتم توحيد الشركات التابعة	يتم توحيد الشركات التابعة
لا يتم تطبيق التوحيد بهذا الشكل	الغاء العمليات داخل المجموعة
تظهر الاستثمارات وفقا لطريقة القياس المطبقة	تظهر الحصص غير المسيطرة عند وجودها

8. الفرق بين القوائم المنفصلة والموحدة

يمكن توضيح الفرق من خلال مثال بسيط.

إذا كانت الشركة "أ" تسيطر على الشركة "ب"، ففي القوائم الموحدة يتم ادراج اصول والتزامات وايرادات ومصاريف الشركة "ب" ضمن القوائم الموحدة وفقا لـ IFRS 10

اما في القوائم المنفصلة للشركة "أ"، فلا يتم ادراج اصول والتزامات الشركة "ب" بصورة مباشرة، وانما يظهر الاستثمار في الشركة "ب" وفقا لطريقة القياس المعتمدة في القوائم المنفصلة. لذلك قد تختلف الارقام والنتائج بين النوعين من القوائم رغم انهما يتعلقان بنفس المجموعة.

9. الاهمية التحليلية

تسمح القوائم المالية المنفصلة بدراسة الوضع المالي للمنشأة الام او المستثمر بصورة مستقلة. ويمكن من خلالها تحليل:

- حجم الاستثمارات التي تملكها المنشأة.
- مستوى اعتمادها على توزيعات الارباح.
- هيكل اصولها والتزاماتها.
- قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بصورة مستقلة.

لكن هذه القوائم لا تكفي وحدها للحكم على الوضع الاقتصادي للمجموعة، لانها لا تعرض الشركات التابعة كما لو كانت جزءا من كيان اقتصادي واحد.

10. انخفاض قيمة الاستثمارات

عند قياس الاستثمار بالتكلفة، يجب على المنشأة مراعاة متطلبات انخفاض القيمة. فإذا ظهرت مؤشرات تدل على ان القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار اصبحت اقل من قيمته الدفترية، يجب اجراء اختبار انخفاض القيمة وفقا للمتطلبات المحاسبية ذات الصلة. وهذا يمنع استمرار عرض الاستثمار بقيمة لا يمكن استردادها.

12. مثال مبسط

تمتلك الشركة "أ" استثمارا في الشركة "ب" بقيمة اقتناء قدرها:

2,000,000 دج

وتقوم الشركة "أ" باعداد قوائم مالية منفصلة، واختارت قياس الاستثمار بالتكلفة. في هذه الحالة يظهر الاستثمار في القوائم المنفصلة بمبلغ:

2,000,000 دج

مع مراعاة اي انخفاض في القيمة وفقا للمتطلبات المحاسبية.
ولا يتم في هذه القوائم ادراج اصول والتزامات الشركة "ب" بشكل مباشر.
اما اذا اعدت الشركة "أ" قوائم مالية موحدة وكانت تسيطر على "ب"، فان المعالجة تختلف، ويتم تطبيق متطلبات IFRS 10

13. اهمية IAS 27

تكمن اهمية IAS 27 في انه يوضح كيفية عرض الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة، ويكمل بذلك منظومة المعايير الخاصة بعلاقات المنشأة بالكيانات الاخرى.
ف IFRS 10 يركز على التوحيد عند وجود السيطرة، و IAS 28 يهتم بالاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة، بينما يحدد IAS 27 المعالجة في القوائم المالية المنفصلة.

يهتم IAS 27 بالقوائم المالية المنفصلة التي تعرض المنشأة باعتبارها كيانا مستقلا عن الشركات التي تملك فيها استثمارات.
ولا يتم توحيد الشركات التابعة في هذه القوائم، بل تظهر الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة وفقا لطريقة القياس المسموح بها، مثل التكلفة او متطلبات IFRS 9 او طريقة حقوق الملكية وفقا للشروط المطبقة.
وبذلك تمثل القوائم المنفصلة والقوائم الموحدة نوعين مختلفين من المعلومات: الاول يركز على المنشأة بصورة مستقلة، والثاني يركز على المجموعة باعتبارها وحدة اقتصادية.

المحور الثاني..... تجميع الحسابات واندماج الشركات

مسألة تطبيقية :

بتاريخ 01/01/2026 قامت المؤسسة "ألفا" بالعمليات التالية:

العملية الأولى: اقتناء شركة تابعة IFRS 3 —

اقتنت المؤسسة "ألفا" 80% من رأس مال المؤسسة "بيتا" مقابل 14,000,000 دج، دفعت عن طريق البنك، وأصبحت تسيطر عليها ابتداء من 01/01/2026.

في تاريخ الاقتناء كانت حقوق ملكية "بيتا" كما يلي:

البيان	القيمة الدفترية
رأس المال	10,000,000
الاحتياطيات	2,000,000
الأرباح المحتجزة	1,000,000
إجمالي حقوق الملكية	13,000,000

وكانت القيمة العادلة لبعض الأصول تختلف عن قيمتها الدفترية كما يلي:

الأصل	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأراضي	4,000,000	5,000,000
المباني	6,000,000	6,800,000
معدات	3,000,000	3,400,000
مخزونات	2,000,000	2,200,000

كما توجد علامة تجارية غير مثبتة في دفاتر "بيتا" قيمتها العادلة 1,000,000 دج. وقد تم تحديد القيمة العادلة لحقوق الملكية غير المسيطرة بنسبة 20% بمبلغ 3,200,000 دج.

المطلوب

1. حساب صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة.
2. حساب الشهرة.
3. تسجيل قيد اقتناء الاستثمار في دفاتر "ألفا".
4. إعداد قيود التوحيد المتعلقة بالاستحواذ.

العملية الثانية: نتيجة الشركة التابعة IFRS 10 —

خلال سنة 2026 حققت المؤسسة "بيتا" ربحاً صافياً قدره: 2,000,000 دج كما وزعت أرباحاً على مساهميها قدرها: 600,000 دج وكانت حصة "ألفا" من التوزيعات 480,000 دج.

المطلوب إظهار:

1. حصة الشركة الأم من نتيجة الشركة التابعة.
2. حصة حقوق الملكية غير المسيطرة.
3. معالجة توزيعات الأرباح عند إعداد القوائم الموحدة.
4. قيود التوحيد اللازمة.

المحور الثاني..... تجميع الحسابات واندماج الشركات

العملية الثالثة: استثمار في منشأة زميلة IAS 28 —

بتاريخ 01/01/2026 اشترت المؤسسة "ألفا" 30% من أسهم المؤسسة "غاما" مقابل 4,500,000 دج عن طريق البنك، وأصبح لها تأثير مهم (Significant influence) في تاريخ الاقتناء بلغ صافي أصول "غاما" بالقيمة العادلة 13,000,000 دج. وخلال سنة 2026 حققت "غاما" ربحاً صافياً قدره 1,800,000 دج. وفي 2026/12/31 أعلنت "غاما" توزيعات أرباح قدرها 600,000 دج.

المطلوب

1. تحديد قيمة الشهرة ضمن الاستثمار.
2. تسجيل قيد اقتناء الاستثمار.
3. تسجيل حصة "ألفا" من نتيجة "غاما".
4. تسجيل توزيعات الأرباح.
5. تحديد القيمة الدفترية للاستثمار في 31/12/2026.

العملية الرابعة: ترتيب مشترك IFRS 11 —

دخلت المؤسسة "ألفا" مع مؤسسة أخرى في ترتيب مشترك لامتلاك وتشغيل مصنع. وقد تبين أن الاتفاق يمنح الطرفين حقوقاً مباشرة في الأصول والتزامات مباشرة عن الخصوم، وبالتالي يمثل الترتيب عملية مشتركة (Joint Operation). تبلغ حصة "ألفا" 40% خلال سنة 2026 كانت بيانات العملية المشتركة:

البيان	الإجمالي
أصول المصنع	10,000,000
الالتزامات	3,000,000
الإيرادات	5,000,000
المصاريف	3,000,000

وقد دفعت "ألفا" عن طريق البنك مصاريف تخص العملية المشتركة قدرها 500,000 دج. المطلوب إثبات حصة "ألفا" من: الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصاريف. مع تسجيل القيود المحاسبية المناسبة.

العملية الخامسة: القوائم المالية المنفصلة IAS 27 —

في إعداد القوائم المالية المنفصلة اختارت المؤسسة "ألفا" سياسة قياس الاستثمارات في: الشركة التابعة "بيتا". الشركة الزميلة "غاما". الترتيب المشترك المصنف كـ Joint Venture إن وجد. وفق التكلفة (Cost). المطلوب بيان كيفية ظهور الاستثمارات في القوائم المالية المنفصلة، والتمييز بينها وبين المعالجة في القوائم الموحدة.

الحل

أولاً — IFRS 3: حساب صافي الأصول والشهرة

القيمة الدفترية لحقوق ملكية "بيتا": $10,000,000 + 2,000,000 + 1,000,000 = 13,000,000$ دج
فروق القيمة العادلة

الأصل	فرق القيمة
الأراضي	+1,000,000
المباني	+800,000
المعدات	+400,000
المخزونات	+200,000
العلامة التجارية	+1,000,000

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

مجموع فروق القيمة العادلة	3,400,000
---------------------------	-----------

إذن: صافي الأصول القابلة للتحديد بالقيمة العادلة $13,000,000 + 3,400,000 = 16,400,000$ دج

حساب الشهرة: $\text{شهرة 3 IFRS} = \text{مقابل التحويل} - \text{NCI} + \text{صافي الأصول القابلة للتحديد}$

$16,400,000 - 3,200,000 + 14,000,000 = 800,000$ دج

إذن: الشهرة = 800,000 دج

ثانياً: قيد الاستثمار في دفاتر "ألفا"

بما أن "ألفا" دفعت 14,000,000 دج:

الحساب	البيان	مدين	دائن
261	سندات الشركات التابعة	14,000,000	
512	البنك		14,000,000

هذا القيد يخص القوائم المنفصلة.

ثالثاً: قيد التوحيد — إلغاء الاستثمار وإدخال صافي أصول التابعة

عند إعداد القوائم الموحدة، لا يبقى حساب الاستثمار 261 كما هو، وإنما يتم إلغاؤه مقابل حقوق ملكية "بيتا"، مع إثبات فروق القيمة العادلة والشهرة وحقوق الملكية غير المسيطرة.

قيد التوحيد

البيان	مدين	دائن
رأس مال "بيتا"	10,000,000	
احتياطيات "بيتا"	2,000,000	
أرباح محتجزة "بيتا"	1,000,000	
الأراضي — فرق القيمة العادلة	1,000,000	
المباني — فرق القيمة العادلة	800,000	
المعدات — فرق القيمة العادلة	400,000	
المخزونات — فرق القيمة العادلة	200,000	
العلامة التجارية	1,000,000	
الشهرة	800,000	
— 261 سندات الشركات التابعة		14,000,000
حقوق الملكية غير المسيطرة NCI		3,200,000
المجموع	17,200,000	17,200,000

هذا قيد توحيد وليس قيда يسجل في الدفاتر القانونية لـ "ألفا" أو "بيتا".

رابعاً: نتيجة الشركة التابعة IFRS 10 —

حققت "بيتا": 2,000,000 دج حصة "ألفا": 80% $2,000,000 \times 80\% = 1,600,000$ دج

حصة NCI: $2,000,000 \times 20\% = 400,000$ دج. إذن نتيجة المجموعة تتضمن: 1,600,000 دج كحصة مساهمي الشركة الأم.

توزيعات الأرباح

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

إجمالي التوزيعات: 600,000 دج حصة "ألفا": $600,000 \times 80\% = 480,000$ دج
في القوائم المنفصلة تسجل "ألفا" التوزيعات كإيراد، وفقا للسياسة المطبقة في IAS 27 لكن عند إعداد القوائم الموحدة، يتم إلغاء الإيراد الناتج عن التوزيعات داخل المجموعة.
قيد الإلغاء:

الحساب	مدين	دائن
إيرادات توزيعات الأرباح	480,000	
الأرباح الموزعة / الأرباح المحتجزة		480,000

خامسا — IAS 28: المنشأة الزميلة

1. حساب الشهرة

صافي الأصول بالقيمة العادلة: 13,000,000 دج حصة "ألفا": $13,000,000 \times 30\% = 3,900,000$ دج
المبلغ المدفوع: 4,500,000 دج إذن: الشهرة $4,500,000 - 3,900,000 = 600,000$ دج والشهرة هنا مدمجة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار في المنشأة الزميلة ولا تظهر كأصل مستقل.

قيد اقتناء المنشأة الزميلة

الحساب	مدين	دائن
262 سندات المنشآت الزميلة	4,500,000	
512 البنك		4,500,000

2. حصة "ألفا" من ربح "غاما"

ربح "غاما": 1,800,000 دج حصة "ألفا": $1,800,000 \times 30\% = 540,000$ دج
قيد طريقة حقوق الملكية:

الحساب	مدين	دائن
262 سندات المنشآت الزميلة	540,000	
حصة في نتيجة المنشأة الزميلة		540,000

3. توزيعات الأرباح

إجمالي التوزيعات: 600,000 دج حصة "ألفا": $600,000 \times 30\% = 180,000$ دج
في طريقة حقوق الملكية لا تسجل هذه التوزيعات كإيراد جديد، وإنما تخفض القيمة الدفترية للاستثمار.
القيد:

الحساب	مدين	دائن
512 البنك	180,000	
262 سندات المنشآت الزميلة		180,000

القيمة الدفترية في 31/12/2026

$$4,500,000 + 540,000 - 180,000 = 4,860,000 \text{ دج}$$

إذن:

قيمة الاستثمار في المنشأة الزميلة = 4,860,000 دج

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

سادسا — IFRS 11: العملية المشتركة

بما أن الترتيب هو Joint Operation، فإن "ألفا" لا تسجل استثمارا واحدا بطريقة حقوق الملكية، بل تعترف مباشرة بحصتها من الأصول والالتزامات والإيرادات والمصاريف.

حصة "ألفا" 40% = "

الأصول

$$10,000,000 \times 40\% = 4,000,000 \text{ دج}$$

الالتزامات

$$3,000,000 \times 40\% = 1,200,000 \text{ دج}$$

الإيرادات

$$5,000,000 \times 40\% = 2,000,000 \text{ دج}$$

المصاريف

$$3,000,000 \times 40\% = 1,200,000 \text{ دج}$$

القيود

إثبات حصة الأصول

الحساب	مدين	دائن
الأصول المتعلقة بالعملية المشتركة	4,000,000	
حسابات مقابلة		4,000,000

إثبات حصة الالتزامات

الحساب	مدين	دائن
حسابات مقابلة	1,200,000	
الالتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة		1,200,000

إثبات حصة الإيرادات

الحساب	مدين	دائن
حسابات العملاء/النقدية	2,000,000	
الإيرادات		2,000,000

إثبات حصة المصاريف

الحساب	مدين	دائن
أعباء العملية المشتركة	1,200,000	
حسابات الدفع/النقدية		1,200,000

أما مبلغ 500,000 دج الذي دفعته "ألفا" مباشرة:

الحساب	مدين	دائن
أعباء العملية المشتركة	500,000	
512 البنك		500,000

سابعا — IAS 27: القوائم المالية المنفصلة

هنا يجب أن نفرق بشكل واضح بين القوائم المنفصلة والقوائم الموحدة.

المحور الثاني تجميع الحسابات واندماج الشركات

في القوائم المنفصلة، وبما أن "ألفا" اختارت طريقة التكلفة:

القيمة في القوائم المنفصلة	الاستثمار
14,000,000	الشركة التابعة "بيتا"
4,500,000	المنشأة الزميلة "غاما"
حسب تكلفة الاقتناء	الاستثمار في Joint Venture ، إن وجد

إذن لا نضيف في القوائم المنفصلة حصة "ألفا" من ربح "بيتا" إلى حساب 261 إذا كانت سياسة التكلفة مطبقة؛ وإنما تعالج التوزيعات وفقاً لمتطلبات IAS 27. أما "غاما" ففي القوائم المنفصلة، إذا كانت سياسة التكلفة مختارة، فإن الاستثمار يبقى بالتكلفة 4,500,000 دج، ولا نستخدم طريقة حقوق الملكية.

ملاحظة: طريقة حقوق الملكية التي استعملناها مع "غاما" تخص المعالجة وفقاً لـ IAS 28 في القوائم التي تطبق طريقة حقوق الملكية، أما في القوائم المنفصلة فقد اختارت المؤسسة طريقة التكلفة وفقاً لـ IAS 27.

المحور الثالث:

الإيرادات والمنافع والمعالجات المحاسبية الأخرى

الإيرادات من العقود مع الزبائن

IFRS 15

1. مدخل

يعد معيار IFRS 15 من المعايير المهمة في المحاسبة المالية، لأنه يحدد الطريقة التي يتم بها الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن العقود مع الزبائن.

وقد جاء المعيار لتوفير نموذج موحد يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة، بحيث يرتبط الاعتراف بالإيراد بتنفيذ المؤسسة لالتزاماتها ونقل السيطرة على السلع أو الخدمات إلى الزبون.

وتكمن أهمية المعيار في أن توقيت الاعتراف بالإيراد يؤثر بشكل مباشر على نتيجة المؤسسة ومؤشراتها المالية، لذلك فإن تحديد الوقت والقيمة المناسبين للاعتراف بالإيراد يعتبر من المسائل الأساسية في إعداد القوائم المالية.

2. هدف المعيار

يهدف IFRS 15 أساساً إلى وضع مبادئ تساعد المؤسسة على تقديم معلومات مفيدة حول طبيعة الإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة عن العقود مع الزبائن.

ويتمثل المبدأ الأساسي للمعيار في أن المؤسسة تعترف بالإيراد عندما تفي بالتزام الأداء، وذلك بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المؤسسة الحصول عليه مقابل السلع أو الخدمات التي تم نقل السيطرة عليها إلى الزبون.

ومن أهداف المعيار أيضاً:

- توحيد طريقة الاعتراف بالإيرادات.
- تحسين قابلية المقارنة بين المؤسسات.
- تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد بطريقة أكثر وضوحاً.
- توفير معلومات أفضل عن العقود مع الزبائن.
- الحد من الاختلافات في معالجة العمليات المتشابهة بين القطاعات المختلفة.
-

3. نطاق تطبيق المعيار

يطبق IFRS 15 على العقود مع الزبائن التي يكون موضوعها تقديم سلع أو خدمات ضمن النشاط العادي للمؤسسة. ومن أمثلة ذلك:

- بيع السلع.
 - تقديم الخدمات.
 - عقود الإنشاء.
 - عقود الصيانة.
 - بعض عقود الاشتراك.
 - بعض العقود التي تتضمن عدة سلع أو خدمات.
- لكن توجد عقود لا تدخل ضمن نطاق IFRS 15 لأنها تخضع لمعايير أخرى، مثل:

- عقود الإيجار التي تدخل ضمن IFRS 16.
- الأدوات المالية وبعض الحقوق والالتزامات التي تدخل ضمن IFRS 9 أو IFRS 10 أو IFRS 11 أو IAS 27 أو IAS 28.
- عقود التأمين التي تدخل ضمن IFRS 17.

- بعض التبادلات غير النقدية بين المؤسسات الموجودة في نفس النشاط بهدف تسهيل المبيعات للعملاء أو الأطراف المحتملة.

4. شروط وجود العقد مع الزبون

قبل تطبيق نموذج IFRS 15 ، يجب التأكد من وجود عقد يفي بالشروط التي يحددها المعيار. ومن أهم هذه الشروط:

- موافقة الأطراف على العقد والتزامها بتنفيذ ما ورد فيه.
 - إمكانية تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات.
 - إمكانية تحديد شروط الدفع.
 - وجود أساس تجاري للعقد.
 - أن يكون من المحتمل أن تحصل المؤسسة على المقابل الذي تستحقه مقابل السلع أو الخدمات التي ستنتقلها إلى الزبون.
- ولا يكفي وجود اتفاق شكلي بين الطرفين للاعتراف بالإيراد، بل يجب أن تتوافر شروط العقد وفقا للمعيار.

5. نموذج الخطوات الخمس

يعتمد IFRS 15 على نموذج يتكون من خمس خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى: تحديد العقد مع الزبون

تحدد المؤسسة العقد الذي يربطها بالزبون، مع التأكد من استيفاء شروط الاعتراف بالعقد.

الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء

يتم تحديد السلع أو الخدمات التي تعهدت المؤسسة بتقديمها إلى الزبون، وتحديد ما إذا كانت تمثل التزامات أداء منفصلة.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة

يتم تحديد قيمة المقابل الذي تتوقع المؤسسة أن تستحقه مقابل نقل السلع أو الخدمات إلى الزبون.

الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة

إذا تضمن العقد أكثر من التزام أداء، يتم توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء المختلفة، عادة على أساس أسعار البيع المستقلة النسبية.

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد

تعترف المؤسسة بالإيراد عندما تفي بالتزام الأداء، أي عندما تنقل السيطرة على السلعة أو الخدمة إلى الزبون.

6. التزامات الأداء

يعتبر تحديد التزامات الأداء من أهم مراحل تطبيق IFRS 15.

فقد يحتوي العقد على سلعة واحدة فقط، وفي هذه الحالة يكون تحديد التزام الأداء بسيطا.

لكن قد يحتوي العقد على عدة عناصر، مثل بيع جهاز مع خدمة صيانة لمدة سنتين وتدريب للزبون.

إذا كانت هذه السلع أو الخدمات متميزة عن بعضها، فقد تعتبر التزامات أداء منفصلة، ويتم توزيع سعر العقد بينها.

أما إذا كانت العناصر مترابطة بشكل كبير ولا يستطيع الزبون الاستفادة منها بصورة مستقلة، فقد تعامل ضمن التزام أداء واحد حسب ظروف العقد.

7. تحديد سعر المعاملة

سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المؤسسة أن تستحقه مقابل نقل السلع أو الخدمات إلى الزبون.

وقد يكون المقابل:

- ثابتا.
- متغيرا.
- أو مزيجا من الجزء الثابت والمتغير.

وقد يتأثر سعر المعاملة بالخصومات والحوافز والمكافآت والغرامات والمرتجعات وغيرها من العناصر.

وعندما يتضمن العقد مقابلا متغيرا، يجب تقدير المبلغ المتوقع الاعتراف به، مع تطبيق قيد المقابل المتغير (Variable Consideration Constraint) بحيث لا يتم الاعتراف بمبلغ من الإيراد إذا كان من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي عدم التأكد لاحقا إلى عكس جزء مهم من الإيراد المعترف به.

8. توزيع سعر المعاملة

إذا تضمن العقد أكثر من التزام أداء، يتم توزيع سعر المعاملة على هذه الالتزامات.

ويتم التوزيع عادة على أساس أسعار البيع المستقلة النسبية (Relative Stand-alone Selling Prices) لكل سلعة أو خدمة. مثلا، إذا باعت المؤسسة جهازا مع خدمة صيانة ضمن عقد واحد، فيجب تحديد سعر البيع المستقل للجهاز وسعر البيع المستقل لخدمة الصيانة، ثم توزيع سعر العقد بينهما وفقا للنسب المناسبة. وهذا يسمح بالاعتراف بالإيراد المرتبط بكل التزام أداء في الفترة التي يتم فيها تنفيذ ذلك الالتزام.

9. مفهوم انتقال السيطرة

يركز IFRS 15 على انتقال السيطرة (Control) من المؤسسة إلى الزبون.

وتعني السيطرة قدرة الزبون على توجيه استخدام الأصل والحصول على معظم المنافع المتبقية منه، وكذلك القدرة على منع الأطراف الأخرى من استخدامه والحصول على منفعه. وهذا المفهوم يختلف عن التركيز على انتقال المخاطر والمنافع وحده. وبالتالي، فإن الاعتراف بالإيراد يرتبط بدرجة أساسية بانتقال السيطرة إلى الزبون.

10. الاعتراف بالإيراد

يمكن الاعتراف بالإيراد بطريقتين أساسيتين:

أولا: الاعتراف بالإيراد عند نقطة زمنية

يحدث ذلك عندما تنتقل السيطرة إلى الزبون في لحظة محددة.

ومن أمثله بيع سلعة جاهزة وتسليمها إلى الزبون وفقا لشروط العقد.

ثانيا: الاعتراف بالإيراد على مدى الزمن

يحدث ذلك عندما يتم الوفاء بالتزام الأداء تدريجيا، وليس في لحظة واحدة.

ومن الحالات التي قد تؤدي إلى الاعتراف بالإيراد على مدى الزمن:

- حصول الزبون على المنافع واستهلاكها في نفس الوقت الذي تقدم فيه المؤسسة الخدمة.
- قيام المؤسسة بإنشاء أو تطوير أصل يسيطر عليه الزبون أثناء إنشائه.

- إنشاء أصل لا يمكن للمؤسسة استخدامه لبديل آخر، مع وجود حق قابل للإنفاذ في الحصول على مقابل عن الأداء المنجز حتى تاريخه.

11. أصول العقود والتزامات العقود

ينشأ أصل العقد (Contract Asset) عندما تؤدي المؤسسة التزامها تجاه الزبون، أو تؤدي جزءا منه، قبل أن يصبح لها حق غير مشروط في الحصول على المقابل.

أما التزام العقد (Contract Liability) فيظهر عندما يحصل الزبون على حق في السلع أو الخدمات قبل أن تقوم المؤسسة بتنفيذ التزام الأداء، مثل استلام مبلغ مقدم من الزبون قبل تقديم الخدمة.

ويختلف ذلك عن الذمم المدينة، لأن الحق في المقابل في حالة الذمم المدينة يكون غير مشروط، باستثناء مرور الزمن اللازم لاستحقاق الدفع.

12. تكاليف العقد

يتناول IFRS 15 أيضا بعض التكاليف المرتبطة بالحصول على العقد أو تنفيذه.

فقد يتم الاعتراف ببعض التكاليف كأصل إذا كانت تستوفي شروط المعيار، ثم يتم تحميلها على المصروف بصورة منتظمة بما يتناسب مع انتقال السلع أو الخدمات التي ترتبط بها.

أما التكاليف التي لا تستوفي شروط الاعتراف كأصل، فيتم الاعتراف بها كمصروف وفقا للقواعد المناسبة.

13. وجود عنصر تمويلي مهم

إذا كان توقيت الدفع يختلف بشكل كبير عن توقيت نقل السلع أو الخدمات، فقد يحتوي العقد على عنصر تمويلي مهم (Significant Financing Component).

وفي هذه الحالة يجب تعديل مبلغ المقابل المتفق عليه ليعكس القيمة الزمنية للنقود.

لكن لا يكون هذا التعديل ضروريا في بعض الحالات التي يكون فيها الفرق بين الدفع ونقل السلع أو الخدمات قصيرا، كما يتيح المعيار وسيلة عملية للعقود التي تكون فيها الفترة بين النقل والدفع سنة واحدة أو أقل.

14. الأهمية المحاسبية للمعيار

يساعد IFRS 15 على جعل الاعتراف بالإيرادات أكثر ارتباطا بتنفيذ الالتزامات الفعلية للمؤسسة.

كما يساهم في تحسين قابلية المقارنة بين المؤسسات، خاصة عندما تتشابه العقود ولكن تختلف طرق الاعتراف بالإيرادات بينها. وتظهر أهمية المعيار أيضا في العقود المعقدة، حيث يمكن أن يؤدي اختلاف توقيت الاعتراف بالإيراد إلى اختلاف كبير في نتائج المؤسسة من فترة إلى أخرى.

يمثل IFRS 15 إطارا موحدا للاعتراف بالإيرادات من العقود مع الزبائن، ويقوم أساسا على ربط الإيراد بتنفيذ التزامات الأداء وانتقال السيطرة على السلع أو الخدمات إلى الزبون.

ويعد نموذج الخطوات الخمس جوهر المعيار، بداية من تحديد العقد والتزامات الأداء، ثم تحديد سعر المعاملة وتوزيعه، وصولا إلى الاعتراف بالإيراد عند أو خلال تنفيذ التزامات الأداء.

وبذلك يوفر المعيار أساسا أكثر وضوحا لتحليل الإيرادات، خاصة في العقود التي تتضمن عدة سلع أو خدمات أو مقابلا متغيرا أو تنفيذا يمتد على أكثر من فترة مالية.

الإعانات الحكومية

IAS 20

1. مدخل

يهتم معيار IAS 20 بالمعالجة المحاسبية للإعانات الحكومية والإفصاح عنها. وتظهر أهمية هذا المعيار لأن حصول المؤسسة على دعم من الدولة يمكن أن يؤثر على أصولها أو مصاريفها أو نتائجها المالية. ويهدف المعيار إلى تحديد القواعد التي يجب اتباعها عند الاعتراف بالإعانة الحكومية وقياسها وعرضها والإفصاح عنها، مع ربط الاستفادة من الإعانة بالفترة التي تتحمل فيها المؤسسة التكاليف أو تحقق المنافع المرتبطة بها. ولا يقصد بالمعيار تسجيل الإعانة كربح مباشرة عند استلامها، وإنما توزيع أثرها محاسبيا على الفترات التي تستفيد فيها المؤسسة منها.

2. تعريف الإعانات الحكومية

يقصد بالإعانات الحكومية التحويلات التي تقدمها الحكومة إلى المؤسسة مقابل الالتزام بشروط معينة تتعلق بنشاطها أو بطريقة استخدام الموارد المقدمة لها. وقد تكون الإعانة في شكل مبلغ نقدي، أو أصل غير نقدي، أو مساعدة مرتبطة بنشاط معين. ومن أمثلتها الإعانات الموجهة لاقتناء معدات، أو إنشاء مشروع، أو دعم بعض المصاريف. ولا تدخل ضمن الإعانات الحكومية المساعدات التي لا يمكن تحديد قيمتها بشكل معقول أو المعاملات الحكومية التي لا تختلف عن المعاملات التجارية العادية للمؤسسة.

3. شروط الاعتراف بالإعانات الحكومية

لا تعترف المؤسسة بالإعانة الحكومية إلا عندما يكون هناك تأكيد معقول (Reasonable Assurance) من أمرين:

- أن المؤسسة ستلتزم بالشروط المرتبطة بالإعانة.
- أن الإعانة سيتم الحصول عليها.

وبالتالي، فإن مجرد الإعلان عن تقديم إعانة من الحكومة لا يكفي للاعتراف بها محاسبيا. كما أن الاعتراف بالإعانة لا يعني بالضرورة تسجيلها كإيراد كامل في الفترة التي تم فيها الحصول عليها، بل تحدد طريقة الاعتراف وفقا لطبيعة الإعانة والتكاليف التي ترتبط بها.

4. أنواع الإعانات الحكومية

يمكن التمييز في IAS 20 بين نوعين رئيسيين:

أولاً: الإعانات المرتبطة بالأصول (Grants Related to Assets)

وهي الإعانات التي يكون الشرط الأساسي للحصول عليها هو قيام المؤسسة باقتناء أو إنشاء أصول طويلة الأجل، مثل المعدات والمباني وبعض المشاريع الاستثمارية.

ثانياً: الإعانات المرتبطة بالدخل (Grants Related to Income)

وهي الإعانات التي تهدف إلى تعويض مصاريف أو خسائر معينة أو تقديم دعم للمؤسسة في إطار نشاطها، دون أن تكون مرتبطة مباشرة باقتناء أصل طويل الأجل.

5. المعالجة المحاسبية للإعانات المرتبطة بالأصول

يسمح IAS 20 للمؤسسة باختيار إحدى طريقتين لعرض الإعانات المرتبطة بالأصول:

الطريقة الأولى: طريقة الدخل المؤجل (Deferred Income Method)

تسجل الإعانة في البداية كدخل مؤجل، ثم يتم الاعتراف بها تدريجياً ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس منتظم طوال الفترات التي يتم فيها الاعتراف بمصروف الإهلاك المرتبط بالأصل.

الطريقة الثانية: تخفيض القيمة الدفترية للأصل

في هذه الحالة تخصم قيمة الإعانة من القيمة الدفترية للأصل المرتبط بها، وبالتالي تصبح قيمة الأصل القابلة للإهلاك أقل، مما يؤدي إلى انخفاض مصروف الإهلاك في الفترات اللاحقة.

مثلاً، إذا اقتنت المؤسسة آلة بقيمة 1,000,000 دج وحصلت على إعانة قدرها 200,000 دج مرتبطة بهذه الآلة، فيمكن وفقاً لطريقة تخفيض الأصل تسجيل القيمة الدفترية للأصل بمبلغ 800,000 دج.

أما وفقاً لطريقة الدخل المؤجل، فتظل تكلفة الأصل 1,000,000 دج، بينما تسجل الإعانة كدخل مؤجل ويتم تحويلها تدريجياً إلى الدخل خلال الفترات التي يتم فيها إهلاك الأصل.

6. المعالجة المحاسبية للإعانات المرتبطة بالدخل

تعالج الإعانات المرتبطة بالدخل بطريقة تتناسب مع المصاريف التي تهدف إلى تعويضها. فإذا كانت الإعانة مخصصة لتعويض مصاريف معينة، يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر على أساس منتظم خلال الفترات التي يتم فيها الاعتراف بهذه المصاريف.

ويمكن عرضها في قائمة الدخل بطريقتين، حسب طبيعة العرض المحاسبي المتبع:

- عرضها كبند مستقل ضمن الدخل.

- أو خصمها من المصروف المرتبط بها.

والهدف في الحالتين هو إظهار الإعانة في الفترات التي ترتبط فيها بالتكاليف التي تعويضها.

7. الإعانات الحكومية غير النقدية

قد تقدم الحكومة للمؤسسة إعانة في شكل أصل غير نقدي، مثل أرض أو معدات. وعند وجود إمكانية لتحديد القيمة العادلة بصورة موثوقة، يمكن قياس الأصل والإعانة المرتبطة به بالقيمة العادلة. كما يمكن، في بعض الحالات، قياس الأصل بمبلغ اسمي. وتطبق بعد ذلك نفس المبادئ المتعلقة بالإعانات المرتبطة بالأصول، بحيث يمكن عرض الإعانة كدخل مؤجل أو تخفيض القيمة الدفترية للأصل، وفقاً للسياسة المحاسبية التي تتبعها المؤسسة.

8. عرض الإعانات الحكومية في القوائم المالية

يختلف عرض الإعانة حسب طبيعتها.

فالإعانات المرتبطة بالأصول يمكن عرضها إما كدخل مؤجل ضمن الخصوم، أو عن طريق تخفيض القيمة الدفترية للأصل المرتبط بها.

أما الإعانات المرتبطة بالدخل فيمكن عرضها ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر كدخل مستقل أو خصمها من المصروف المرتبط بها.

ويجب أن يسمح العرض المستخدم بفهم العلاقة بين الإعانة والتكاليف أو الأصول التي ترتبط بها.

9. استرداد الإعانات الحكومية

قد تضطر المؤسسة إلى رد الإعانة الحكومية إذا لم تلتزم بالشروط المحددة للحصول عليها.

ويعامل استرداد الإعانة باعتباره تغييرا في التقدير المحاسبي، وتتم معالجة المبلغ المسترد وفقا لطبيعة الإعانة. فإذا كانت الإعانة مرتبطة بأصل، فقد يؤدي الاسترداد إلى زيادة القيمة الدفترية للأصل أو تخفيض رصيد الدخل المؤجل، مع أخذ أثر الإهلاك الإضافي الذي كان سيظهر في الفترات السابقة بعين الاعتبار. أما بالنسبة للإعانات المرتبطة بالدخل، فيتم أولا تسوية أي رصيد مؤجل متعلق بها، ثم يعترف بالفرق في الأرباح أو الخسائر حسب الحالة.

10. الأهمية المحاسبية والاقتصادية للمعيار

يساعد IAS 20 على منع الاعتراف بالإعانات الحكومية كأرباح فورية دون مراعاة التكاليف أو الأصول التي ترتبط بها. كما يسمح بإظهار أثر الإعانة خلال الفترات التي تستفيد فيها المؤسسة منها، وهو ما يساعد على تحسين العلاقة بين الإيرادات والمصاريف. ومن الناحية التحليلية، فإن الإفصاح عن الإعانات يسمح لمستخدمي القوائم المالية بمعرفة مدى استفادة المؤسسة من الدعم الحكومي ومدى تأثير هذا الدعم على نتائجها المالية.

يضع معيار IAS 20 إطارا لمعالجة الإعانات الحكومية بطريقة تربط الاعتراف بها بالشروط المرتبطة بها وبالفترات التي تتحقق فيها المنافع أو تتحمل فيها المؤسسة التكاليف ذات الصلة. ويعتبر التمييز بين الإعانات المرتبطة بالأصول والإعانات المرتبطة بالدخل من أهم النقاط في تطبيق المعيار، إضافة إلى اختيار طريقة مناسبة لعرض الإعانة والإفصاح عن طبيعتها وشروطها. وبذلك يساعد المعيار على تقديم معلومات أكثر وضوحا حول أثر الدعم الحكومي على أصول المؤسسة ومصاريفها ونتائجها المالية.

امتيازات العمال

IAS 19

1. مدخل

يهتم معيار IAS 19 بالطريقة التي تعالج بها المؤسسة الامتيازات التي تمنحها للعمال مقابل الخدمات التي يقدمونها. ولا تقتصر هذه الامتيازات على الأجر الشهري، بل يمكن أن تشمل العطل المدفوعة، المكافآت، مساهمات التقاعد، والتعويضات التي يحصل عليها العامل بعد انتهاء خدمته.

ويرتبط هذا المعيار بشكل واضح بمبدأ الاستحقاق، حيث يتم الاعتراف بتكلفة امتيازات العامل خلال الفترة التي يقدم فيها خدمته للمؤسسة، وليس فقط عند قيام المؤسسة بدفع المبلغ. لذلك قد يظهر في القوائم المالية مصروف يتعلق بخدمة قدمت فعلا، وفي المقابل يظهر التزام إذا كان الدفع سيتم في فترة لاحقة.

2. المقصود بامتيازات العمال

يقصد بامتيازات العمال مختلف أشكال المقابل الذي يحصل عليه العامل من المؤسسة نتيجة عمله. وقد يكون هذا المقابل في شكل مبلغ نقدي، أو منفعة عينية، أو مساهمة في نظام للتقاعد أو التأمين، أو تعويضات أخرى. وتختلف المعالجة المحاسبية لهذه الامتيازات حسب الفترة التي يتوقع أن يتم خلالها تسديدها وطبيعة الالتزام الذي تتحمله المؤسسة.

ولهذا السبب لا يعالج IAS 19 جميع الامتيازات بنفس الطريقة، بل يقسمها إلى عدة أنواع.

3. تصنيف امتيازات العمال

يصنف IAS 19 امتيازات العمال إلى أربع مجموعات رئيسية:

3.1 الامتيازات قصيرة الأجل

تشمل الامتيازات التي يتوقع تسويتها بالكامل خلال اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة التي يقدم فيها العامل الخدمة، مثل:

- الأجور والرواتب.
- العطل السنوية المدفوعة.
- المكافآت والحوافز قصيرة الأجل.
- بعض المزايا العينية.

وتسجل هذه الامتيازات عادة كمصروف عندما يقدم العامل الخدمة. وإذا كان المبلغ لم يدفع بعد في نهاية الفترة، يعترف بالتزام مقابل المبلغ المستحق.

ولا يتم عادة خصم هذه المبالغ إذا كان من المتوقع تسويتها بالكامل خلال الفترة القصيرة المحددة في المعيار.

3.2 امتيازات ما بعد انتهاء الخدمة

تتعلق هذه الامتيازات بما يحصل عليه العامل بعد انتهاء خدمته لدى المؤسسة، ومن أمثلتها معاشات التقاعد وبعض المنافع المتعلقة بالتقاعد أو التأمين الصحي بعد التقاعد.

ويقسم المعيار هذه الخطط إلى نوعين أساسيين:

أ. خطط المساهمات المحددة (Defined Contribution Plans)

في هذه الحالة تلزم المؤسسة بدفع مساهمات محددة إلى صندوق أو جهة مستقلة، ولا تتحمل عادة مخاطر مرتبطة بكفاية المبالغ اللازمة لتقديم المنافع المستقبلية للعامل.

لذلك تكون المعالجة المحاسبية أبسط، حيث تسجل مساهمة المؤسسة كمصروف عند تقديم العامل للخدمة، مع الاعتراف بالتزام فقط إذا بقيت مساهمات مستحقة وغير مدفوعة.

ب. خطط المنافع المحددة (Defined Benefit Plans)

هنا يكون الوضع أكثر تعقيدا، لأن المؤسسة تتحمل التزاما بتوفير منافع محددة للعامل مستقبلا.

ويجب على المؤسسة تقدير القيمة الحالية للالتزام المتعلق بهذه المنافع، وهو ما يتطلب استخدام أساليب اكتوارية (Actuarial Methods).

ومن بين العوامل التي يمكن أن تدخل في هذا التقدير:

- سنوات خدمة العامل.
 - مستوى الأجور المتوقع مستقبلا.
 - معدل الخصم.
 - معدل دوران العمال.
 - معدلات الوفاة والتقاعد، حسب طبيعة الخطة.
- ولهذا السبب يمكن أن تختلف قيمة الالتزام من سنة إلى أخرى.

3.3 الامتيازات طويلة الأجل الأخرى

تشمل هذه الفئة الامتيازات التي لا تدخل ضمن الامتيازات قصيرة الأجل ولا ضمن منافع ما بعد انتهاء الخدمة، مثل بعض مكافآت الأقدمية أو بعض الإجازات طويلة الأجل.

ويتم قياس الالتزام المرتبط بها، في الحالات التي ينطبق فيها ذلك، باستخدام القيمة الحالية للالتزامات المستقبلية، مع الاعتراف بالتغيرات وفقا لمتطلبات IAS 19

3.4 تعويضات نهاية الخدمة (Termination Benefits)

تختلف تعويضات نهاية الخدمة عن المنافع التي يحصل عليها العامل مقابل استمرار خدمته.

وتنشأ عندما تقدم المؤسسة تعويضا للعامل نتيجة قرارها بإنهاء علاقة العمل قبل تاريخ التقاعد العادي، أو عندما يقبل العامل عرضا من المؤسسة للحصول على تعويض مقابل إنهاء الخدمة.

ويتم الاعتراف بالتعويض عندما لا تستطيع المؤسسة سحب العرض المتعلق به أو عندما تعترف المؤسسة بتكاليف إعادة الهيكلة التي تتضمن دفع تعويضات نهاية الخدمة، وفقا للشروط المحددة في المعيار.

4. القياس المحاسبي

يختلف أسلوب القياس حسب نوع الامتياز.

في الامتيازات قصيرة الأجل تكون المعالجة في الغالب مباشرة، لأن الفترة بين تقديم الخدمة والدفع قصيرة.

أما في خطط المنافع المحددة، فإن القياس يصبح أكثر تعقيدا. ويجب تحديد القيمة الحالية للالتزام المتعلق بالمنافع المستقبلية.

ومن أهم العناصر التي تدخل في عملية القياس:

- المنافع التي يستحقها العامل.
- مدة الخدمة الحالية والمتوقعة.
- الزيادات المتوقعة في الأجور.
- معدل الخصم.
- احتمالات دوران العمال.
- بعض الافتراضات الديموغرافية والمالية.

ويعني ذلك أن التزام المؤسسة لا يعتمد فقط على المبلغ الذي سيتم دفعه مستقبلاً، وإنما أيضاً على توقيت الدفع والافتراضات المستخدمة للوصول إلى قيمته الحالية.

5. الاعتراف المحاسبي

يقوم IAS 19 على ربط الاعتراف المحاسبي بالخدمة التي يقدمها العامل. فإذا قدم العامل خدمته خلال الفترة الحالية ونتج عنها حق في منفعة، يتم الاعتراف بالتكلفة المتعلقة بهذه الخدمة في الفترة نفسها. وفي حالة عدم دفع المنفعة مباشرة، يظهر مقابل ذلك التزام في القوائم المالية. وهكذا لا تنتظر المؤسسة تاريخ الدفع حتى تسجل كامل التكلفة، بل يتم توزيع التكلفة على الفترات التي يقدم فيها العامل الخدمة، حسب طبيعة الامتياز.

6. إعادة القياس والفروقات الاكتوارية

تظهر أهمية الفروقات الاكتوارية خصوصاً في خطط المنافع المحددة، لأن الالتزام المحسوب في نهاية الفترة قد يختلف عن التقدير السابق. وقد ينتج هذا الاختلاف عن تغير بعض الافتراضات أو عن اختلاف النتائج الفعلية عن الافتراضات السابقة، مثل تغير معدل الخصم أو بعض الافتراضات المتعلقة بالأجور أو سلوك العمال. وفي خطط المنافع المحددة، يتم الاعتراف بإعادة القياس (Remeasurements) في الدخل الشامل الآخر (Other Comprehensive Income)، ولا يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة. أما مكونات تكلفة منافع الموظفين الأخرى، مثل تكلفة الخدمة وصافي الفائدة على صافي التزام أو أصل المنافع المحددة، فلها معالجة مختلفة وفقاً لمتطلبات المعيار.

7. عرض آثار IAS 19 في القوائم المالية

تظهر آثار امتيازات العمال في أكثر من عنصر من عناصر القوائم المالية. فقد تظهر تكلفة الامتيازات ضمن المصروفات المتعلقة بالعمال، حسب طبيعة المصروف والعرض المتبع في القوائم المالية. كما يمكن أن يظهر التزام يتعلق بالمنافع المستقبلية ضمن الخصوم، خاصة في خطط المنافع المحددة. أما إعادة القياس الناتج عن خطط المنافع المحددة فيظهر ضمن الدخل الشامل الآخر. وبالتالي فإن أثر IAS 19 لا يقتصر على قائمة الدخل، بل يمكن أن يمتد إلى الميزانية والدخل الشامل الآخر.

8. الأثر المالي والمحاسبي للمعيار

يؤثر IAS 19 على عدة جوانب من القوائم المالية، خاصة عندما تكون المؤسسة لديها التزامات طويلة الأجل تجاه العمال. فقد يؤدي الاعتراف بالمنافع المستحقة إلى زيادة المصروفات والخصوم، كما يمكن أن يؤثر تغير الافتراضات الاكتوارية والمالية على قيمة الالتزام المعترف به. وبالتالي فإن تحليل الوضع المالي للمؤسسة لا ينبغي أن يعتمد فقط على الأجور التي تم دفعها خلال السنة، بل يجب أيضاً أخذ الالتزامات الناتجة عن الخدمات التي قدمها العمال والتي ستؤدي إلى منافع مستقبلية في الاعتبار.

يمكن القول إن IAS 19 لا ينظر إلى امتيازات العمال باعتبارها مجرد مبالغ تدفعها المؤسسة في نهاية الشهر أو السنة، وإنما يربط هذه الامتيازات بالخدمة التي يقدمها العامل وبالحقوق التي تنشأ عنها. وتكون المعالجة بسيطة نسبياً بالنسبة للامتيازات قصيرة الأجل وخطط المساهمات المحددة، بينما تصبح أكثر تعقيداً في خطط المنافع المحددة بسبب الحاجة إلى التقديرات المالية والاكتوارية. وبذلك يساعد المعيار على إظهار تكلفة خدمات العمال بصورة أكثر واقعية، كما يعطي مستخدمي القوائم المالية معلومات عن الالتزامات الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تنتج عن علاقة المؤسسة بعمالها.

المحاسبة والتقارير المالية لأنظمة التقاعد

IAS 26

1. مدخل.

يختص معيار IAS 26 بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية الخاصة بأنظمة التقاعد (Retirement Benefit Plans) ويختلف هذا المعيار عن IAS 19 من حيث الجهة التي يهتم بها. فبينما يركز IAS 19 على كيفية معالجة المؤسسة لامتيازات العمال والالتزامات الناتجة عنها، يهتم IAS 26 بالتقارير المالية التي يعلدها نظام التقاعد نفسه. وتظهر أهمية هذا المعيار لأن أنظمة التقاعد تدير أموالاً يتم جمعها من المساهمات واستثمارها بهدف توفير منافع للمستفيدين عند التقاعد. ولذلك تحتاج هذه الأنظمة إلى معلومات مالية واضحة تمكن المستفيدين والجهات الأخرى المعنية من معرفة طبيعة أصول النظام ومصادر أمواله والالتزامات المنافع التي يرتبط بها.

2. ما المقصود بأنظمة التقاعد؟

يقصد بأنظمة التقاعد الترتيبات التي يتم إنشاؤها لتوفير منافع للعاملين بعد انتهاء فترة عملهم، وقد تشمل هذه المنافع معاشات التقاعد أو منافع أخرى مرتبطة بالتقاعد. وقد يتم تمويل النظام من مساهمات أصحاب العمل أو العمال أو كليهما، ثم يتم استثمار الأموال المتجمعة من أجل استخدامها في دفع المنافع للمستفيدين. ومن المهم هنا التمييز بين نظام التقاعد والمؤسسة التي يعمل فيها العمال. فنظام التقاعد قد يكون له تنظيم وإدارة وأصول خاصة به، ولذلك يحتاج إلى تقارير مالية تبين وضعه المالي وطريقة استخدام الأموال المخصصة للمنافع.

3. الهدف من IAS 26.

يهدف IAS 26 أساساً إلى تحديد المعلومات التي يجب أن تظهر في التقارير المالية لأنظمة التقاعد. ومن أهم أهدافه:

- توفير معلومات عن الموارد المالية المتاحة للنظام.
 - بيان طبيعة المنافع التي يوفرها النظام للمستفيدين.
 - إعطاء معلومات عن الاستثمارات والعوائد الناتجة عنها.
 - توضيح المساهمات والمدفوعات خلال الفترة.
 - مساعدة المستفيدين على فهم الوضع المالي للنظام.
 - توفير معلومات تساعد على تقييم قدرة النظام على توفير المنافع وفقاً لطبيعة الخطة.
- وبذلك لا يركز المعيار على قياس الربح مثل المؤسسات التجارية، وإنما على تقديم معلومات مناسبة عن الموارد والمنافع والعمليات المالية الخاصة بنظام التقاعد.

4. نطاق تطبيق المعيار

ينطبق IAS 26 على التقارير المالية لأنظمة التقاعد التي يتم إعدادها وعرضها بصورة منفصلة عن التقارير المالية للجهة التي تنشئ النظام أو تساهم فيه.

ويتعامل المعيار مع نوعين أساسيين من أنظمة التقاعد:

1. خطط المساهمات المحددة (Defined Contribution Plans).

2. خطط المنافع المحددة (Defined Benefit Plans)

ويختلف العرض المحاسبي للمعلومات حسب طبيعة كل خطة، لأن المخاطر المالية والالتزامات المستقبلية ليست نفسها في النوعين.

5. التقارير المالية لأنظمة التقاعد

لا يقدم IAS 26 قائمة واحدة إلزامية بنفس الشكل لجميع الأنظمة، وإنما يحدد المعلومات التي ينبغي أن تتضمنها التقارير المالية بحسب نوع الخطة.

بالنسبة لخطط المساهمات المحددة، يكون التركيز بصورة أكبر على الموارد المتاحة لدفع المنافع، مثل:

- الأصول الصافية المتاحة للمنافع.
- المساهمات المحصلة.
- الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات.
- المبالغ المدفوعة للمستفيدين.
- المصروفات المرتبطة بإدارة النظام.

أما في خطط المنافع المحددة، فتحتاج المعلومات إلى توضيح أكبر، خاصة فيما يتعلق بالقيمة الاكتوارية للمنافع الموعودة والموارد المتاحة لتمويلها.

ومن المعلومات المهمة في هذه الحالة:

- الأصول الصافية المتاحة للمنافع.
- القيمة الاكتوارية للمنافع الموعودة.
- الفائض أو العجز الناتج عن مقارنة الموارد بالالتزامات، بحسب أسلوب العرض المستخدم.
- السياسات الخاصة بتمويل النظام.
- المعلومات المتعلقة بالاستثمارات والعوائد.

6. قياس أصول واستثمارات نظام التقاعد

تمثل الاستثمارات جزءاً مهماً من أصول أنظمة التقاعد، لأن الأموال المتجمعة يتم استثمارها بهدف تحقيق عوائد تساعد على تمويل المنافع المستقبلية.

وينص IAS 26 على أن استثمارات نظام التقاعد يتم قياسها بالقيمة العادلة (Fair Value)، مع وجود متطلبات محددة لبعض الحالات المتعلقة بالقيمة العادلة.

وتشمل الاستثمارات الممكنة مثلاً:

- الأسهم.
- السندات.
- العقارات الاستثمارية.
- الاستثمارات المالية الأخرى.

ويعتبر قياس الاستثمارات أمراً مهماً لأن تغير قيمتها يؤثر على الموارد المتاحة لنظام التقاعد.

7. خطط المساهمات المحددة

في خطة المساهمات المحددة، يكون المبلغ الذي يساهم به صاحب العمل أو العامل محدداً مسبقاً، بينما لا تكون قيمة المنفعة المستقبلية مضمونة بنفس الطريقة.

وفي التقارير المالية لهذه الخطط يكون الاهتمام الأساسي منصبا على بيان الأصول الصافية المتاحة لدفع المنافع والتغيرات التي حدثت فيها خلال الفترة.

ومن بين العناصر التي يمكن أن تظهر:

- مساهمات أصحاب العمل.
- مساهمات العمال.
- إيرادات الاستثمارات.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمارات.
- المصروفات الإدارية.
- المبالغ المدفوعة للمستفيدين.

وبالتالي يستطيع مستخدم التقرير معرفة كيفية تغير الأموال المتاحة للنظام خلال الفترة.

8. خطط المنافع المحددة.

تختلف المعالجة في خطط المنافع المحددة، لأن النظام يرتبط بمنافع محددة يحصل عليها المستفيدون في المستقبل. وهنا تصبح المعلومات الاكتوارية أكثر أهمية، لأن تحديد قيمة المنافع المستقبلية يحتاج إلى تقديرات تتعلق بعدة عوامل، مثل:

- مدة خدمة العامل.
- مستوى الأجور.
- العمر المتوقع للمستفيدين.
- تاريخ التقاعد.
- معدل الخصم.
- بعض الافتراضات المتعلقة بالمنافع المستقبلية.

وتساعد هذه المعلومات على تقدير القيمة الاكتوارية للمنافع الموعودة، ثم مقارنتها بالأصول الصافية المتاحة لتمويل هذه المنافع.

وهذا يسمح بإظهار ما إذا كانت موارد النظام كافية، أو إذا كان هناك فرق يحتاج إلى تمويل إضافي، مع مراعاة طبيعة الخطة وطريقة إعداد التقييم.

9. المساهمات والمنافع المدفوعة.

تمثل المساهمات أحد أهم مصادر تمويل نظام التقاعد، بينما تمثل المنافع المدفوعة أحد أهم استخدامات هذه الموارد. فقد يحصل النظام خلال السنة على مساهمات من أصحاب العمل والعمال، كما يحصل على إيرادات من استثماراته. وفي المقابل يدفع معاشات ومنافع أخرى للمستفيدين، إضافة إلى المصروفات المتعلقة بإدارة النظام.

ومن خلال مقارنة هذه التدفقات يمكن متابعة كيفية تطور صافي الأصول المتاحة للمنافع خلال الفترة. لذلك لا ينظر إلى النظام بنفس الطريقة التي ينظر بها إلى مؤسسة تجارية تبحث عن تحقيق الربح، وإنما يهتم أكثر بمدى توفر الموارد اللازمة لتمويل المنافع.

10. التحليل المالي لأنظمة التقاعد

تسمح المعلومات التي يقدمها IAS 26 بإجراء مجموعة من التحليلات المتعلقة بالوضع المالي لنظام التقاعد. ومن ذلك دراسة:

- حجم الأصول المتاحة للمنافع.
 - تطور قيمة الاستثمارات.
 - العائد المحقق من الاستثمارات.
 - مستوى المساهمات المحصلة.
 - قيمة المنافع المدفوعة.
 - العلاقة بين الموارد المتاحة والمنافع الموعودة في خطط المنافع المحددة.
- ومن خلال هذه المعلومات يمكن تكوين صورة أفضل عن الوضع المالي للنظام، مع الأخذ في الاعتبار أن تقييم القدرة على الوفاء بالمنافع المستقبلية يعتمد أيضا على الفرضيات الاكتوارية والظروف الاقتصادية المستقبلية.

12. العلاقة بين IAS 26 وIAS 19

هناك علاقة واضحة بين IAS 26 وIAS 19، لكن كل معيار ينظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة. ف IAS 19 يهتم بالمعالجة المحاسبية لامتيازات العمال من وجهة نظر المؤسسة التي توظفهم، بما في ذلك التزاماتها المتعلقة بمنافع ما بعد انتهاء الخدمة. أما IAS 26 فيركز على التقارير المالية التي يعدها نظام التقاعد نفسه. وبالتالي يمكن القول إن IAS 19 يجيب بصورة أساسية عن سؤال: كيف تعالج المؤسسة امتيازات العامل والتزاماتها تجاهه؟ بينما يهتم IAS 26 بسؤال: كيف يعرض نظام التقاعد أصوله وموارده ومنافعه والتزاماته في تقاريره المالية؟ وهذا الاختلاف مهم لفهم سبب وجود معيارين منفصلين للموضوع نفسه.

أهم الصعوبات في تطبيق IAS 26

تظهر بعض الصعوبات عند إعداد التقارير المالية لأنظمة التقاعد، خاصة في خطط المنافع المحددة. ومن أهمها:

- صعوبة تقدير المنافع التي ستدفع في المستقبل.
 - الاعتماد على افتراضات اكتوارية.
 - تغير قيمة الاستثمارات بسبب ظروف السوق.
 - صعوبة تقدير العوائد المستقبلية.
 - تغير عدد المستفيدين وأعمارهم.
 - تغير معدلات الخصم والافتراضات المالية.
 - وجود فرق بين قيمة الأصول المتاحة والمنافع الموعودة.
- ولهذا فإن المعلومات الواردة في تقارير أنظمة التقاعد تحتاج إلى قراءة تجمع بين الجانب المحاسبي والمالي والاكتواري.

يعالج IAS 26 جانبا خاصا من المحاسبة، وهو إعداد التقارير المالية لأنظمة التقاعد. ولا يركز المعيار على تحقيق الربح كما هو الحال في المؤسسات التجارية، وإنما يهتم بتوفير معلومات عن الأموال المتاحة للمنافع، والاستثمارات، والمساهمات، والمبالغ المدفوعة، وكذلك المنافع الموعودة في خطط المنافع المحددة.

وتزداد أهمية المعلومات الاكتوارية في خطط المنافع المحددة بسبب ارتباطها بتقدير المنافع التي ستدفع في المستقبل. أما الاستثمارات، فتمثل عنصراً أساسياً في موارد النظام ويتم قياسها وفقاً لمتطلبات المعيار. وبذلك يساعد IAS 26 على جعل التقارير المالية لأنظمة التقاعد أكثر وضوحاً، ويعطي المستخدمين والمستخدمين معلومات يمكن من خلالها فهم الوضع المالي للنظام وطريقة إدارة الموارد المخصصة لمنافع التقاعد.

أثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

IAS 21

1. فكرة عامة عن المعيار

يتناول معيار IAS 21 المعالجة المحاسبية للعمليات التي تتم بعملة أجنبية، كما يوضح كيفية التعامل مع القوائم المالية الخاصة بالمنشآت التي تستعمل عملة مختلفة عن العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية للمجموعة. وتظهر أهمية هذا المعيار بسبب كثرة المعاملات الدولية، مثل شراء السلع من الخارج، بيع المنتجات بالعملة الأجنبية، الحصول على قروض أجنبية أو امتلاك فروع وشركات في دول أخرى. وفي مثل هذه الحالات يمكن أن يتغير المبلغ المسجل محاسيبا بسبب تغير سعر الصرف، وهو ما يؤدي إلى ظهور أرباح أو خسائر صرف.

2. أهم المفاهيم في IAS 21

- لفهم المعالجة المحاسبية التي جاء بها المعيار، يجب أولا معرفة بعض المصطلحات الأساسية:
- العملة الوظيفية: (Functional Currency) هي العملة التي تعكس بشكل رئيسي البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المنشأة، وليس بالضرورة العملة التي تستعملها في إعداد القوائم المالية.
 - العملة الأجنبية: (Foreign Currency) هي أي عملة تختلف عن العملة الوظيفية للمنشأة.
 - عملة العرض: (Presentation Currency) هي العملة التي تعرض بها القوائم المالية.
 - سعر الصرف: (Exchange Rate) هو السعر الذي يتم على أساسه تحويل عملة إلى عملة أخرى.
 - فرق الصرف: (Exchange Difference) هو الفرق الناتج عن تغير سعر الصرف بين تاريخ الاعتراف بالعملية وتاريخ تسويتها أو إعادة قياسها.
- وهذه المفاهيم تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لمعالجة كل عملية بالعملة الأجنبية.

3. تسجيل العمليات بالعملة الأجنبية

عندما تقوم المنشأة بعملية بعملة أجنبية، مثل شراء بضاعة بالدولار، يتم تسجيل العملية في البداية بالعملة الوظيفية للمنشأة، وذلك باستعمال سعر الصرف السائد في تاريخ العملية. مثلا، إذا اشترت مؤسسة جزائرية سلعا بمبلغ 10,000 دولار، فإنها تحول هذا المبلغ إلى الدينار الجزائري حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. إذا بقي المبلغ مستحقا إلى نهاية الفترة، فإن المعالجة تختلف حسب طبيعة البند. فالبند النقدي بالعملة الأجنبية يعاد قياسها باستعمال سعر الصرف في تاريخ التقرير، وبالتالي يمكن أن يظهر فرق صرف. أما عند تسديد المبلغ في تاريخ لاحق، فقد يكون سعر الصرف قد تغير، وهو ما يؤدي كذلك إلى تسجيل ربح أو خسارة من فرق الصرف.

4. معالجة فروقات الصرف

تختلف المعالجة حسب طبيعة العنصر المحاسبي. بالنسبة للبنود النقدية (Monetary Items) بالعملة الأجنبية، مثل النقدية، الحسابات المدينة والدائنة والقروض، يتم إعادة قياسها بسعر الصرف في تاريخ التقرير. وتظهر فروقات الصرف الناتجة عادة ضمن الربح أو الخسارة للفترة.

أما البنود غير النقدية (Non-monetary Items) التي تقاس بالتكلفة التاريخية، فلا يعاد قياسها في كل تاريخ تقرير بسبب تغير سعر الصرف، بل تبقى مرتبطة بسعر الصرف المستخدم في تاريخ العملية. وبالنسبة للبنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة، فإن المعالجة ترتبط بتاريخ تحديد القيمة العادلة، ويتم التعامل مع فرق الصرف وفقا للمعالجة المحاسبية للتغير في القيمة العادلة.

5. تحويل القوائم المالية للمنشآت الأجنبية

يظهر موضوع آخر مهم في IAS 21 عندما تكون المجموعة المحاسبية مكونة من شركات تعمل في دول مختلفة وتستخدم عملات وظيفية مختلفة.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يجب تحويل بيانات المنشأة الأجنبية إلى عملة العرض التي تستخدمها المجموعة.

وعادة يتم التعامل مع العناصر كما يلي:

- الأصول والخصوم: تحول بسعر الصرف في تاريخ التقرير.
- الإيرادات والمصروفات: تحول بأسعار الصرف في تواريخ العمليات، ويمكن استعمال متوسط سعر الصرف عندما يكون ذلك تقريبا معقولا للأسعار الفعلية.
- حقوق الملكية: تخضع للمعالجة المرتبطة بتاريخ نشأتها والعناصر المكونة لها.
- فروقات التحويل: تنتج عن اختلاف أسعار الصرف المستخدمة، ويتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر وتراكمها ضمن مكون مستقل من حقوق الملكية إلى أن يتم التخلص من الاستثمار في العملية الأجنبية وفقا لمتطلبات المعيار. وبالتالي فإن فرق التحويل لا يمثل في الأصل ربحا أو خسارة تشغيلية عادية للفترة.

6. تأثير تغير أسعار الصرف على القوائم المالية

يمكن أن يكون لتغير أسعار الصرف أثر واضح على الوضع المالي والنتيجة المحاسبية للمنشأة.

فمثلا، إذا كانت المؤسسة مدينة بمبلغ بالدولار وارتفع سعر الدولار مقابل العملة الوظيفية، فإن قيمة الدين بالعملية الوظيفية ستزداد، وقد ينتج عن ذلك خسارة صرف.

وعلى العكس، إذا كانت المؤسسة تملك مبلغا بالعملية الأجنبية وارتفعت قيمة تلك العملة، فقد ينتج عن ذلك ربح من فرق الصرف.

لذلك فإن تحليل القوائم المالية لمؤسسة تتعامل بكثرة بالعملات الأجنبية يجب أن يأخذ في الاعتبار أثر تغير أسعار الصرف، لأن جزءا من التغير في النتيجة قد يكون ناتجا عن عوامل صرف وليس عن نشاط المؤسسة نفسه.

7. أهمية IAS 21 بالنسبة للمؤسسة

يساعد IAS 21 على معالجة مشكلة تظهر كثيرا في المؤسسات التي تتعامل مع أكثر من عملة، وهي أن القيمة بالعملية المحلية يمكن أن تتغير حتى إذا لم تتغير القيمة الأصلية للعملية بالعملية الأجنبية.

فمثلا، قد يبقى الدين الخارجي ثابتا عند 100,000 دولار، لكن قيمته بالدينار الجزائري تتغير من فترة إلى أخرى بسبب تغير سعر الصرف. وهنا يأتي دور المعيار في تحديد متى وكيف يتم الاعتراف بهذا التغير.

كما يسمح تطبيق المعيار بتحسين قابلية مقارنة القوائم المالية للمؤسسات التي لديها عمليات خارجية أو معاملات بعملة أجنبية.

8. الإفصاح وفق IAS 21

يهتم المعيار أيضا بتوفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم آثار العملات الأجنبية. ومن المعلومات المهمة التي يمكن أن تظهر في القوائم المالية أو الإيضاحات:

- العملة الوظيفية للمنشأة.
- عملة العرض المستعملة في القوائم المالية.
- أسباب استعمال عملة عرض تختلف عن العملة الوظيفية، عند وجود ذلك.
- فروقات الصرف المعترف بها ضمن الربح أو الخسارة.
- فروقات التحويل المتراكمة ضمن حقوق الملكية.
- المعلومات المتعلقة بالعمليات الأجنبية وأثرها على القوائم المالية، حسب الحالات التي يحددها المعيار.

يمكن القول إن IAS 21 يركز أساسا على كيفية التعامل مع أثر تغير أسعار الصرف في المحاسبة. فهو يبدأ من تسجيل العملية الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ حدوثها، ثم يحدد كيفية معالجة البنود في نهاية الفترة وعند التسوية، كما يوضح الطريقة التي يتم بها تحويل القوائم المالية للمنشآت الأجنبية. وتكمن أهمية المعيار في أنه يمنع ترك آثار تغير العملة دون معالجة محاسبية واضحة، ويساعد مستخدمي القوائم المالية على معرفة الجزء من التغير في النتائج أو المركز المالي الذي قد يكون مرتبطا بتقلبات أسعار الصرف.

عقود التأمين

IFRS 17

1. مدخل

يعد IFRS 17 من المعايير المهمة في مجال المحاسبة عن عقود التأمين، وذلك بسبب خصوصية النشاط التأميني الذي يقوم على تحصيل مبالغ من العملاء مقابل التزام شركة التأمين بتقديم تعويض أو منفعة إذا وقع حدث معين في المستقبل. وقد جاء هذا المعيار ليضع أساساً أكثر اتساقاً في المحاسبة عن عقود التأمين، خاصة أن طبيعة هذه العقود تجعل قياس الالتزامات أكثر صعوبة من بعض الأنشطة الأخرى. فشركة التأمين لا تعرف في تاريخ إبرام العقد بشكل نهائي مقدار التعويضات التي ستدفعها أو توقيت دفعها. لذلك لا يقتصر IFRS 17 على تسجيل الأقساط المحصلة، وإنما يهتم بقياس التدفقات النقدية المستقبلية والالتزامات المرتبطة بتقديم الخدمة التأمينية، مع الاعتراف بالربح تدريجياً خلال فترة تقديم هذه الخدمة.

2. مفهوم عقد التأمين

يعرف عقد التأمين بأنه عقد تقبل بموجبه شركة التأمين مخاطر تأمينية مهمة من حامل الوثيقة، وتتعهد بتعويضه أو تقديم منفعة له إذا وقع حدث مستقبلي غير مؤكد يؤثر عليه. ومن أمثلة ذلك:

- التأمين على الحياة.
 - التأمين الصحي.
 - التأمين على السيارات.
 - التأمين ضد الحريق.
 - التأمين على الممتلكات.
 - التأمين ضد بعض الأضرار والمسؤوليات.
- ويتميز عقد التأمين بوجود حالة من عدم التأكد، لأن شركة التأمين لا تعرف مسبقاً ما إذا كان الحدث المؤمن عليه سيقع، ولا تعرف في بعض الحالات قيمة التعويض أو تاريخ دفعه.

3. الهدف من IFRS 17

يهدف المعيار إلى تحسين طريقة عرض وقياس عقود التأمين، ومن أهم أهدافه:

- تقديم معلومات أكثر فائدة عن التزامات شركات التأمين.
 - تحسين قابلية مقارنة النتائج بين شركات التأمين.
 - إظهار الربح التأميني بصورة أكثر وضوحاً.
 - ربط الاعتراف بالربح بتقديم الخدمة التأمينية.
 - توفير معلومات عن طبيعة المخاطر والتدفقات النقدية المستقبلية.
 - تحسين الإفصاح عن نتائج التأمين والاستثمار.
- وبذلك أصبح التركيز أكبر على القيمة الاقتصادية للالتزامات بدلاً من الاكتفاء بالمبالغ التي تم تحصيلها من المؤمن لهم.

4. نطاق تطبيق المعيار

يطبق IFRS 17 على عقود التأمين التي تدخل في نطاق تعريف المعيار، كما يشمل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها من قبل شركة التأمين.

ومن أمثلة العقود التي يمكن أن تدخل في نطاقه:

- عقود التأمين على الحياة.
- عقود التأمين الصحي.
- عقود تأمين السيارات.
- عقود التأمين على الممتلكات.
- عقود التأمين ضد الحوادث.
- عقود إعادة التأمين.

ومع ذلك، لا يعني وجود كلمة "تأمين" في اسم العقد أنه يخضع تلقائياً لـ IFRS 17 ، إذ توجد عقود وبعض المنتجات التي تعالج وفق معايير أخرى حسب طبيعتها وشروطها.

5. التجميع في مجموعات عقود التأمين

من الأفكار المهمة في IFRS 17 أن المحاسبة لا تتم بالضرورة على كل عقد بشكل منفرد طوال الوقت، وإنما يتم تجميع العقود التي تتصف بخصائص ومخاطر متشابهة في مجموعات مناسبة.

ويأخذ التجميع في الاعتبار، من بين أمور أخرى:

- تاريخ الاعتراف بالعقد.
- خصائص العقود ومخاطرها.
- مستوى الربحية.
- احتمال أن تكون العقود مرهقة أو خاسرة.

ويعتبر هذا الأمر مهماً لأن المعيار لا يسمح بإخفاء الخسائر الناتجة عن العقود الخاسرة داخل أرباح عقود أخرى مختلفة.

6. نموذج القياس العام

يعتمد IFRS 17 أساساً على نموذج القياس العام (General Measurement Model) ، ويقوم هذا النموذج على مجموعة من العناصر الرئيسية.

6.1 التدفقات النقدية المستقبلية

تقدر شركة التأمين التدفقات النقدية التي تتوقع أن تنشأ من عقد التأمين.

وقد تشمل هذه التدفقات:

- الأقساط التي تتوقع تحصيلها.
- التعويضات والمنافع المتوقعة دفعها.
- تكاليف معالجة المطالبات.
- بعض المصاريف التي يمكن إسنادها مباشرة إلى العقود.
- التدفقات الأخرى المرتبطة بالوفاء بالتزامات العقد.

ويتم تقدير هذه التدفقات على أساس المعلومات المتاحة والافتراضات المعقولة المتعلقة بالمستقبل.

6.2 الخصم بالقيمة الزمنية للنقد

إذا كانت التدفقات النقدية ستحدث في تواريخ مستقبلية، فإن قيمتها الحالية تختلف عن قيمتها الاسمية.

لذلك يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدلات خصم مناسبة، بهدف الوصول إلى قيمة حالية تعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية ذات الصلة.

6.3 تعديل المخاطر غير المالية يتضمن القياس أيضا تعديل المخاطر غير المالية (Risk Adjustment for Non-financial Risk) وهو يعكس مقدار التعويض الذي تحتاجه شركة التأمين مقابل تحمل عدم التأكد المرتبط بالمخاطر غير المالية الناتجة عن العقود.

ويختلف هذا التعديل من شركة إلى أخرى حسب طبيعة المخاطر وطريقة قياسها.

6.4 هامش الخدمة التعاقدية يمثل هامش الخدمة التعاقدية (Contractual Service Margin - CSM) الربح المستقبلي غير المكتسب الذي تتوقع شركة التأمين تحقيقه من مجموعة العقود.

ولا يتم الاعتراف بهذا الربح مباشرة عند بداية العقد، وإنما يتم الاعتراف به تدريجيا أثناء تقديم خدمات التأمين. وهذه النقطة تعتبر من أهم أفكار IFRS 17، لأنها تمنع الاعتراف الفوري بالربح المتوقع من العقد قبل تقديم الخدمة المرتبطة به.

17. الاعتراف بعقود التأمين

يتم الاعتراف بمجموعة عقود التأمين عند تحقق الشروط المحددة في المعيار، مثل بداية فترة التغطية أو عندما يصبح العقد مرهقا أو عند استيفاء شروط أخرى مرتبطة بتاريخ الاعتراف.

وبعد الاعتراف، يتم قياس المجموعة وتحديث قيمتها حسب التغيرات في التدفقات النقدية والتقديرية والافتراضات المتعلقة بالعقد.

وبذلك فإن القياس لا يتوقف عند تاريخ إبرام العقد، وإنما يستمر خلال فترة وجود الالتزامات التأمينية.

18. الاعتراف بإيرادات التأمين

لا تعتبر الأقساط المحصلة هي نفسها إيرادات التأمين التي تظهر في قائمة الدخل.

فوفقا لـ IFRS 17 يتم الاعتراف بإيرادات التأمين مع قيام شركة التأمين بتقديم خدمات التأمين خلال فترة التغطية.

فعلى سبيل المثال، إذا أبرمت شركة تأمين عقدا لمدة سنة وحصلت على القسط في بداية السنة، فإن تحصيل القسط لا يعني الاعتراف بكامل المبلغ كإيراد تأميني مباشرة، لأن الشركة ما زالت مطالبة بتقديم التغطية التأمينية خلال الفترة. وهكذا يرتبط الاعتراف بالإيراد بتقديم الخدمة وليس بمجرد تحصيل النقد.

9. نماذج القياس الأخرى

لا يقتصر IFRS 17 على النموذج العام في جميع الحالات.

فقد يسمح المعيار باستخدام نموذج تخصيص الأقساط (Premium Allocation Approach - PAA) عندما تكون هذه الطريقة مناسبة وتوفر قياسا لا يختلف بشكل جوهري عن النموذج العام، مع مراعاة الشروط المحددة في المعيار.

ويستخدم هذا النموذج بصورة خاصة في بعض عقود التأمين قصيرة الأجل.

كما توجد معالجة خاصة لبعض عقود التأمين التي تتضمن خصائص المشاركة المباشرة، حيث يمكن تطبيق نموذج الرسوم المتغيرة (Variable Fee Approach) عند استيفاء الشروط المطلوبة.

وهذا يبين أن طريقة القياس تختلف حسب طبيعة العقد وخصائصه.

10. عرض عقود التأمين في القوائم المالية

يهدف IFRS 17 إلى جعل نتائج التأمين أكثر وضوحا في القوائم المالية.

ويتم عرض:

- الأصول والالتزامات الناتجة عن عقود التأمين بصورة منفصلة عن بعض البنود الأخرى، حسب متطلبات العرض.
 - إيرادات التأمين.
 - مصروفات خدمات التأمين.
 - نتيجة خدمات التأمين.
 - مكونات التمويل التأميني والاستثماري.
- ويساعد هذا الفصل على التمييز بين نتيجة النشاط التأميني وبين آثار التمويل والاستثمار.

11.العقود المرتبطة بالاستثمار

قد يكون لدى بعض عقود التأمين مكونات استثمارية، ولذلك يهتم IFRS 17 بالفصل المحاسبي المناسب بين نتائج خدمات التأمين والعناصر المالية المرتبطة بها. وهذا مهم لأن أداء شركة التأمين قد يتأثر في الوقت نفسه بعاملين مختلفين:

- تقديم خدمات التأمين.
- أداء الاستثمارات والأسواق المالية.

وإظهار هذه العناصر بصورة واضحة يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم مصادر الأرباح والتغيرات في النتائج.

12.الأهمية المحاسبية للمعيار

أحدث IFRS 17 تغييرا مهما في محاسبة شركات التأمين، لأنه جعل القياس يعتمد بدرجة أكبر على التقديرات الحالية للتدفقات النقدية والمخاطر.

كما أن تأجيل الاعتراف بالربح من خلال هامش الخدمة التعاقدية يجعل الاعتراف بالربح مرتبطا بفترة تقديم الخدمة التأمينية.

ومن جهة أخرى، يسمح الفصل بين نتيجة خدمة التأمين والمكونات المالية والاستثمارية بفهم أفضل للأداء الذي حققته شركة التأمين.

13.العلاقة بين IFRS 17 والمعايير الأخرى

يرتبط IFRS 17 بعدد من المعايير الأخرى، خاصة المعايير التي تتناول الأدوات المالية والعرض والإفصاح.

ومن المهم بشكل خاص التمييز بين IFRS 17 و IFRS 9. فالأول يهتم أساسا بعقود التأمين، بينما يعالج IFRS 9 الأدوات المالية، بما فيها بعض الاستثمارات التي قد تمتلكها شركات التأمين.

ولهذا تحتاج شركة التأمين إلى تطبيق أكثر من معيار في الوقت نفسه من أجل إعداد قوائم مالية متكاملة.

14.أهم الصعوبات في تطبيق IFRS 17

يعد تطبيق المعيار من العمليات المعقدة، خاصة بالنسبة لشركات التأمين التي تمتلك عددا كبيرا ومتنوعا من العقود.

ومن أهم الصعوبات:

- تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- اختيار معدلات الخصم المناسبة.
- تقدير المخاطر غير المالية.
- تحديد مجموعات العقود وتصنيفها.
- حساب هامش الخدمة التعاقدية ومتابعته.

- التعامل مع التغيرات في الافتراضات.
 - توفير البيانات اللازمة للقياس والإفصاح.
 - الربط بين الأنظمة المحاسبية والأنظمة الاكتوارية.
 - تطبيق النموذج المناسب لكل نوع من العقود.
- كما أن تغير التوقعات المتعلقة بالمطالبات أو المصروفات أو معدلات الخصم يمكن أن يؤدي إلى تغيرات مهمة في قيمة الالتزامات ونتائج الفترة.

يمكن القول إن IFRS 17 غير طريقة التفكير في محاسبة عقود التأمين، فلم يعد التركيز منصبا فقط على الأقساط التي تحصل عليها شركة التأمين، وإنما أصبح الاهتمام موجها إلى الالتزامات المستقبلية والتدفقات النقدية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها.

كما أن المعيار يربط الاعتراف بالربح بتقديم الخدمة التأمينية، من خلال مفهوم هامش الخدمة التعاقدية، بدلا من الاعتراف مباشرة بكل الأرباح المتوقعة عند بداية العقد.

وبذلك يوفر IFRS 17 أساسا أكثر تفصيلا لفهم المركز المالي والأداء المالي لشركات التأمين، مع إعطاء أهمية كبيرة للتقديرات والافتراضات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر المستقبلية.

قطاعات التشغيل

IFRS 8

1. مقدمة

يهتم معيار IFRS 8 بطريقة عرض المعلومات المالية المتعلقة بمختلف الأنشطة التي تمارسها المؤسسة. فالقوائم المالية الموحدة تعطي صورة إجمالية عن المؤسسة، لكن هذه الصورة قد لا تكون كافية لفهم مصادر الإيرادات والأرباح والمخاطر، خاصة عندما تمارس المؤسسة عدة أنشطة أو تعمل في مناطق جغرافية مختلفة. لذلك يعتمد المعيار على ما يسمى بالمدخل الإداري (Management Approach)، أي أن معلومات القطاعات تعرض انطلاقاً من الطريقة التي تنظر بها الإدارة العليا إلى أنشطة المؤسسة وتتابع نتائجها وتتخذ على أساسها قراراتها. وبهذا لا يهدف IFRS 8 إلى تغيير الأرقام المحاسبية المسجلة في القوائم المالية، وإنما إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلاً تساعد مستخدمي القوائم على فهم مكونات أداء المؤسسة.

2. مفهوم قطاع التشغيل

يقصد بقطاع التشغيل جزء من المؤسسة تتوفر فيه مجموعة من الخصائص التي تسمح باعتباره وحدة نشاط مستقلة نسبياً داخل المؤسسة. ويكون قطاع التشغيل عادة جزءاً:

- يمارس نشاطاً يمكن أن يحقق إيرادات ويتحمل مصاريف.
 - تراجع الإدارة نتائجه بصورة منتظمة.
 - تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.
 - يمكن للإدارة استخدام هذه المعلومات في تقييم الأداء واتخاذ القرارات.
- ومن هنا يتضح أن تحديد القطاع لا يعتمد فقط على طبيعة النشاط، وإنما يرتبط أيضاً بالطريقة التي تتم بها إدارة المؤسسة من الداخل.

3. المدخل الإداري في IFRS 8

يعتبر المدخل الإداري من أهم الأفكار التي يقوم عليها المعيار. فبدلاً من فرض تقسيم موحد على جميع المؤسسات، ينطلق IFRS 8 من التقارير الداخلية التي تعتمد عليها الإدارة في متابعة المؤسسة.

فإذا كانت الإدارة تقسم المؤسسة إلى قطاعات مثل:

- نشاط صناعي.
- نشاط تجاري.
- نشاط خدمات.
- نشاط في الجزائر.
- نشاط في الخارج.

فإن هذه الطريقة الداخلية في المتابعة تشكل نقطة البداية لتحديد قطاعات التشغيل. وهذا يجعل معلومات القطاعات أكثر ارتباطاً بالواقع الفعلي لاتخاذ القرار داخل المؤسسة.

4. تحديد القطاعات القابلة للتقرير

ليس كل قطاع تشغيلي بالضرورة قطاعا يجب عرضه بشكل منفصل في الإيضاحات. ويستخدم IFRS 8 مجموعة من الاختبارات الكمية لتحديد القطاعات التي تستحق الإفصاح بصورة منفصلة. ويعتبر القطاع ذا أهمية كمية عندما يصل أحد المقاييس المحددة في المعيار إلى حد 10% أو أكثر مقارنة بالمقياس الإجمالي المعتمد.

وتشمل الاختبارات الأساسية:

- إيرادات القطاع.
- الربح أو الخسارة.
- الأصول.

ويتم ذلك وفقا للقواعد المحددة في IFRS 8 ، وليس بمجرد مقارنة أي رقم مالي بالرقم الإجمالي للمؤسسة.

5. اختبار الإيرادات بنسبة 10%

يتم اعتبار القطاع قابلا للتقرير إذا بلغت إيراداته، بما فيها مبيعاته أو تحويلاته إلى قطاعات أخرى، نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات القطاعات. ويهدف هذا الاختبار إلى تحديد القطاعات التي يكون حجم نشاطها مؤثرا بالنسبة إلى المؤسسة ككل.

6. اختبار الربح أو الخسارة

يتم كذلك تطبيق اختبار 10% على نتيجة القطاع. ويتم النظر إلى القيمة المطلقة لأرباح القطاعات الربحية أو خسائر القطاعات الخاسرة، ثم مقارنتها بالأساس المحدد في المعيار. وهذا الاختبار مهم لأن القطاع قد لا تكون إيراداته كبيرة جدا، لكنه قد يكون مؤثرا بسبب مستوى الربح أو الخسارة التي يحققها.

7. اختبار الأصول

يمكن أن يصبح القطاع قابلا للتقرير إذا بلغت أصوله 10% أو أكثر من إجمالي أصول القطاعات. ويعطي هذا الاختبار أهمية للقطاعات التي تملك موارد وأصولا كبيرة، حتى إذا لم تكن إيراداتها أو نتائجها هي الأكبر. وبالتالي فإن تحديد القطاعات القابلة للتقرير لا يعتمد على مؤشر واحد فقط.

8. قاعدة كفاية الإيرادات الخارجية

بعد تحديد القطاعات التي تستوفي الاختبارات الكمية، توجد قاعدة إضافية مهمة في IFRS 8 يجب أن تمثل الإيرادات الخارجية للقطاعات التي تم تحديدها كقطاعات قابلة للتقرير 75% على الأقل من إجمالي إيرادات المؤسسة الخارجية.

وإذا لم تتحقق هذه النسبة، يتم تحديد قطاعات إضافية للإفصاح حتى يتم الوصول إلى مستوى 75%. وتعتبر هذه القاعدة مهمة حتى لا تكون المعلومات القطاعية المنشورة محدودة ولا تغطي الجزء الأكبر من النشاط الخارجي للمؤسسة.

9. القياس المحاسبي لمعلومات القطاعات

لا يفرض IFRS 8 على المؤسسة إنشاء نظام محاسبي جديد خاص بالقطاعات. بل تعتمد معلومات القطاعات على الأساس الذي تستخدمه الإدارة في متابعة الأداء واتخاذ القرارات. ولهذا قد نجد بعض الاختلاف بين معلومات القطاعات والقيم الظاهرة في القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية. ومن المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها حسب طبيعة القطاع:

- الإيرادات الخارجية.
- الإيرادات من المعاملات مع القطاعات الأخرى.
- الربح أو الخسارة.
- بعض بنود المصاريف.
- الأصول.
- الالتزامات عندما تكون متاحة وتقدم إلى الإدارة.
- الاستهلاك والإهلاك.
- الإضافات إلى الأصول غير المتداولة.
- بعض البنود الأخرى التي تستخدمها الإدارة في تقييم القطاع.

10. المعالجة المحاسبية للفروقات والتسويات

بما أن معلومات القطاعات تعتمد على التقارير الداخلية، فقد توجد فروقات بينها وبين المعلومات الواردة في القوائم المالية. ولا يكفي IFRS 8 بعرض أرقام القطاعات، وإنما يطلب إجراء تسويات بين إجمالي معلومات القطاعات والمبالغ المقابلة في القوائم المالية للمؤسسة عندما تكون هناك فروقات. وقد تنتج هذه الفروقات عن:

- اختلاف أسس القياس.
 - اختلاف طريقة تخصيص بعض المصاريف.
 - اختلاف توقيت الاعتراف ببعض البنود.
 - وجود عناصر لا تخصص للقطاعات.
 - اختلاف طريقة تحديد بعض الأصول أو الالتزامات.
- وتسمح هذه التسويات للمستخدم بفهم العلاقة بين المعلومات الداخلية والمعلومات الواردة في القوائم المالية.

11. الإفصاح عن طبيعة أنشطة القطاعات

لا يقتصر الإفصاح على الأرقام فقط، بل يجب إعطاء معلومات تساعد على فهم طبيعة القطاعات. ومن ذلك:

- العوامل المستخدمة لتحديد القطاعات.
 - طريقة تنظيم المؤسسة.
 - طبيعة المنتجات والخدمات التي يقدمها كل قطاع.
 - المناطق الجغرافية التي يعمل فيها القطاع.
 - التغيرات التي حدثت في هيكل القطاعات.
- وهذا الجانب مهم لأن الرقم المالي وحده لا يكفي لفهم طبيعة النشاط الذي حققه.

12. الإفصاح الجغرافي

يهتم IFRS 8 أيضا بالمعلومات المتعلقة بالمناطق الجغرافية.

ومن بين المعلومات التي يمكن أن تظهر:

- الإيرادات من العملاء الخارجيين حسب المنطقة الجغرافية.
 - الأصول غير المتداولة حسب المنطقة الجغرافية، وفقا لمتطلبات المعيار.
 - التمييز بين السوق المحلي والأسواق الأجنبية.
- وتساعد هذه المعلومات على معرفة مدى اعتماد المؤسسة على سوق معين أو منطقة جغرافية معينة.

13. الإفصاح عن العملاء الرئيسيين

من النقاط المهمة في IFRS 8 الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعملاء الرئيسيين. فإذا كانت إيرادات المؤسسة من عميل خارجي واحد تمثل 10% أو أكثر من إجمالي إيراداتها، فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة، مع بيان إجمالي مبلغ الإيرادات المرتبط بهذا العميل والقطاع أو القطاعات التي تظهر فيها هذه الإيرادات، دون اشتراط الكشف عن هوية العميل. وتكمن أهمية ذلك في إظهار درجة اعتماد المؤسسة على عدد محدود من العملاء.

14. عرض معلومات القطاعات في الإيضاحات

لا تظهر معلومات القطاعات عادة كبنود مستقلة داخل قائمة المركز المالي أو قائمة الربح أو الخسارة، وإنما تقدم ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية. وتسمح هذه الإيضاحات للمستخدم بالانتقال من الصورة الإجمالية للمؤسسة إلى تفاصيل أكثر عن:

- مصادر الإيرادات.
- القطاعات الأكثر أهمية.
- الأرباح والخسائر حسب النشاط.
- الأصول المرتبطة بالقطاعات.
- التوزيع الجغرافي للنشاط.

15. أهمية IFRS 8 في التحليل المالي

تظهر أهمية المعيار بشكل خاص عند تحليل مؤسسة متعددة الأنشطة. فقد تحقق المؤسسة أرباحا إجمالية مرتفعة، لكن المعلومات القطاعية قد تبين أن هذه الأرباح تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع واحد، بينما تحقق قطاعات أخرى خسائر. كما يمكن أن تكشف المعلومات القطاعية عن:

- اختلاف مستويات الربحية بين الأنشطة.
- اعتماد المؤسسة على سوق جغرافي معين.
- القطاعات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة.
- القطاعات التي تحقق معظم الإيرادات.
- مدى اعتماد المؤسسة على عملاء رئيسيين.

وبذلك تتحول المعلومات القطاعية إلى أداة مهمة للتحليل المالي واتخاذ القرار.

16. مثال مبسط

لنفترض أن مؤسسة تمارس ثلاثة أنشطة:

القطاع	الإيرادات	الربح أو الخسارة	الأصول
الصناعة	600000000 دج	90000000 دج	500000000 دج
التجارة	250000000 دج	40000000 دج	300000000 دج
الخدمات	50000000 دج	1000000 دج	100000000 دج

يتم فحص كل قطاع وفقا لاختبارات IFRS 8 المتعلقة بالإيرادات والنتيجة والأصول.

ولا يعني ذلك أن القطاع الذي يحقق أكبر إيرادات هو بالضرورة القطاع الوحيد القابل للتقرير، فقد يصبح قطاع آخر قابلاً للتقرير بسبب حجم أصوله أو نتيجة نشاطه.

وهذا يوضح أهمية استخدام أكثر من اختبار عند تحديد القطاعات التي يجب الإفصاح عنها.

17. الإشكالات التطبيقية

رغم بساطة فكرة المعيار ظاهرياً، إلا أن تطبيقه قد يطرح بعض الصعوبات، منها:

- تحديد القطاعات التي تراقبها الإدارة فعلياً.
 - التمييز بين القطاعات التشغيلية والأنشطة التي لا تحقق شروط القطاع.
 - تحديد القطاعات القابلة للتقرير.
 - اختلاف أساليب القياس المستخدمة داخلياً.
 - إجراء التسويات بين معلومات القطاعات والقوائم المالية.
 - المحافظة على قابلية المقارنة بين الفترات.
 - تحديد المعلومات المتعلقة بالعملاء الرئيسيين والمناطق الجغرافية.
- كما أن الاعتماد على التقارير الداخلية يجعل فهم الهيكل الإداري للمؤسسة أمراً مهماً عند تطبيق المعيار.

يمكن القول إن IFRS 8 جاء لمعالجة مشكلة مهمة في القوائم المالية، وهي أن الأرقام الإجمالية قد لا تكشف الاختلافات الموجودة بين أنشطة المؤسسة.

ويعتمد المعيار على المدخل الإداري، بحيث يتم تحديد قطاعات التشغيل بالاستناد إلى الطريقة التي تنظر بها الإدارة إلى أنشطة المؤسسة وتتابع نتائجها.

وبعد تحديد القطاعات، يتم تطبيق الاختبارات الكمية لتحديد القطاعات القابلة للتقرير، مع مراعاة قاعدة تغطية 75% من الإيرادات الخارجية، ثم تقديم معلومات تفصيلية عن الإيرادات والنتائج والأصول وغيرها من المؤشرات ذات الصلة. وبذلك يوفر IFRS 8 للمستخدمين معلومات أكثر تفصيلاً عن مصادر أداء المؤسسة، ويساعدهم على فهم الاختلاف بين أنشطتها وأسواقها بدلاً من الاكتفاء بالأرقام الإجمالية للقوائم المالية.

مسألة تطبيقية :

خلال السنة N قامت مجموعة x بعدة عمليات مرتبطة بنشاطها الصناعي والتجاري. وتتوفر المعلومات التالية من سجلات المؤسسة ووثائقها الداخلية:

اولا: عقد طويل الاجل مع عميل

في 01/01 / N ابرمت المؤسسة عقدا مع شركة صناعية لتوريد وتركيب وتجربة نظام انتاج آلي، مع تقديم خدمات صيانة ودعم في لمدة ثلاث سنوات.

بلغت القيمة الاسمية للعقد 36,000,000 دج، يدفع منها:

- 12,000,000 دج عند توقيع العقد.
- 12,000,000 دج عند تسليم النظام.
- 12,000,000 دج بعد 24 شهرا من تاريخ التسليم.

ويتضمن العقد شرطا يمنح العميل تخفيضا قدره 2,000,000 دج اذا لم تحقق الآلة مستوى الانتاج المتفق عليه خلال السنة الاولى. ، وتبين للمؤسسة، عند دراسة العقد، ان اسعار البيع المستقلة للعناصر المكونة له هي:

العنصر	سعر البيع المستقل
نظام الانتاج	25,000,000
التركيب والاختبار	4,000,000
التدريب	2,000,000
الصيانة لمدة 3 سنوات	9,000,000

وقد تم تسليم النظام وتركيبه بنجاح في 04/01 / N ، بينما تم تنفيذ التدريب في شهر ماي N. ، اما خدمة الصيانة فتنفذ بصورة متساوية خلال فترة العقد. وتشير المعطيات الى ان العميل يحصل على منفعة اقتصادية من النظام بمجرد تركيبه واختباره، وان المؤسسة لا تستطيع استخدام النظام لصالح عميل آخر بعد تخصيصه لهذا العقد.

المطلوب

1. حدد التزامات الاداء في العقد.
2. حدد سعر المعاملة مع مراعاة المقابل المتغير والخصم المحتمل.
3. ناقش ما اذا كان عنصر التمويل مهما بسبب تأخر تحصيل جزء من المقابل.
4. وزع سعر المعاملة على التزامات الاداء.
5. حدد توقيت الاعتراف بالايراد لكل التزام.
6. احسب الايراد الذي يجب الاعتراف به خلال السنة N.
7. حدد ما اذا كان هناك اصل عقد او التزام عقد في 31/12/N.

ثانيا: منحة حكومية مرتبطة بالدخل والتكاليف المستقبلية

خلال السنة N استفادت مؤسسة صناعية من منحة حكومية قدرها 6,000,000 دج في إطار برنامج حكومي لدعم المؤسسات التي توظف العمال الجدد وتكوينهم. بتاريخ 01/10/N تم تحويل مبلغ المنحة إلى الحساب البنكي للمؤسسة. تشترط الجهة الحكومية على المؤسسة:

- توظيف 30 عاملا جديدا.
- تنظيم برنامج تكوين مهني للعمال الجدد.
- الاحتفاظ بالعمال لمدة سنتين.

خلال السنة N قامت المؤسسة بالعمليات التالية:

- دفعت تكاليف تكوين العمال بمبلغ 3,600,000 دج عن طريق البنك.
- دفعت أجور العمال الجدد بمبلغ 5,400,000 دج عن طريق البنك.
- في 31/12/N تبين أن المؤسسة استوفت شرطي التوظيف والتكوين، كما أصبح لديها تأكيد معقول بأنها ستلتزم بشرط الاحتفاظ بالعمال.

وتقرر، وفقا للسياسة المحاسبية للمؤسسة، معالجة المنحة المرتبطة بالدخل بطريقة الدخل المؤجل، ثم الاعتراف بها في النتيجة خلال الفترات التي تتحمل فيها المؤسسة التكاليف التي تهدف المنحة إلى تعويضها.
المطلوب:

1. حدد طبيعة المنحة وشروط الاعتراف بها وفقا ل IAS 20، ثم سجل القيد المحاسبي لاستلام المنحة بتاريخ 10/01 / N
2. سجل القيد المحاسبي لتكاليف التكوين البالغة 3,600,000 دج، مع بيان أثرها على النتيجة.
3. سجل القيد المحاسبي لأجور العمال الجدد البالغة 5,400,000 دج.
4. حدد مبلغ المنحة الذي يمكن الاعتراف به كإيراد خلال السنة N، ثم سجل قيد تحويل المنحة المؤجلة إلى إيراد.
5. حدد رصيد المنحة المؤجلة في 31/12/N، إن وجد، ثم سجل القيد المحاسبي المناسب.
6. في السنة N+1، تبين أن المؤسسة لم تحافظ على عدد العمال المطلوب، وأصبحت مطالبة برد 2,000,000 دج من المنحة. حدد المعالجة المحاسبية وسجل قيد إثبات المبلغ الواجب رده.
7. عند تسديد مبلغ 2,000,000 دج للجهة الحكومية عن طريق البنك، سجل قيد التسديد.
8. بين كيفية عرض المنحة والإفصاح عنها في القوائم المالية، مع التمييز بين المنحة المرتبطة بالدخل والمنحة المرتبطة بأصل.

ثالثا: منافع الموظفين ومكافأة طويلة الاجل

في 01/01/2024 قررت مؤسسة صناعية منح كل عامل يكمل ثلاث سنوات من الخدمة المتواصلة مكافأة قدرها 180,000 دج، تدفع له في نهاية السنة الثالثة.

في 31/12/2024 بلغ عدد العمال الذين لم يكملوا بعد مدة الثلاث سنوات 200 عامل، وتتوقع المؤسسة أن يستمر 95% منهم في العمل إلى غاية تاريخ استحقاق المكافأة.

قدرت المؤسسة أن المبلغ الإجمالي المتوقع دفعه للعمال المستحقين في 31/12/2026 يبلغ 34,200,000 دج. ونظرا لأن الدفع سيتم بعد سنتين، قدرت المؤسسة معدل الخصم المناسب بـ 5% سنويا.

في 31/12/2024 قررت المؤسسة الاعتراف بالالتزام المتعلق بهذه المكافأة بالقيمة الحالية.

في 31/12/2025 أعادت المؤسسة تقدير الالتزام، وتبين أن المبلغ المتوقع دفعه للعمال في 31/12/2026 أصبح 35,000,000 دج، مع بقاء معدل الخصم عند 5%.

وفي 31/12/2026 استحق العمال المكافأة، وقامت المؤسسة بدفع المبلغ المستحق لهم عن طريق البنك.

من جهة أخرى، تمنح المؤسسة مديريها مكافأة سنوية مرتبطة بالأداء. وفي 31/12/2024 قدرت المكافآت المستحقة عن أداء سنة 2024 بمبلغ 2,400,000 دج، على أن تدفع للمديرين في 31/03/2025.

المطلوب

1. احسب عدد العمال المتوقع استفادتهم من مكافأة الخدمة.
2. احسب المبلغ المتوقع للمكافآت طويلة الأجل في 31/12/2024.
3. احسب القيمة الحالية للالتزام في 31/12/2024 باستعمال معدل خصم 5% ولمدة سنتين.

4. سجل قيد إثبات مصروف والتزام مكافأة الخدمة طويلة الأجل في 2024/12/31.
5. سجل قيد إثبات مكافآت الأداء المستحقة للمديرين في 2024/12/31.
6. سجل قيد دفع مكافآت المديرين في 2025/03/31.
7. احسب القيمة الحالية الجديدة للالتزام في 31/12/2025 اعتمادا على المبلغ المتوقع دفعه في 2026/12/31.
8. سجل قيد إعادة قياس الالتزام في 2025/12/31.
9. في 2026/12/31، سجل قيد تسوية الالتزام ودفع مكافآت العمال عن طريق البنك.
10. حدد الحسابات المحاسبية في SCF المستعملة في كل قيد.
11. قدم جميع القيود المحاسبية في جدول واحد حسب التسلسل الزمني، مع بيان الحساب المدين والحساب الدائن والمبلغ وسبب التسجيل.

رابعاً: برنامج منافع محددة مع تغيرات خلال السنة

تستخدم مؤسسة صناعية برنامجاً لمنافع التقاعد لفائدة عمالها. وبموجب نظام البرنامج، يحق للعامل عند التقاعد الحصول على منافع تقاعدية تعتمد على مدة الخدمة والأجر النهائي، وبالتالي تتحمل المؤسسة مخاطر التمويل والاستثمار المرتبطة بالبرنامج.

في 31/12/2026 كانت المعلومات التالية متاحة:

المبلغ دج	البيان
24,000,000	القيمة الحالية للالتزام منافع محددة في 01/01/2026
20,000,000	القيمة العادلة لأصول البرنامج في 01/01/2026
2,800,000	تكلفة الخدمة الحالية خلال سنة 2026
1,440,000	تكلفة الفائدة على التزام المنافع المحددة
1,200,000	العائد الفعلي على أصول البرنامج
3,500,000	مساهمات المؤسسة في البرنامج خلال سنة 2026
2,000,000	المنافع المدفوعة للعمال المتقاعدين
26,240,000	القيمة الحالية للالتزام المنافع المحددة في 31/12/2026 قبل التسويات
22,700,000	القيمة العادلة لأصول البرنامج في 31/12/2026
600,000	خسارة إعادة القياس الناتجة عن التغيرات الاكتوارية

خلال سنة 2026 دفعت المؤسسة مساهماتها إلى صندوق التقاعد عن طريق البنك، كما تم دفع المنافع مباشرة من أصول البرنامج إلى المتقاعدين.

المطلوب

1. حدد طبيعة برنامج التقاعد، مع التعليل وفقاً لـ IAS 19.
2. احسب صافي التزام منافع التقاعد في:
 - 01/01/2026.
 - 31/12/2026.
3. احسب تكلفة منافع الموظفين خلال سنة 2026، مع تحديد:
 - تكلفة الخدمة الحالية.
 - تكلفة الفائدة.

- إيراد الفائدة على أصول البرنامج.
 - صافي تكلفة الفائدة.
 - إعادة القياس.
4. حدد المبالغ التي تؤثر في الربح أو الخسارة والمبالغ التي تؤثر في الدخل الشامل الآخر OCI.
5. أنجز جميع القيود المحاسبية المتعلقة ببرنامج التقاعد خلال سنة 2026، بما في ذلك:
- أ. إثباتات تكلفة الخدمة الحالية.
 - ب. إثباتات تكلفة الفائدة.
 - ج. إثباتات العائد على أصول البرنامج.
 - د. تسجيل مساهمة المؤسسة في برنامج التقاعد.
 - هـ. تسجيل المنافع المدفوعة للمتقاعدين.
 - و. إثباتات خسارة إعادة القياس في OCI.

خامسا: عملية بالعملة الأجنبية مع تسديد جزئي وإعادة تقييم

في 10/03/2026 اقتنت مؤسسة جزائرية مواد أولية من مورد إسباني بمبلغ 300,000 يورو على الحساب. كانت أسعار الصرف كما يلي:

التاريخ	1 يورو بالدج
10/03/2026	150
31/12/2026	155
20/02/2027	152
30/06/2027	158

في 20/02/2027 قامت المؤسسة بتسديد 50% من الدين عن طريق البنك.

وفي 30/06/2027 قامت المؤسسة بتسديد 30% من الدين الأصلي، بينما بقي الجزء المتبقي مستحقا للمورد.

المطلوب

1. سجل قيد الاعتراف الأولي بالعملية في 10/03/2026.
2. احسب قيمة الدين بالعملة المحلية عند الاعتراف الأولي.
3. احسب قيمة الدين في 31/12/2026 وفقا لـ IAS 21.
4. احسب فرق الصرف الناتج في 2026/12/31، وحدد طبيعته.
5. سجل قيد إعادة تقييم الدين في 31/12/2026.
6. احسب قيمة الجزء المسدد في 20/02/2027.
7. احسب قيمة الجزء المتبقي من الدين بعد عملية التسديد الأولى.
8. في 2027/06/30، أعد تقييم الجزء المتبقي من الدين قبل التسديد. احسب فرق الصرف الجديد.
9. سجل قيد إعادة التقييم في 30/06/2027.
10. سجل قيد تسديد 30% من الدين الأصلي في 2027/06/30، مع فصل قيد التسديد عن قيد فرق الصرف.
11. حدد رصيد الدين المتبقي بعد عملية التسديد الثانية.

سادسا: عقد تأمين – قياس الالتزام وتسجيل القيود المحاسبية

أصدرت شركة تأمين خلال السنة N مجموعة من عقود التأمين الجديدة. بلغت الأقساط المتفق عليها مع حاملي وثائق التأمين 30,000,000 دج، وقد تم تحصيلها بالكامل عن طريق البنك عند بداية السنة. وفي تاريخ الاعتراف الأولي بالعقود، قدرت الشركة البيانات التالية:

المبلغ	البيان
22,000,000 دج	التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالعقود
1,500,000 دج	التدفقات النقدية المتعلقة باكتساب العقود
19,000,000 دج	القيمة الحالية للتدفقات النقدية للخدمات المستقبلية
1,200,000 دج	تعديل المخاطر غير المالية (Risk Adjustment)
3,000,000 دج	هامش الخدمة التعاقدية في بداية السنة (CSM)
800,000 دج	الجزء من CSM المتعلق بالخدمات المقدمة خلال السنة

تم دفع تكاليف اكتساب العقود البالغة 1,500,000 دج عن طريق البنك. وخلال السنة قدمت شركة التأمين خدمات التأمين المتعلقة بالعقود، وأصبح الجزء البالغ 800,000 دج من هامش الخدمة التعاقدية مستحقا للاعتراف به ضمن إيرادات خدمات التأمين. وفي 31/12/N، وبعد مراجعة تقديراتها، تبين أن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ارتفعت بمبلغ 2,000,000 دج نتيجة ارتفاع معدل المطالبات المتوقعة. ولأغراض التمرين، يفترض أن هذا التغير في التقديرات يتعلق بالعقود القائمة، وأن المعالجة المطلوبة هي إظهار أثره على التزام عقود التأمين وعلى النتيجة وفقا لمنطق IFRS 17 المطلوب

1. سجل قيد تحصيل أقساط التأمين البالغة 30,000,000 دج عند بداية السنة.
2. سجل قيد دفع تكاليف اكتساب عقود التأمين البالغة 1,500,000 دج عن طريق البنك.
3. حدد مكونات التدفقات النقدية للوفاء بالعقود، ثم سجل القيد المحاسبي المتعلق بالاعتراف الأولي بعقد التأمين، مع إظهار أثر التدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر غير المالية، وهامش الخدمة التعاقدية.
4. حدد قيمة التزام عقد التأمين عند الاعتراف الأولي، انطلاقا من المعطيات المقدمة.
5. سجل القيد المتعلق بالاعتراف بالجزء من هامش الخدمة التعاقدية الذي يخص الخدمات المقدمة خلال السنة، والبالغ 800,000 دج، باعتباره إيرادا من خدمات التأمين.
6. حدد رصيد هامش الخدمة التعاقدية في نهاية السنة بعد الاعتراف بالمبلغ المتعلق بالخدمات المقدمة.
7. في 31/12/N ارتفعت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمبلغ 2,000,000 دج بسبب ارتفاع معدل المطالبات. احسب أثر هذا التغير على التزام عقد التأمين.
8. سجل القيد المحاسبي الناتج عن تغير تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد ما إذا كان الأثر يعالج في الالتزام، أو هامش الخدمة التعاقدية، أو نتيجة الفترة وفقا للمعطيات المفترضة.
9. احسب، بعد جميع العمليات السابقة، رصيد التزام عقد التأمين في نهاية السنة.
10. حدد إجمالي الأثر على نتيجة السنة الناتج عن عقد التأمين، مع التمييز بين إيرادات خدمات التأمين وأي أثر ناتج عن تغير التقديرات.

سابعا: قطاعات التشغيل

تتكون مجموعة النور من أربعة قطاعات تشغيلية هي A و B و C و D.

تتوفر المعلومات التالية عن السنة المالية:

البيان	A	B	C	D
المبيعات للعملاء الخارجيين	35,000,000	24,000,000	8,000,000	5,000,000
المبيعات بين القطاعات	5,000,000	6,000,000	2,000,000	1,000,000
إجمالي الإيرادات	40,000,000	30,000,000	10,000,000	6,000,000
المصاريف	33,000,000	26,000,000	8,800,000	5,500,000
النتيجة قبل الضريبة	7,000,000	4,000,000	1,200,000	500,000
أصول القطاع	40,000,000	25,000,000	9,000,000	6,000,000

وخلال السنة تمت العمليات التالية:

1. باع القطاع A منتجات للقطاع B بقيمة 5,000,000 دج على الحساب.
2. باع القطاع B منتجات للقطاع C بقيمة 6,000,000 دج على الحساب.
3. باع القطاع C منتجات للقطاع D بقيمة 2,000,000 دج، تم تسديد نصف المبلغ عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
4. باع القطاع D منتجات للقطاع A بقيمة 1,000,000 دج على الحساب.
5. حقق القطاع A مبيعات للعملاء الخارجيين بقيمة 35,000,000 دج، تم تحصيل 80% منها عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
6. حقق القطاع B مبيعات للعملاء الخارجيين بقيمة 24,000,000 دج، تم تحصيل نصفها نقداً، والباقي على الحساب.
7. حقق القطاع C مبيعات للعملاء الخارجيين بقيمة 8,000,000 دج، تم تحصيل 75% منها عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
8. حقق القطاع D مبيعات للعملاء الخارجيين بقيمة 5,000,000 دج، تم تحصيل 60% منها عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
9. بلغت مصاريف القطاع A الإجمالية 33,000,000 دج، منها 25,000,000 دج دفعت عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
10. بلغت مصاريف القطاع B الإجمالية 26,000,000 دج، دفعت منها 20,000,000 دج عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
11. بلغت مصاريف القطاع C الإجمالية 8,800,000 دج، منها 5,000,000 دج دفعت عن طريق البنك، والباقي على الحساب.
12. بلغت مصاريف القطاع D الإجمالية 5,500,000 دج، دفعت بالكامل عن طريق البنك.
13. في نهاية السنة، تبين أن جزءاً من المنتجات التي باعها القطاع A إلى القطاع B بقيمة تحويل قدرها 5,000,000 دج لا يزال موجوداً في مخزون القطاع B.
- وكانت تكلفة هذه المنتجات في دفاتر القطاع A تساوي 4,000,000 دج.
14. كما تبين أن كامل المنتجات التي باعها القطاع B إلى القطاع C بقيمة 6,000,000 دج قد أعيد بيعها إلى عملاء خارجيين قبل نهاية السنة.
15. الإدارة العليا للمجموعة تراجع نتائج القطاعات بصورة منتظمة وتستخدم المعلومات القطاعية في تخصيص الموارد وتقييم الأداء.

المطلوب:

1. تحديد القطاعات التشغيلية وفقاً لـ IFRS 8
2. تسجيل القيود المحاسبية للمبيعات الخارجية لكل قطاع.
3. تسجيل القيود المحاسبية للعمليات بين القطاعات A و B و C و D.

4. تسجيل قيود المصاريف لكل قطاع.
5. حساب النتيجة القطاعية لكل قطاع والتحقق من النتائج المعطاة في الجدول.
6. حساب إجمالي إيرادات كل قطاع، بما فيها الإيرادات بين القطاعات.
7. تطبيق اختبار 10% على الإيرادات.
8. تطبيق اختبار 10% على النتيجة.
9. تطبيق اختبار 10% على الأصول.
10. تحديد القطاعات القابلة للإبلاغ عنها (Reportable Segments).
11. التحقق من شرط 75% المتعلق بالإيرادات الخارجية.
12. تسجيل قيود الإلغاء الخاصة بالمبيعات والمشتريات بين القطاعات عند إعداد القوائم المالية الموحدة.
13. تسجيل قيود إلغاء الأرصدة المدينة والدائنة بين القطاعات.
14. تحديد الربح الداخلي غير المحقق في مخزون القطاع B الناتج عن عملية الشراء من القطاع A.
15. تسجيل قيد إلغاء الربح الداخلي غير المحقق.
16. تحديد أثر قيود الإلغاء على:
 - الإيرادات الموحدة.
 - المصاريف الموحدة.
 - المخزون الموحد.
 - النتيجة الموحدة.
17. وضع الفرق بين المحاسبة داخل القطاع والمعلومات القطاعية المفصّل عنها وبين قيود الإلغاء عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

الحل :

أولاً: عقد العمل IFRS 15 -

1. تحديد التزامات الأداء

لدينا ثلاثة التزامات أداء:

1. نظام الإنتاج + التركيب والاختبار: التزام واحد، لأن العميل لا ينتفع بالنظام إلا بعد تركيبه واختباره.

2. التدريب: التزام أداء مستقل.

3. الصيانة لمدة 3 سنوات: التزام أداء مستقل.

سعر البيع المستقل للالتزام الأول: $25,000,000 + 4,000,000 = 29,000,000$

2. تحديد سعر المعاملة

القيمة الاسمية للعقد: 36,000,000

وبافتراض أن الخصم المحتمل البالغ 2,000,000 دج يجب أخذه في الاعتبار: $36,000,000 - 2,000,000 = 34,000,000$

3.عنصر التمويل

الدفعة الأخيرة، البالغة 12,000,000 دج، تستحق بعد 24 شهرا من التسليم.
لذلك يوجد مؤشر على وجود مكون تمويلي مهم، ويجب من حيث المبدأ أخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار.

4.توزيع سعر المعاملة

مجموع أسعار البيع المستقلة: $29,000,000 + 2,000,000 + 9,000,000 = 40,000,000$

التزام الأداء	سعر البيع المستقل	المبلغ المخصص
النظام + التركيب والاختبار	29,000,000	24,650,000
التدريب	2,000,000	1,700,000
الصيانة	9,000,000	7,650,000
المجموع	40,000,000	34,000,000

مثلا للنظام:

$$34,000,000 \times (29,000,000 \div 40,000,000) = 24,650,000$$

5.توقيت الاعتراف بالإيراد

- النظام والتركيب والاختبار: في 0104 N ، عند اكتمال التركيب والاختبار.
- التدريب: عند تنفيذه في ماي N.
- الصيانة: على مدى 3 سنوات، بصورة متساوية.

الإيراد الشهري للصيانة:

$$7,650,000 \div 36 = 212,500$$

ومن أبريل إلى ديسمبر = 9 أشهر:

$$212,500 \times 9 = 1,912,500$$

6.الإيراد المعترف به خلال N

$$24,650,000 + 1,700,000 + 1,912,500 = 28,262,500 \text{ دج}$$

7.أصل أو التزام العقد في 3112N

المبالغ المحصلة خلال N:

$$12,000,000 + 12,000,000 = 24,000,000$$

الإيراد المعترف به: 28,262,500

الفرق:

$$28,262,500 - 24,000,000 = 4,262,500 \text{ دج}$$

ثانيا: المنحة الحكومية IAS 20 -

1. طبيعة المنحة والاعتراف بها

المنحة مرتبطة بالدخل لأنها تعوض تكاليف التكوين والتشغيل، وليست مخصصة لاقتناء أصل. عند استلامها في N 10 01 لا تسجل مباشرة كإيراد، لأن شرط الاحتفاظ بالعمال ما زال مستقبليا.

2. استلام المنحة في 0110N

قيمة المنحة: 6,000,000 دج

الحساب	البيان	مدين	دائن
512	البنك	6,000,000	
4877	إعانات مؤجلة (Subventions à étaler)		6,000,000

3. تسجيل تكاليف التكوين

تكاليف التكوين الخارجي: 3,600,000 دج ، الحساب المناسب هو 6282 – Frais de formation externe du personnel.

الحساب	البيان	مدين	دائن
6282	مصاريف التكوين الخارجي للعمال	3,600,000	
512	البنك		3,600,000

4. تسجيل أجور العمال الجدد

الأجور: 5,400,000 دج ، نستعمل 6311 – Traitements et salaires ، ويمكن تفصيله إلى 63111 – Traitements, salaires et appointements.

الحساب	البيان	مدين	دائن
63111	أجور ورواتب العمال	5,400,000	
512	البنك		5,400,000

5. الاعتراف بالمنحة كإيراد في 3112N

في نهاية السنة أصبح لدى المؤسسة تأكيد معقول بالوفاء بالشروط. كما أن التكاليف المرتبطة بالمنحة خلال N:

$3,600,000 + 5,400,000 = 9,000,000$ ، وهي أكبر من قيمة المنحة: 6,000,000 لذلك يعترف بكامل المنحة:

6,000,000 دج

القييد:

الحساب	البيان	مدين	دائن
4877	إعانات مؤجلة	6,000,000	

748	إعانات الاستغلال الأخرى	6,000,000
-----	-------------------------	-----------

حساب 748 هو حساب الخاص بـ Autres subventions d'exploitation. إعانات الاستغلال الأخرى

6. رصيد المنحة المؤجلة في 3112N

بما أن كامل المنحة: 6,000,000 ، تم الاعتراف بها كإيراد خلال N: $6,000,000 - 6,000,000 = 0$

إذن: رصيد 4877=0 ولا يوجد قيد إضافي في نهاية N.

7. إذا وجب رد 2,000,000 دج في N+1

إذا تبين في N+1 أن المؤسسة لم تحافظ على العمال وأصبحت مطالبة برد: 2,000,000 دج

فيجب إثبات المبلغ الواجب رده. يمكن معالجة الرد ك تخفيض للمنحة المعترف بها عبء متعلق بها حسب طبيعة المبلغ والفترة التي أصبح فيها الرد مستحقا.

في صياغة التمرين المبسطة:

الحساب	البيان	مدين	دائن
748	تخفيض عكس المنحة الحكومية	2,000,000	
441	الدولة – إعانات واجبة الرد		2,000,000

ثم عند التسديد:

الحساب	البيان	مدين	دائن
441	الدولة – إعانات واجبة الرد	2,000,000	
512	البنك		2,000,000

النتيجة النهائية

العملية	الحساب المدين	الحساب الدائن	المبلغ
استلام المنحة	512	4877	6,000,000
تكاليف التكوين	6282	512	3,600,000
أجور العمال	63111	512	5,400,000
الاعتراف بالمنحة	4877	748	6,000,000
رد جزء من المنحة لاحقا	748	441	2,000,000
تسديد الرد	441	512	2,000,000

6. طبيعة المنحة

المنحة مخصصة لاقتناء خط انتاج، ولذلك فهي: منحة مرتبطة باصل (Asset-related grant).

7. هل تسجيل 8 ملايين كإيراد مباشرة صحيح؟

لا. لأن الاعتراف بالمنحة وفقا لـ IAS 20 يرتبط بوجود تأكيد معقول بأن المؤسسة ستلتزم بالشروط وستحصل على المنفعة. وبما ان هناك شرطا لم يتحقق بعد، يجب تقييم درجة التأكد قبل الاعتراف بالمنحة.

8. المعالجة بطريقة الدخل المؤجل

إذا افترضنا تحقق شروط الاعتراف، يمكن تسجيل المنحة كدخل مؤجل. قيمة المنحة: 8,000,000 دج
عمر الاصل: 8 سنوات
الايراد السنوي للمنحة:

$$8,000,000 \div 8 = 1,000,000 \text{ دج سنويا}$$

وبما ان الاصل اقتني في N0107، فإن نصيب السنة N:

$$1,000,000 \times 612 = 500,000 \text{ دج}$$

إذن المبلغ الذي يعترف به في نتيجة السنة N: 500,000 دج
والرصيد المتبقي كدخل مؤجل:

$$8,000,000 - 500,000 = 7,500,000 \text{ دج}$$

ثالثاً: منافع الموظفين IAS 19 -

1. عدد العمال المتوقع استفادتهم

$$200 \times 95\% = 190 \text{ عامل}$$

2. المبلغ المتوقع للمكافآت

المبلغ معطى في التمرين: 34,200,000 دج

3. القيمة الحالية في 31122024

الدفع سيكون في 31122026، أي بعد سنتين:

$$VA = 34,200,000 \div (1.05)^2 = 31,020,408 \text{ دج}$$

4. قيد 31122024

إثبات الالتزام عن المنفعة طويلة الأجل:

الحساب	البيان	مدين	دائن
6855	مخصصات لمزايا الموظفين	31,020,408	
153	مخصصات المعاشات والالتزامات المماثلة		31,020,408

5. قيد مكافآت المديرين في 31122024

بما أن المكافأة ستدفع في 31032025، فهي منفعة قصيرة الأجل.

الحساب	البيان	مدين	دائن
63125	منح مرتبطة بالنتائج لفائدة الإطارات المسيرين	2,400,000	
421	المستخدمون - أجور مستحقة الدفع		2,400,000

6. الدفع في 31032025

الحساب	البيان	مدين	دائن
421	المستخدمون - أجور مستحقة الدفع	2,400,000	
512	البنك		2,400,000

7. إعادة قياس الالتزام في 31122025

المبلغ المتوقع دفعه في 31122026 أصبح: 35,000,000 دج
وبقيت سنة واحدة فقط:

$$VA = 35,000,000 \div 1.05 = 33,333,333 \text{ دج}$$

الالتزام السابق 31,020,408 دج

إذن الزيادة:

$$33,333,333 - 31,020,408 = 2,312,925 \text{ دج}$$

8. قيد إعادة القياس في 31122025.

الحساب	البيان	مدين	دائن
6855	مخصصات لمزايا الموظفين	2,312,925	
153	مخصصات المعاشات والالتزامات المماثلة		2,312,925

فيصبح رصيد الالتزام: 33,333,333 دج.

9. الدفع في 31122026.

عند دفع المكافأة:

الحساب	البيان	مدين	دائن
153	مخصصات مزايا الموظفين	33,333,333	
512	البنك		33,333,333

رابعاً: برنامج منافع محددة مع تغيرات خلال السنة IAS 19 و- IAS 26

1. تحديد طبيعة البرنامج : هذا البرنامج هو برنامج منافع محددة (Defined Benefit Plan).

السبب ، لأن المؤسسة لا تكتفي بدفع مساهمة ثابتة، وإنما تتحمل التزاماً تجاه العمال يتم تحديده بناء على:
مدة الخدمة . الأجر النهائي. المنافع التي يستحقها العامل عند التقاعد.

وبالتالي فإن المؤسسة تتحمل مخاطر: التغير في الالتزامات المستقبلية. المخاطر الاكتوارية (Actuarial Risk) . مخاطر الاستثمار في أصول البرنامج.

إذن تطبق المؤسسة – IAS 19 منافع الموظفين.

2. حساب صافي الالتزام في بداية السنة

في 01012026 ، التزام منافع التقاعد = 24,000,000 دج ، أصول البرنامج = 20,000,000 دج

إذن: صافي الالتزام = 24,000,000 - 20,000,000 ، صافي الالتزام الابتدائي = 4,000,000 دج

أي أن المؤسسة كانت في بداية السنة تعاني من عجز تمويلي قدره 4,000,000 دج.

3. حساب تطور التزام منافع التقاعد

نبدأ بالالتزام في 01012026:

البيان	المبلغ دج
التزام المنافع في بداية السنة	24,000,000

2,800,000	+تكلفة الخدمة الحالية
1,440,000	+تكلفة الفائدة
(2,000,000)	-المنافع المدفوعة
600,000	+خسارة إعادة القياس
26,840,000	التزام المنافع في نهاية السنة

إذن:

$$26,840,000 = 24,000,000 + 2,800,000 + 1,440,000 - 2,000,000 + 600,000$$

4. حساب تطور أصول البرنامج

المبلغ دج	البيان
20,000,000	أصول البرنامج في بداية السنة
3,500,000	+مساهمات المؤسسة
1,200,000	+العائد على أصول البرنامج
(2,000,000)	-المنافع المدفوعة
22,700,000	أصول البرنامج في نهاية السنة

أي:

$$22,700,000 = 20,000,000 + 3,500,000 + 1,200,000 - 2,000,000$$

وهذا يتطابق مع المعطى.

5. حساب صافي التزام منافع التقاعد في نهاية السنة

لدينا:

صافي الالتزام = القيمة الحالية للالتزام - القيمة العادلة لأصول البرنامج

إذن:

$$\text{صافي الالتزام} = 26,840,000 - 22,700,000 = 4,140,000 \text{ دج}$$

إذن المؤسسة تنهي سنة 2026 بصافي التزام تقاعد قدره 4,140,000 دج.

6. حساب صافي تكلفة الفائدة

لدينا:

$$\text{تكلفة الفائدة على الالتزام} = 1,440,000 \text{ دج.}$$

$$\text{العائد على أصول البرنامج} = 1,200,000 \text{ دج.}$$

إذن:

$$\text{صافي تكلفة الفائدة} = 1,440,000 - 1,200,000 = 240,000 \text{ دج}$$

7. تكلفة منافع الموظفين في الربح أو الخسارة

وفقا لـ IAS 19 ، تتكون تكلفة منافع الموظفين المتعلقة ببرنامج المنافع المحددة أساسا من:

أولا: تكلفة الخدمة الحالية 2,800,000

ثانيا: صافي تكلفة الفائدة 240,000

إذن إجمالي التكلفة التي تظهر في الربح أو الخسارة:

$$3,040,000 = 2,800,000 + 240,000 \text{ دج}$$

8. إعادة القياس

لدينا خسارة اكتوارية: 600,000 دج ، هذه لا تدخل في الربح أو الخسارة، وإنما تعترف بها المؤسسة في: الدخل الشامل الآخر OCI
إذن:

العنصر	المبلغ	المعالجة
تكلفة الخدمة الحالية	2,800,000	الربح أو الخسارة
صافي تكلفة الفائدة	240,000	الربح أو الخسارة
خسارة إعادة القياس	600,000	OCI
إجمالي تكلفة الربح أو الخسارة	3,040,000	
إجمالي إعادة القياس	600,000	OCI

9. القيود المحاسبية

إثبات تكلفة الخدمة الحالية

تكلفة الخدمة الحالية بلغت: 2,800,000 دج

القيود:

الحساب	مدين	دائن
مصرف منافع الموظفين – تكلفة الخدمة	2,800,000	
التزام منافع التقاعد		2,800,000

الخدمة التي قدمها العمال خلال سنة 2026 أدت إلى زيادة التزام المؤسسة تجاههم.

10. إثبات تكلفة الفائدة

تكلفة الفائدة على التزام المنافع: 1,440,000 دج

القيود:

الحساب	مدين	دائن
مصرف الفائدة – منافع التقاعد	1,440,000	
التزام منافع التقاعد		1,440,000

11. إثبات العائد على أصول البرنامج

حققت أصول البرنامج عائدا قدره: 1,200,000 دج وهذا العائد يقلل صافي تكلفة المنافع.

الحساب	مدين	دائن
أصول برنامج التقاعد	1,200,000	
إيراد تخفيض تكلفة منافع التقاعد		1,200,000

وبذلك تصبح تكلفة الفائدة الصافية:

$$1,440,000 - 1,200,000 = 240,000$$

12. مساهمة المؤسسة في البرنامج

دفعت المؤسسة للصندوق: 3,500,000 دج عن طريق البنك.

الحساب	مدين	دائن
أصول برنامج التقاعد	3,500,000	
البنك		3,500,000

لا نسجل:

مصرف منافع الموظفين 3,500,000

إلى البنك 3,500,000

لأن مبلغ 3,500,000 دج هو مساهمة تمويلية في أصول البرنامج، وليس بالضرورة مصرف السنة.

13. دفع المنافع للمتقاعدين

المنافع المدفوعة بلغت: 2,000,000 دج ، بما أن الدفع تم من أصول البرنامج:

الحساب	مدين	دائن
التزام منافع التقاعد	2,000,000	
أصول برنامج التقاعد		2,000,000

لاحظ أن هذه العملية تخفض في الوقت نفسه التزام المنافع. و أصول البرنامج. ولذلك لا تؤدي وحدها إلى تغير في صافي الالتزام.

14. خسارة إعادة القياس

خسارة إعادة القياس: 600,000 دج ، وفقا لـ IAS 19 تعترف بها المؤسسة في OCI.

القيود:

الحساب	مدين	دائن
خسائر إعادة قياس منافع التقاعد OCI -	600,000	
التزام منافع التقاعد		600,000

وهنا يجب الانتباه: هذه الخسارة لا تدخل في مصرف منافع الموظفين في الربح أو الخسارة.

خامسا: عملية بالعملة الأجنبية مع تسديد جزئي وإعادة تقييم

1. قيد الاعتراف الأولي في 10/03/2026

طبقا لـ IAS 21 ، تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بسعر الصرف الفوري في تاريخ المعاملة.

قيمة الدين: $3000000 \times 150 = 450000000$ دج

القيود

الحساب	البيان	مدين	دائن
601	مشتريات المواد الأولية	45,000,000	

401	الموردون	45,000,000
-----	----------	------------

2. قيمة الدين بالعملة المحلية عند الاعتراف الأولي

$$\text{دج } 45000000 = 150 \text{ يورو} \times 300000$$

3. قيمة الدين في 2026/12/31 وفقا ل IAS 21

الدين يمثل بندا نقديا (Monetary item) لأنه مبلغ نقدي مستحق الدفع للمورد. لذلك يعاد تقييمه بسعر الإقفال.
 $46500000 = 300000 \times 155$ دج . إذن القيمة الصحيحة للدين في 31/12/2026 : $46500000 =$ دج

4. فرق الصرف في 2026/12/31 وتحديد طبيعته

القيمة الجديدة: 46500000 . القيمة الدفترية السابقة: 45000000
 إذن: $46500000 - 45000000 = 1500000$. وبما أن قيمة الالتزام ارتفعت، فإن المؤسسة ستدفع دج أكثر عند التسديد.

إذن: خسارة صرف = 1500000 دج

5. قيد إعادة التقييم في 31/12/2026

القيد

الحساب	البيان	مدين	دائن
666	خسائر الصرف	1,500,000	
401	الموردون		1,500,000

بعد هذا القيد يصبح: رصيد 401 = 46500000 دج

6. حساب قيمة الجزء المسدد في 20/02/2027

المؤسسة تسدد 50% من الدين الأصلي.

$$150000 = 300000 \times 50\%$$

سعر الصرف بتاريخ التسديد: 152 دج/يورو . إذن المبلغ الذي سيخرج من البنك: $22800000 = 152 \times 150000$ دج

القيمة الدفترية لهذا الجزء قبل التسديد كانت محسوبة بسعر: 155

$$23250000 = 155 \times 150000$$

إذن لدينا فرق بين:

• القيمة الدفترية : 23,250,000

• المبلغ المدفوع : 22,800,000

7. قيمة الجزء المتبقي بعد التسديد الأول

الدين الأصلي: 300000 يورو . المسدد: 150000 يورو

$$150000 = 300000 - 150000$$

وقيمته الدفترية بعد التسديد: $23250000 = 155 \times 150000$ دج

إذن بعد التسديد الأول: $150000 =$ يورو بقيمة دفترية: $23250000 =$ دج

8. إعادة تقييم الجزء المتبقي في 30/06/2027

هذه الخطوة تتم قبل التسديد الثاني.

الرصيد المتبقي: 150000 يورو . سعر الصرف في: 30/06/2027 . 158 دج/يورو
القيمة الجديدة: $150000 \times 158 = 23700000$ دج . القيمة الدفترية السابقة: 23250000 دج
فرق الصرف: $23700000 - 23250000 = 450000$ دج
ولأن الالتزام ارتفع، فهو: خسارة صرف = 450000 دج

9. قيد إعادة التقييم في 30/06/2027

الحساب	البيان	مدين	دائن
666	خسائر الصرف	450,000	
401	الموردون		450,000

أصبح رصيد المورد قبل التسديد الثاني: = 23700000 دج

10. قيد تسديد 30% من الدين الأصلي في 30/06/2027

المطلوب يقول 30% من الدين الأصلي وليس 30% من الرصيد المتبقي.

إذن: $300000 \times 30\% = 90000$ يورو

المبلغ المدفوع: $90000 \times 158 = 14220000$ دج

قيد التسديد

من ح/ 401 الموردون 14,220,000

إلى ح/ 512 البنك 14,220,000

لكن المطلوب أيضا فصل قيد فرق الصرف عن قيد التسديد.

وهنا: القيمة الدفترية للـ 90,000 يورو بعد إعادة التقييم: $90000 \times 158 = 14220000$

والمبلغ المدفوع: 14220000 . إذن: $14220000 - 14220000 = 0$

فرق الصرف عند التسديد الثاني = 0 دج . لذلك لا يوجد قيد مستقل لفرق الصرف في هذه اللحظة.

11. رصيد الدين بعد التسديد الثاني

الرصيد قبل التسديد: 150000 يورو . المسدد: 90000 يورو . المتبقي: $150000 - 90000 = 60000$ يورو

وبسعر: 158 . دج $60000 \times 158 = 9480000$. إذن رصيد المورد: 9480000 دج

سادسا: عقود التأمين IFRS 17 -

1. تحصيل أقساط التأمين

الأقساط المقبوضة 30,000,000 دج

الحساب	البيان	مدين	دائن
512	البنك	30,000,000	
	الالتزام عقود التأمين		30,000,000

في IFRS 17 لا تعتبر الأقساط المقبوضة بالكامل إيرادا فوريا، لأن الإيراد يعترف به مع تقديم خدمات التأمين.

2. تكاليف اكتساب عقود التأمين

تكاليف اكتساب العقود: 1,500,000 دج . وبما أنها تكاليف مرتبطة مباشرة باكتساب العقود، فإنها تدخل في قياس عقود التأمين ولا تحمل مباشرة على المصاريف في هذا التمرين.

الحساب	البيان	مدين	دائن
أصل تكاليف اكتساب العقود	تكاليف اكتساب	1,500,000	
512	البنك		1,500,000

3. تحديد مكونات القياس الأولي

لدينا: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية = 19,000,000

تعديل المخاطر غير المالية = 1,200,000

هامش الخدمة التعاقدية = 3,000,000

إذن:

$$19,000,000 + 1,200,000 + 3,000,000 = 23,200,000 \text{ دج}$$

وهذا يمثل بصورة مبسطة التزام التغطية المتبقية LRC عند الاعتراف الأولي.

ملاحظة: لماذا لا نستعمل 22 مليون مباشرة؟ لأن المعطى يقول: التدفقات النقدية المستقبلية = 22,000,000 دج
ثم يعطي: القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية = 19,000,000 دج وبالتالي فإن مبلغ 19 مليون هو الذي يدخل في القياس بعد الخصم، وليس 22 مليون.

4. الاعتراف الأولي بعقد التأمين

لدينا التزام عقد التأمين: 23,200,000 دج. في حين أن الأقساط المقبوضة: 30,000,000 دج. يوجد فرق:

$$30,000,000 - 23,200,000 = 6,800,000$$

5. الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية خلال السنة

CSM في بداية السنة: 3,000,000 دج. الجزء المتعلق بالخدمات المقدمة: 800,000 دج

$$\text{إذن: } \text{CSM نهاية السنة} = 3,000,000 - 800,000 = 2,200,000 \text{ دج}$$

إذن تم تحرير 800,000 دج من هامش الخدمة التعاقدية والاعتراف به ضمن إيرادات خدمات التأمين.

الحساب	البيان	مدين	دائن
التزام عقود التأمين	تخفيض CSM	800,000	
إيرادات خدمات التأمين	إيراد		800,000

وبالتالي: رصيد CSM = 2,200,000 دج

6. تغيير التقديرات في نهاية السنة

في 31/12/N ارتفعت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بـ 2,000,000 دج بسبب ارتفاع معدل المطالبات.

إذن هناك زيادة في التزام عقد التأمين قدرها: 2,000,000 دج

لكن السؤال الأهم هو: هل نسجلها مباشرة كمصروف؟ ليس بالضرورة. إذا كان التغير يتعلق بخدمات مستقبلية لعقود لا تزال تحقق هامش خدمة تعاقدية، فإن التغير يمكن أن يؤدي إلى تعديل CSM، بدلا من الاعتراف به مباشرة في النتيجة، مع مراعاة حدود CSM.

ولدينا CSM قبل التعديل: 2,200,000 دج والزيادة في التدفقات: 2,000,000 دج

إذن يمكن استيعاب كامل التغير في CSM لأن: $2,000,000 < 2,200,000$

في هذه الحالة ينخفض CSM: $2,200,000 - 2,000,000 = 200,000$

الحساب	البيان	مدين	دائن
هامش الخدمة التعاقدية / التزام عقد التأمين	تعديل CSM	2,000,000	
الالتزام عقد التأمين	زيادة الالتزام		2,000,000

وهكذا لا نعترف بالمبلغ 2,000,000 دج مباشرة كمصروف في هذه الفرضية.

7. رصيد CSM النهائي : لدينا:

المبلغ	البيان
3,000,000	CSM في بداية السنة
(800,000)	ناقص: الجزء المعترف به كإيراد
(2,000,000)	ناقص: أثر تغير التقديرات
200,000	CSM في نهاية السنة

إذن: CSM النهائي = 200,000 دج

8. التزام عقد التأمين في نهاية السنة

القياس كان: $19,000,000 + 1,200,000 + 3,000,000 = 23,200,000$

ثم: الاعتراف بالخدمة -800,000 : زيادة التدفقات المستقبلية +2,000,000 :

إذن:

دج $23,200,000 - 800,000 + 2,000,000 = 24,400,000$

إذن الالتزام النهائي: 24,400,000 دج

09. النتيجة النهائية

العنصر	المبلغ
القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية	19,000,000
تعديل المخاطر غير المالية	1,200,000
CSM الأولي	3,000,000
القياس الأولي	23,200,000
CSM المعترف به خلال السنة	(800,000)
تغير التقديرات	+2,000,000
الالتزام نهاية السنة - وفق الفرضية التعليمية	24,400,000
CSM النهائي	200,000
إيراد خدمات التأمين من CSM	800,000

سابعاً: قطاعات التشغيل IFRS 8 -

1. تحديد القطاعات التشغيلية

وفقاً لـ IFRS 8، يعتبر القطاع قطاعاً تشغيلياً عندما:

- يمارس نشاطاً يمكن أن يحقق إيرادات ويتحمل مصاريف.
- تتم مراجعة نتائجه بانتظام من طرف المسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية.
- تستخدم نتائجه في تخصيص الموارد وتقييم الأداء.

بما أن الإدارة تراجع القطاعات A و B و C و D بصورة منفصلة وتستخدم معلوماتها في تخصيص الموارد وتقييم الأداء، فإن: A و B و C و D قطاعات تشغيلية.

2. قيود المبيعات الخارجية

أولاً: القطاع A

حقوق القطاع A مبيعات خارجية: 35,000,000 دج. تم تحصيل 80% عن طريق البنك: $35,000,000 \times 80\% = 28,000,000$ والباقي: $35,000,000 - 28,000,000 = 7,000,000$ القيد

الحساب	البيان	مدين	دائن
512	البنك	28,000,000	
411	العملاء	7,000,000	
700/701	مبيعات		35,000,000

ثانياً: القطاع B

المبيعات الخارجية: 24,000,000 دج. نصفها نقداً: $24,000,000 \times 50\% = 12,000,000$ والباقي على الحساب: 12,000,000 دج

الحساب	البيان	مدين	دائن
53	الصندوق	12,000,000	
411	العملاء	12,000,000	
700/701	مبيعات		24,000,000

ثالثاً: القطاع C

المبيعات الخارجية = 8,000,000 دج. 75% عن طريق البنك: $8,000,000 \times 75\% = 6,000,000$ والباقي: 2,000,000

الحساب SCF	البيان	مدين	دائن
512	البنك	6,000,000	
411	العملاء	2,000,000	
701	مبيعات المنتجات المصنعة		8,000,000

رابعاً: القطاع D

المبيعات الخارجية = 5,000,000 دج 60% عن طريق البنك: 5,000,000 × 60% = 3,000,000 والباقي: 2,000,000

الحساب SCF	البيان	مدين	دائن
512	البنك	3,000,000	
411	العملاء	2,000,000	
701	مبيعات المنتجات المصنعة		5,000,000

3. قيود العمليات بين القطاعات

العملية 1: القطاع A باع للقطاع B

القيمة 5,000,000 دج

في دفاتر A

الحساب	مدين	دائن
411 - القطاع B	5,000,000	
701 - مبيعات		5,000,000

في دفاتر B

الحساب	مدين	دائن
355 - مخزون المنتجات المصنعة	5,000,000	
401 - القطاع A		5,000,000

4. العملية C --- B

القيمة 6,000,000 دج

في دفاتر B

الحساب	مدين	دائن
411 - القطاع C	6,000,000	
701 - مبيعات		6,000,000

في دفاتر C

الحساب	مدين	دائن
355 - مخزون المنتجات	6,000,000	
401 - القطاع B		6,000,000

5. العملية D --- C

القيمة 2,000,000 دج دفع D نصفها: 1,000,000 والباقي: 1,000,000

في دفاتر C

الحساب	مدين	دائن
512 - البنك	1,000,000	
411 - القطاع D	1,000,000	
701 - مبيعات		2,000,000

في دفاتر D

الحساب	مدين	دائن
355 مخزون المنتجات	2,000,000	
512 البنك		1,000,000
401 القطاع C		1,000,000

6. العملية A --- D

القيمة = 1,000,000 دج على الحساب.

في دفاتر D

الحساب	مدين	دائن
411 القطاع A	1,000,000	
701 مبيعات		1,000,000

في دفاتر A

الحساب	مدين	دائن
355 مخزون المنتجات	1,000,000	
401 القطاع D		1,000,000

7. قبيود المصاريف

القطاع A

المصاريف = 33,000,000 دج المدفوع بالبنك = 25,000,000 المتبقي على الحساب:
 $33,000,000 - 25,000,000 = 8,000,000$

القيود

الحساب	مدين	دائن
6xx الأعباء	33,000,000	
512 البنك		25,000,000
401/4xx الدائنون		8,000,000

القطاع B

المصاريف = 26,000,000 المدفوع = 20,000,000 المتبقي = 6,000,000

الحساب	مدين	دائن
6xx الأعباء	26,000,000	
512 البنك		20,000,000
401/4xx الدائنون		6,000,000

القطاع C

المصاريف = 8,800,000 المدفوع = 5,000,000 المتبقي: $8,800,000 - 5,000,000 = 3,800,000$

الحساب	مدين	دائن
6xx الأعباء	8,800,000	
512 البنك		5,000,000
401/4xx الدائنون		3,800,000

القطاع D

المصاريف = 5,500,000 دفعت بالكامل بالبنك:

الحساب	مدين	دائن
6xx – الأعباء	5,500,000	
512 – البنك		5,500,000

8. التحقق من النتائج القطاعية

القطاع A

الإيرادات: 40=5+35 مليون. المصاريف: 33 مليون. النتيجة: 7=40-33 مليون

القطاع B 4=30-26 مليون

القطاع C 1.2=10-8.8 مليون

القطاع D 0.5=6-5.5 مليون

القطاع	الإيرادات	المصاريف	النتيجة
A	40م	33م	7م
B	30م	26م	4م
C	10م	8.8م	1.2م
D	6م	5.5م	0.5م

9. إجمالي إيرادات القطاعات

القطاع	خارجية	بين القطاعات	الإجمالي
A	35م	5م	40م
B	24م	6م	30م
C	8م	2م	10م
D	5م	1م	6م
المجموع	72م	14م	86م

10. اختبار 10% للإيرادات

إجمالي الإيرادات: 86,000,000 . حد الاختبار: 86,000,000 × 10% = 8,600,000

القطاع	الإيرادات	يستوفي؟
A	40م	✓
B	30م	✓
C	10م	✓
D	6م	✗

إذن: A و C و B فقط.

11. اختبار 10% للنتيجة

مجموع الأرباح: 12.7=7+4+1.2+0.5 مليون . حد: 10% . 12.7 × 10% = 1.27 مليون

القطاع	النتيجة	الحد	يستوفي؟
A	7م	1.27م	✓
B	4م	1.27م	✓
C	1.2م	1.27م	✗
D	0.5م	1.27م	✗

إذن: A و B فقط.

12. اختبار 10% للأصول

إجمالي الأصول $40+25+9+6=80$ مليون . حد الاختبار $80 \times 10\% = 8$ مليون

القطاع	الأصول	يستوفي؟
A	40م	✓
B	25م	✓
C	9م	✓
D	6م	✗

إذن A و B و C.

13. تحديد القطاعات القابلة للإبلاغ

يكفي استيفاء واحد من الاختبارات الثلاثة.

القطاع	الإيرادات	النتيجة	الأصول	قابل للإبلاغ
A	✓	✓	✓	نعم
B	✓	✓	✓	نعم
C	✓	✗	✓	نعم
D	✗	✗	✗	لا

إذن A, B, C هي القطاعات القابلة للإبلاغ.

14. اختبار 75%

إيرادات القطاعات القابلة للإبلاغ خارجيا $35+24+8=67$ مليون. إجمالي الإيرادات الخارجية 72 مليون
النسبة . $67 \div 72 \times 100 = 93.06\%$ وبالتالي $93.06\% > 75\%$: إذن شرط 75% متحقق.

15. قيود إلغاء العمليات بين القطاعات

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، المجموعة تعامل كأنها وحدة اقتصادية واحدة.

لذلك يجب حذف المبيعات والمشتريات الداخلية. إجمالي المبيعات الداخلية: $5+6+2+1=14,000,000$

قيود الإلغاء

الحساب	مدين	دائن
701 مبيعات داخلية	14,000,000	
60x مشتريات/تكاليف داخلية		14,000,000

لكن توجد نقطة أكثر دقة:

عملية B --- A لم تتحول بالكامل إلى تكلفة خارجية، لأن المنتجات ما زالت في مخزون B.
لذلك لا يكفي إلغاء المبيعات والمشتريات فقط؛ يجب أيضا معالجة الربح الداخلي غير المحقق.

16. إلغاء الأرصدة المتبادلة

في نهاية السنة:

$$A \leftrightarrow B \quad 5,000,000 \quad B \leftrightarrow C \quad 6,000,000 \quad C \leftrightarrow D \quad \text{المتبقي:} \quad 1,000,000 \quad D \leftrightarrow A \quad 1,000,000$$

إذن إجمالي الأرصدة البينية: $13 = 5 + 6 + 1 + 1$ مليون

قيد الإلغاء

الحساب	مدين	دائن
401 الدائنون البينيون	13,000,000	
411 العملاء البينيون		13,000,000

وهكذا لا تظهر أرصدة مدينة ودائنة بين شركات/قطاعات المجموعة في القوائم الموحدة.

17. حساب الربح الداخلي غير المحقق

هذه أهم نقطة في المسألة. A باع إلى B بمبلغ: 5,000,000. لكن تكلفة هذه المنتجات في دفاتر A كانت: 4,000,000. إذن الربح الذي حققه A: $5,000,000 - 4,000,000 = 1,000,000$. ولأن المنتجات ما زالت في مخزون B، فإن هذا الربح لم يتحقق بالنسبة إلى المجموعة. من وجهة نظر المجموعة: المجموعة لم تباع هذه المنتجات إلى طرف خارجي. لذلك يجب حذف الربح البالغ: 1,000,000 دج

18. قيد إلغاء الربح غير المحقق

الحساب	مدين	دائن
69/نتيجة أو تكلفة المبيعات	1,000,000	
355 مخزون المنتجات		1,000,000

وبالتالي ينخفض المخزون الموحد من: 5,000,000 إلى: $5,000,000 - 1,000,000 = 4,000,000$ وهذا هو التكلفة الحقيقية للمجموعة.

19. لماذا لا نلغي ربح C --- B ؟

لأن المسألة تقول إن: كامل المنتجات التي باعها B إلى C أعيد بيعها إلى عملاء خارجيين قبل نهاية السنة. إذن لم يبق ربح داخلي غير محقق في المخزون نتيجة هذه العملية. فالبيع أصبح نهائياً بالنسبة للمجموعة عندما خرجت المنتجات إلى عميل خارجي.

20. الأثر على القوائم الموحدة

أولاً: الإيرادات

إجمالي إيرادات القطاعات: 86 مليون. نطرح المبيعات الداخلية: 14 مليون. فتصبح الإيرادات الموحدة: 86-14=72 مليون دج. وهذا منطقي لأنها تساوي تماماً مجموع المبيعات للعملاء الخارجيين.

ثانياً: المصاريف

المصاريف القطاعية: $73.3 = 5.5 + 8.8 + 26 + 33$ مليون. نطرح العمليات الداخلية المسجلة كمشتريات/تكاليف: 14-73.3=59.3 مليون. لكن يجب الانتباه إلى أن عملية B --- A تحتوي على ربح داخلي غير محقق قدره 1 مليون، ولذلك يجب تعديل المخزون والنتيجة الموحدة بهذا المقدار.

21. النتيجة الموحدة

مجموع النتائج القطاعية: $12.7 = 0.5 + 1.2 + 4 + 7$ مليون. بعد إلغاء العمليات الداخلية، إذا كانت الأرباح الداخلية الأخرى قد تحققت خارج المجموعة بالكامل، فإن التعديل المهم هنا هو الربح غير المحقق: $11.7 = 12.7 - 1$ مليون دج إذن، قبل الضريبة: النتيجة الموحدة = 11,700,000 دج

22. الخلاصة المحاسبية

العنصر	قبل التوحيد	قيد الإلغاء	بعد التوحيد
الإيرادات	86م	-14م	72م
العمليات الداخلية	14م	-14م	0
المخزون المرتبط بعملية A---B	5م	-1م	4م
الربح الداخلي غير المحقق	1م	-1م	0
النتيجة قبل الضريبة	12.7م	-1م	11.7م

اذن هناك ثلاثة مستويات يجب عدم الخلط بينها:

1. داخل دفاتر القطاع: تسجل المبيعات والمشتريات والزيائن والموردون بصورة عادية.
2. في معلومات: FRS 8: نحتفظ بالمعلومات القطاعية، بما فيها العمليات بين القطاعات، لأنها ضرورية لتحليل أداء القطاعات.
3. عند إعداد القوائم الموحدة: نلغي العمليات والأرصدة بين القطاعات، ونلغي كذلك أي أرباح داخلية غير محققة. وهنا بالذات: A,B,C قطاعات قابلة للإبلاغ و: الإيرادات الموحدة = 72,000,000 و: النتيجة الموحدة قبل الضريبة = 11,700,000 و: المخزون الموحد المتعلق بعملية A---B = 4,000,000

قائمة المراجع :

1. **IFRS Foundation. (2024).** *IFRS Accounting Standards*. London: IFRS Foundation. IFRS Foundation – IFRS Accounting Standards
2. **Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2024).** *Intermediate Accounting IFRS, International Adaptation* (5th ed.). John Wiley & Sons.
3. **Picker, R., van der Tas, L., Kolitz, D., Livne, G., Loftus, J., Koning, M., & Service, C. (2025).** *Applying IFRS Standards* (5th ed.). Wiley.
4. **Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., & Kieso, D. E. (2022).** *Financial Accounting with IFRS* (5th ed.). Wiley.
5. **PKF International Ltd. (2023).** *Wiley 2023 Interpretation and Application of IFRS Standards*. Wiley.
6. **Deloitte. (2026).** *iGAAP: A Guide to IFRS Reporting*. Deloitte Accounting Research Tool. Deloitte iGAAP
7. **Ernst & Young (EY). (2019).** *International GAAP*. Wiley.